جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم أعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سورية

قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب
بسام عبد الكريم الحسين

إشراف الأستاذ الدكتور
عطا الله خليل

1431هـ 2010 م

جامعة دمشـــق
كليـة الاقتصـــاد
قسـم المحاسـبة

قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم أعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سورية

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير فـي المحاسبة

The Capability of Accounting Disclosure in the Financial Statements to Increase Banking Transactions at Syrian Private Banks

إعداد الطالب:

بسام عبد الكريم الحسين

إشراف الأستاذ الدكتور:

عطا الله وراد خليل

1431هـ

2010 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما

اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل

علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما

لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا

فانصرنا على القوم الكافرين"

صدق الله العظيم

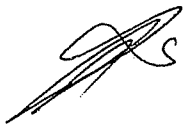
سورة البقرة- الآية (286)

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2010/2/17

لجنة المناقشة والحكم:

الدكتور علي كنعان:

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين بكلية الاقتصاد جامعة دمشق .....عضواً ورئيساً



الدكتور عطا الله خليل:

الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة دمشق .....عضواً مشرفاً



الدكتور عبد الرحمن مرعي:



الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة دمشق ..... عضواً

شكر وتقدير

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور عطا الله خليل الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، فكان لخلقه المتميز وآرائه العلمية السديدة ورعايته الدؤوبة لهذه الدراسة بأدق تفاصيلها أبلغ الأثر في إتمام هذا العمل وإظهارها بالشكل الذي هو عليه الآن ... فله مني كل الشكر والتقدير ما حييت ...

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة الحكم على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها بما يضمن إثراءها وإظهارها بالشكل العلمي اللائق...

ويقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من أسدى إلي نصحا، أو قدم لي عونا في سبيل تقديم هذا الجهد المتواضع، إلى كل من لم يبخل عن إرشادي وتوجيهي، إلى كل من بذل ما في وسعه لمد يد العون لي، وأخص منهم بالذكر الدكتور منذر العواد والدكتورة هدى روماني لتفضلهما في مراجعتهما الحالة التطبيقية والتحليل الإحصائي، والأستاذ طارق حموري لقيامه بالتدقيق اللغوي.

وأخيراً لا يفوتني التعبير عن وافر شكري وتقديري وامتناني لجميع أساتذتي الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد لما أولوني إياه من رعاية واهتمام خلال سنوات الدراسة، ولزملائي الذين لم يبخلوا في تقديم أي مساعدة.

إلى كل أولئك أتقدم إليهم بخالص شكري وتقدير وامتناني

سائلاً الله أن يجزي الجميع عني كل خير

الباحث

بسام عبد الكريم الحسين

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قائمة المحتويات	أ
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	هـ
قائمة الملاحق	و
الملخص باللغة العربية	ز
الإطار العام للدراسة	
مقدمة	1
مشكلة الدراسة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
حدود الدراسة	2
فرضيات الدراسة	2
الدراسات السابقة	11
منهج الدراسة وأساليبها	15
مجتمع الدراسة	16
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح في المصارف	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي	18
أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي	19
ثانيا: أهمية الإفصاح	20
ثالثا: مستويات الإفصاح	28
رابعا: العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح	31
المبحث الثاني: مدخل إلى عمل المصارف	35

أولا: نشأة البنوك ومفهومها	35
ثانيا: المصارف الخاصة في سورية	36
ثالثا: بنية القطاع المصرفي في سورية	38
الفصل الثاني: متطلبات الإفصاح وفقاً للمنظمات المهنية وهيئة الأوراق والأسواق المالية	
المبحث الأول: متطلبات الإفصاح في تقارير البنوك الخاصة وفقاً لهيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية	46
المبحث الثاني:الإفصاح وفقاً للمنظمات المهنية الدولية	55
أولا: دور لجنة بازل للإشراف على البنوك بشأن الإفصاح	55
ثانيا: الإفصاح في التقارير المالية للبنوك في ظل معايير إعداد التقارير المالية	62
ثالثا: حوكمة الجهاز المصرفي	67
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: المنهجية المتبعة	79
المبحث الثاني: تحليل بيانات البنوك	82
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات	106
الخلاصة والاستنتاجات و التوصيات	
الخلاصة	110
النتائج	111
التوصيات	113
قائمة المراجع	116
الملاحق	121

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	طرق الإفصاح العامة	24
2	حجم الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي	36
3	الودائع في المصارف المحلية في سورية	37
4	ودائع المصارف العامة في سورية	37
5	تفصيل الودائع في البنوك الخاصة في سورية	38
6	توزع بنية ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة	40
7	موجودات المصارف العامة	41
8	موجودات القطاع الخاص	41
9	أسماء البنوك وسنة التأسيس	74
10	مؤشرات مالية أساسية للبنوك الخاصة المدروسة في 2007/12/31	75
11	نسبة القروض إلى الودائع في البنوك الخاصة	77
12	تطور صافي أرباح (خسائر) البنوك	78
13	تطور حجم ودائع الزبائن	79
14	تطور مجموع الموجودات في البنوك الخاصة	81
15	تطور كتلة القروض والتسليفات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الخاصة	82
16	تطور مجموع حقوق المساهمين في البنوك الخاصة	83
17	العائد على متوسط حقوق المساهمين	85
18	تطور الرافعة المالية للبنوك	88
19	تطور مستوى الإفصاح في البنوك	89
20	الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري للبنوك	90

21	المدى	90
22	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	91
23	نماذج الانحدار	92
24	ملخص نتائج تحليل الانحدار(1)	93
25	ملخص نتائج تحليل الانحدار(2)	94
26	ملخص نتائج تحليل الانحدار(3)	95

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	المحاسبة كنظام للقياس والإفصاح	16
2	العلاقة بين الحجم–معدل الرفع المالي ودرجة الإفصاح المحاسبي	29
3	العلاقة بين ربحية الشركة ودرجة الإفصاح المحاسبي	30
4	تطور حجم ودائع القطاع العام	38
5	تطور ودائع المصارف الخاصة	39
6	توزع ودائع العملاء	41
7	توزع الموجودات بالعملة الأجنبية	42
8	توزع الموجودات بالعملة المحلية	42
9	العلاقة بين المتغيرات	70
10	المنهجية المتبعة في الدراسة العملية	71
11	أهم مؤشرات عام 2007	76
12	نسبة الإقراض إلى الودائع	77
13	ترتيب البنوك حسب صافي أرباحها لعام 2007	79
14	ترتيب البنوك حسب حجم ودائع العملاء لعام 2007	80
15	ترتيب البنوك الخاصة وفقاً لمجموع الموجودات في عام 2007	82
16	ترتيب البنوك الخاصة وفقاً لحجم الإقراض الممنوح	83
17	ترتيب البنوك وفقاً لمجموع حقوق المساهمين	84
18	العائد على متوسط حقوق المساهمين	86

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	نتائج تحليل الانحدار	113
2	نتائج تحليل الارتباط	119
3	النتائج الإحصائية	120
4	جدول نقاط ستاندر & بورز لتقييم مستوى الإفصاح	121

الملخص

قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم أعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سورية.

إعداد الطالب: بسام عبد الكريم الحسين

إشراف الأستاذ الدكتور: عطا الله خليل

تنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق مع بقية الأنشطة الاقتصادية، وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، بالإضافة إلى ان الإفصاح في البنوك يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنوك من خلال إظهار مؤشرات السيولة والربحية والمخاطر.

قامت هذه الدراسة بالوقوف على واقع المصارف الخاصة في سورية، و محاولة قياس مستوى الإفصاح المقدم من قبل المصارف الخاصة العاملة في سورية ومدى ارتباطه بحجم أعمال البنك ممثلة بحجم البنك، الرافعة المالية والربحية.

ولقد تم التعبير عن حجم البنك بمجموع الأصول، مجموع الودائع، مجموع القروض والتسليفات.

بينت الدراسة أن متوسط مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك (59.3%)، و يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الخاصة وحجم البنك، في حين لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح و درجة الرفع المالي، كذلك عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وربحية البنك.

المقدمة:

يتميز العصر الحديث بالتطور الكبير في كافة المجالات وظهور العديد من المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الحياة الاقتصادية ومنها التطورات التكنولوجية، والاتجاه نحو الاندماج والانخراط في الاتفاقيات الدولية، فالاعتماد على التكنولوجيا بشكل كبير يتطلب رؤوس أموال ضخمة والتي يمكن توفيرها عن طريق البنوك والمستثمرين فيها.

والإفصاح المحاسبي في أبسط صوره هو عملية تتصل من خلالها الوحدات الاقتصادية بالعالم الخارجي وذلك من خلال عرض المعلومات المالية الهامة بالوحدة الاقتصادية في مجموعة من التقارير والقوائم المالية بهدف مساعدة القارئ الواعي على اتخاذ قرارات رشيدة.

أما في سورية، فلقد شهد قطاع البنوك في الآونة الأخيرة تحولات اقتصادية مهمة. فصدرت المراسيم التشريعية التي سمحت بافتتاح المصارف الخاصة وكان أهمها المرسوم التشريعي رقم /28/ لعام 2001. ثم صدرت التشريعات الخاصة بإقامة سوق للأوراق المالية كخطوة هامة لتوفير الظروف المناسبة للاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، ومع صدور المرسوم القاضي بالسماح بإنشاء بنوك خاصة وبدء العديد من البنوك العالمية والعربية بمزاولة أعمالها في سورية بدأت أعداد متزايدة من المساهمين والمستثمرين بالتعامل مع هذه البنوك إما لإيداع أموالهم فيها أو للاكتتاب في هذه البنوك. وبهدف جذب المستثمرين والمودعين سعت البنوك الخاصة إلى مواكبة التطور الحاصل في القطاع المصرفي العالمي، سواء من خلال استخدام أحدث التكنولوجيا أو من خلال تنويع خدماتها. كما أنها التزمت بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بهدف إنتاج التقارير المالية التي تقف على حقيقة أعمال البنك ونتائجه لتوصيلها إلى المهتمين بأعمال البنك.

إن مستوى الإفصاح في التقارير المالية الذي قد يتأثر بعدة عوامل مثل حجم البنك وربحيته والرافعة المالية أو التشريعات القانونية أو أي متطلبات قانونية أو ربما عوائق تنظيمية قد يكون لها أثر كبير على قرارات المودعين.

مشكلة الدراسة:

نتيجة لهذه التطورات الاقتصادية المتسارعة والهامة ونتيجة لدور البنوك الخاصة في دعم الاقتصاد الوطني فكان لزاماً عليها الإفصاح لجمهور المتعاملين الذين يشكلون المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، ولاشك أن للإفصاح المحاسبي الذي تعرضه القوائم المالية للبنوك تأثير هام في قرارات المتعاملين مع البنك. وبما أن البنوك الخاصة الحديثة الولادة تسعى وتتنافس فيما بينها لزيادة حجم أعمالها فهي تسعى بالإضافة إلى حملاتها الإعلانية إلى توسيع افصاحاتها المحاسبية سعياً منها لتلبية احتياجات المستخدمين بكافة فئاتهم بمن فيها المتعاملين. ولكن المسألة التي تقف عندها الدراسة

تتمثل في معرفة مستوى الإفصاح المحاسبي الذي تقدمه القوائم المالية وعلاقتها مع حجم أعمال البنك.

هذا وإن أية محاولة لبحث موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لابد وأن تسعى للوصول إلى إجابات مفيدة للتساؤلات التالية وهي:

1. لمن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
2. لماذا يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
3. ما أنواع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
4. ماهي الأساليب والطرق المتبعة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
5. ما هي الخصائص النوعية للمعلومات المهمة التي يتم الإفصاح عنها
6. ما هو مستوى الإفصاح المقدم من قبل التقارير السنوية للبنوك الخاصة في نهاية عام 2007.
7. ما العلاقة بين العوامل المرتبطة بحجم أعمال البنك ومستوى الإفصاح المحاسبي المقدم من قبل البنك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أنها تحاول دراسة مشكلة استجدت مع ظهور القطاع المصرفي الخاص. فالإفصاح في القوائم المالية للبنوك يجب أن يتسع انسجاماً مع معايير الإفصاح المطلوبة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية أو مع متطلبات الإفصاح المفروضة من هيئة الأوراق المالية أو التشريعات الصادرة في سورية، وما هي إمكانية توظيف حجم أعمال البنك ونشاطاته لغرض تحسين مستوى الإفصاح. إن البحث في علاقة الإفصاح المعروض في القوائم المالية للبنك بحجم أعماله يعطي الدراسة ميزة التفرد والأسبقية، وهذا يزيد من أهميته.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. قياس مستوى الإفصاح المقدم من قبل البنوك الخاصة العاملة في سورية من خلال التقارير السنوية المنشورة.
2. معرفة مدى تأثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الخاصة بخصائص البنك وحجم أعماله.

حدود الدراسة:

1- إن المتغير التابع في هذه الدراسة هو مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنك، أما المتغيرات المستقلة فهي حجم البنك والرافعة المالية والربحية وذلك انسجاماً مع نظرية الوكالة.

2- المقصود بالمصارف الخاصة العاملة في سورية هي المصارف الخاصة التقليدية في نهاية عام 2007.

فرضيات الدراسة:

استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية التي تناولت متطلبات الإفصاح الواجب توافرها في التقارير المالية المنشورة حتى تكون مفيدة للأطراف المختلفة ذات العلاقة، وفروض نظرية الوكالة[1].

وبناءً على تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها والهدف منها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

Ho1: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنك.

الفرضية الثانية:

Ho2: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية للبنك ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنك.

الفرضية الثالثة:

Ho3: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنك ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنك.

---

[1]- Ross.watts and Jerold Zimmerman :**Towards a positive Theory of the Determination of accounting standards** , the accounting review, vol. L111 No.1, January 1978, pp 112-134.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Mohammed Hossain) (2008)[1]:

قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على البنوك في الهند لقياس مدى زيادة هذه البنوك لمستوى الإفصاح الإلزامي والاختياري، وقياس مدى ارتباط بعض خصائص البنك مع الإفصاح الكلي (الإلزامي والاختياري) للعينة المؤلفة من 38 بنك 18 بنك قطاع عام و 20 بنك قطاع خاص.
قام الباحث ببناء مؤشر لقياس الإفصاح مكون من 184 بند منها 101 بند تتعلق بالإفصاح الإلزامي والباقي (83 بند) تتعلق بالإفصاح الاختياري (الطوعي).
وجد الباحث أن متوسط مستوى الإفصاح الإلزامي كان 88% أما الإفصاح الطوعي فكان 25%، وقد وجد الباحث أنه يوجد علاقة بين مستوى الإفصاح وبين كلٍ من حجم البنك والربحية وتعويضات مجلس الإدارة وانضباط السوق (Market Discipline) بينما لا توجد علاقة هامة بين مستوى الإفصاح وعمر الشركة ودرجة تعقيد العمل التجاري (Complexity of business) .
كذلك وجد الباحث أن هناك التزام من قبل البنوك في الهند لمتطلبات الإفصاح الإلزامي وبالمقابل فإنها ما تزال بعيدة عن الإفصاح الطوعي.
قدمت هذه الدراسة رؤية لكيفية قيام البلدان الناشئة وبالأخص الهند بتطوير ما يجب أن توفره القوائم المالية بشكل عام وكيفية قيام البنوك بشكل خاص بهذا العمل. كذلك فإن زيادة الشفافية من خلال الإفصاح المناسب عن المعلومات الهامة سوف تمكن البنك من دخول أسواق المال بكفاءة أكبر.

2- دراسة عدون وهواري (2008)[2]:

هدفت الدراسة إلى ما يلي :

1. الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها؛
2. معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية مع التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح.

وكذلك بيان مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومن ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات الجزائرية لمتطلبات هذا المعيار، ولهذا الغرض قام الباحث بتصميم استبيان تم توزيعه على فئة الدراسة التي تتمثل في المستفيدين من التقارير المالية وقد اقتصر توزيع الاستبيان على المديرين الماليين للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، البنوك، مدققي الحسابات،موظفي الدولة.

---

[1] - Hossain,Mohammed: **The extent of disclosure in annual reports of banking companies: The cases of India,** European Journal of scientific research, Vol.23 No.4(2008),PP659-680.

[2] –عدون،ناصر:هواري، معراج: دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مؤتمر الحوكمة الأول،كلية الاقتصاد،2008.

قام الباحث بصياغة الفرضيات واختيارها على الفئات المدروسة ووصل إلى النتائج التالية:

1- بالنسبة لموظفي الدولة: احتلت هذه الفئة المركز الرابع، حيث أنها أقل الفئات التي تهتم بالإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

2- موظفي البنوك: إن البنوك تهتم بالإفصاح في القوائم المالية، وذلك من أجل منح الائتمان، حيث احتلت المركز الثالث.

3- المؤسسات الصناعية المساهمة العامة: كان ترتيب الفئة الثاني، كون إدارات هذه المؤسسات تهتم بقواعد الإفصاح الدولية.

4- مدققو الحسابات القانونيون: ترتيب الفئة هي الأولى يرجع السبب في ذلك إلى إلزام مدققي الحسابات بقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونين، وقانون المؤسسات وقانون الأوراق المالية وتعليمات الأوراق المالية.

ولقد توصل الباحثان إلى التوصيات التالية:

1. توفير المعلومات الكافية لإدارة المؤسسات الصناعية الخاصة ببنود خارج الميزانية، وتحديد السياسات المحاسبية اللازمة لهم، لتتمكن من تقييمها باستمرار وتحديد نتائج الأعمال بصورة واضحة والاهتمام بالاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة للميزانية وتقييم الموجودات للمؤسسة بسبب التضخم.
2. إن عملية الإفصاح تفيد الإدارة في المؤسسات الصناعية والجهات الرسمية الأخرى وهذا يستوجب تحديث التشريعات والقوانين دائما لمسايرة معايير المحاسبة الدولية.
3. ضرورة قيام الجهات المعنية بالتنسيق الكامل مابين المعايير والتطبيقات المحاسبية الدولية المعمول بها، وملائمتها مع الواقع الجزائري.
4. ضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية، و كذلك لاحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

3- دراسة لايقة (2007)[1]:

هدفت الباحثة من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنك
- دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.
- بيان قصور القوائم المالية المنشورة حالياً من قبل البنك وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)

وقد قامت الباحثة باختبار فرضيتها وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ضرورة قيام البنك التجاري السوري بإعداد القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) وهي:
  - قائمة الدخل
  - قائمة المركز المالي
  - قائمة التدفقات النقدية
  - قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
  - بالإضافة إلى الملاحظات و الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبيين الدوليين عند إعداد القوائم المالية للبنك.
- تطوير عملية الإفصاح المحاسبي في البنك لتصبح القوائم المالية المعدة والقابلة للنشر قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المالي من أجل اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة.
- ضرورة قيام البنك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية.
- إدخال أنظمة المعلوماتية والاتصالات الحديثة إلى العمل المصرفي ما يوفر الجهد والوقت ويحسن نوعية الأعمال المصرفية.

---

[1]- لايقة، رولا:"القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار"، جامعة تشرين،رسالة ماجستير منشورة، 2007.

4- دراسة (Khaled Dahawy, Teresa Conover) (2007)[1]:

تم إجراء الدراسة على الشركات التجارية العاملة في سوق الأوراق المالية المصرية للعام 2004 كما وردت في التقارير الواردة إلى هيئة الإشراف على سوق الأوراق المالية المصرية.

حاولت الدراسة تقييم درجة امتثال الشركات المصرية المدرجة إلى متطلبات الإفصاح وإلقاء الضوء على التعارض بين المعايير الدولية والقيم الثقافية لدى الشعوب في مرحلة الانتقال إلى المعايير الدولية (مصر)، إن تبني مصر لمعايير المحاسبة الدولية في عام 1996 يتيح فرصة ممتازة لاختبار كيف أن التعارض بين القيم الثقافية الموجودة وبين المعايير المحاسبة الدولية المستوردة سوف يؤثر على تطبيق المعايير الجديدة.

تم استخدام قائمة استقصاء للإفصاح مصممة من قبل هيئة الإشراف على الأوراق المالية في مصر لقياس درجة امتثال الشركات المدرجة في السوق لمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير، ثم قام الباحثان بإجراء مقارنة بين الشركات لدرجة امتثالها لمتطلبات الإفصاح ومدى ارتباطها ببعض خصائص الشركة مثل الحجم والربحية...

تم اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ سوف يتم تطبيق المعايير الدولية بشكل طوعي من قبل الشركات المدرجة.
- ✓ سوف يكون مستوى الإفصاح للشركات التجارية العاملة أقل مما هو مطلوب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

ومن خلال تحليل الارتباط والانحدار تبين أن مستوى الإفصاح كان بالمتوسط 61% للشركات، وهذا يعني أن الشركات لا تمتثل لمتطلبات الإفصاح المحددة من قبل لجنة الإشراف على الأوراق المالية المصرية والقائمة على المعايير الدولية.

يمكن تفسير هذه النتيجة لأسباب اقتصادية وثقافية وكذلك إعطاء الشركات حرية خيار الامتثال أو عدمه.

على سبيل المثال إن السياسات المحاسبية التي فشلت الشركات بالامتثال لمتطلبات الإفصاح عنها كانت مرتبطة بالاندماج (44%)، الإيجار (45%) معالجة الموجودات المعنوية(25%).

وجد الباحثان أن هناك ضرورة لإجراء المزيد من الفحص حول ظروف تطبيق معايير المحاسبة الدولية في كل بلد بالتركيز على الثقافة المحلية لذلك البلد ولظروفه المحيطة.

---

[1] Khaled Dahawy, Teresa Conover; **Accounting Disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange** ,Euro journals,issue1 (2007),pp5-20.

إن مجلس مبادئ المحاسبة الدولية يواجه تحد كبير متمثل في إيجاد صيغة موحدة للمعايير تناسب الجميع وتتلاءم مع الثقافات وظروف البيئة في كل مجتمع وبالوقت نفسه تحقق أهداف المجلس في تطوير وتوحيد التطبيق المحاسبي على مستوى العالم.

5- دراسة زيود، رضا، لايقة (2006)[1]:

هدف البحث إلى :

- توضيح أهمية التقارير في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف.
- دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية، والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.
- بيان قصور القوائم المالية المنشورة حالياً وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)

وقد قام الباحثون بإجراء الدراسة التطبيقية على التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري في نهاية العام 2002 وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين.

2- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

3- لم يفصح المصرف عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة المتضمنة لعناصر خارج الميزانية والتي يمكن أن ينشأ عنها التزامات طارئة.

4- غياب الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للمصرف والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة في الميزانية وقائمة الدخل والتي لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية.

5- لم يقم المصرف التجاري السوري بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول.

---

[1] – زيود، لطيف: الرضا، عقبة: لايقة، رولا: **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) /حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري/**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد /28/ ،العدد (2)،2006، ص 197-217.

6- دراسة الزرير (2005)[1]:

هدفت الدراسة إلى تتبع الإفصاح المحاسبي الذي يقدمه المصرف التجاري السوري للتوصل إلى أوجه القصور فيه في ضوء معايير المحاسبة الدولية وقد توصلت الباحثة إلى ما يلي:

ضرورة تطبيق المصرف التجاري السوري لمعايير المحاسبة الدولية، وضرورة تغيير العقلية الإدارية المهيمنة على المصرف التجاري السوري بحيث تصبح أكثر قدرة على المنافسة وتلبية لشروط الإفصاح والفئات المختلفة التي يقدم الإفصاح بيانات ومعلومات لها والتحول إلى استقلالية القرار الصادر عن المصرف التجاري السوري بمعزل عن أي مصالح إدارية أو سياسية لا تتفق مع مصلحة البنك، ومضاعفة جهود التدريب والتأهيل للعاملين في المصرف ولاسيما في الخارج من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الحديث.

7- دراسة عبيد (2005)[2]:

هدفت الدراسة إلى إعداد القوائم المالية في المصارف وفقاً للمعايير الدولية لما يوفره ذلك من تنسيق وتوفيق بين التطبيقات العملية للنشاط المصرفي، تم إجراء الدراسة على عينة من المصارف التجارية المحلية: مصرف حكومي (الرافدين)، مصرف للقطاع الخاص (الائتمان العراقي)، ومصرف أردني (الأهلي)، ومصرف لبناني (لبنان والمهجر) لكونهما من المصارف العربية التي تلتزم بتطبيق المعايير الدولية.

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

1- إن المصارف العربية تعد قوائمها وكشوفاتها المالية بدرجة عالية من الإفصاح المناسب والكافي على عكس المصارف المحلية التي كانت كشوفاتها المالية لم تكن كافية مقارنة بالمصارف العربية.

2- هناك الكثير من المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار لا يكون مصدرها القوائم المالية فقط: أي أن هناك حاجة ماسة لإعداد تقارير أخرى بجانب القوائم المالية، وذلك لأن التقارير المالية أعم وأشمل من القوائم المالية.

3- إن المصارف المحلية بحاجة أن تعمل على إعداد موظفيها ليصبحوا مؤهلين لهذا العمل وفقاً للمعايير الدولية والتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية ومتطلبات الإفصاح.

---

[1] – الزرير، رانيا: الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (30)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2005.

[2] – عبيد، فداء: الإفصاح في القوائم المالية للمصارف /دراسة مقارنة للتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم /30/، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2005.

8- دراسة الجيوسي(2003)[1]:

قام الباحث بقياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للبنوك الأردنية، حيث تم تفحص التقارير السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية بتاريخ 2001/12/31، وتم اشتقاق مؤشر للإفصاح ومن ثم قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية من خلال تطبيق هذا المؤشر على التقارير ومعرفة فيما إذا قام البنك بالإفصاح عن هذه البنود أو لم يقم. كما تم اختبار مدى علاقته مع بعض خصائص البنوك مثل الربحية والرافعة المالية والحجم.

تم تمثيل الحجم بمجموع الأصول ومجموع ودائع الزبائن والرافعة المالية والربحية ونسبة مخصص التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

وقد أظهرت الدراسة أن مستوى الإفصاح في البنوك الأردنية تراوح مابين (52%) إلى (85%). وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين الرافعة المالية للبنك ومستوى الإفصاح في التقارير السنوية لذلك البنك، في حين لم تظهر الدراسة وجود أي علاقة بين مستوى الإفصاح وكلاً من الحجم والربحية.

9- دراسة دهراوي(2002)[2]:

اختبر الباحث الاختلاف في درجة الإفصاح المحاسبي بين الشركات الكويتية وفقاً لمتغيرات نظريتي الوكالة والمؤشرات واللتان تفترضان أن درجة الإفصاح المحاسبي تعتبر دالة متزايدة لمتغيرات الحجم، نسبة المديونية، ودرجة ربحية الشركة.

قامت الدراسة باختبار فروض البحث باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وتبين من النتائج أنه ليس هناك فروق جوهرية بين الشركات الكويتية في درجة الإفصاح المحاسبي، كما وجدت الدراسة أن متغيرات نظريتي الوكالة والمؤشرات لا تشرح أسباب الاختلافات في درجة الإفصاح المحاسبي بين الشركات الكويتية. ووجدت الدراسة أخيراً أن طبيعة الصناعة لها أثر ذات معنوية إحصائية في درجة الإفصاح المحاسبي بينما تقدم الشركات المنتمية إلى قطاع البنوك أقل درجة من الإفصاح المحاسبي.

وقد بينت الدراسة أن نتائج البحث لها دلالات قوية للإفصاح المحاسبي في دولة الكويت والاقتصاديات المماثلة ومن أهم هذه الدلالات أنه يجب الحذر عند تعميم نتائج البحوث التجريبية التي تجري في الاقتصاديات الرأسمالية الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية. كما بين البحث أنه

---

[1] – الجيوسي، أحمد: مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للبنوك الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية،2003.

[2] – دهراوي، كمال: دراسة تجريبية للاختلافات في درجة الإفصاح المحاسبي بين الشركات الكويتية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية،2002، 319-359.

يجب أخذ طبيعة الصناعة في الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبيّة وتحديد سياسة الإفصاح المحاسبي في الاقتصاد الكويتي.

10- دراسة (Ahmed & Courtis) 1999[1]:

تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح وكلٍ من حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، وحجم شركة المراجعة. ولكن باستخدام تقنية اختبار نتائج الدراسات السابقة.

قام الباحث بتجميع الدراسات التي تناولت مثل هذه الدراسة بدءاً من عام 1968 وحتى نهاية عام 1997.

إن مستوى الإفصاح يتألف من بنود الإفصاح الإلزامي أو/و بنود الإفصاح الاختياري وربما هذه البنود تم توزينها أو غير موزنة.

قام الباحث بإجراء الاختبار باستخدام تقنية Meta Analysis وتوصل إلى النتائج التالية:

- حجم الشركة ومستوى الإفصاح: كان حجم العينة 2454 تم الحصول عليها من 28 دراسة سابقة، وجد الباحث أنه بشكل عام يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح.
- الرافعة المالية ومستوى الإفصاح: كان حجم العينة 973 تم الحصول عليها من 12 دراسة سابقة، وقد وجد الباحث وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح.
- الربحية ومستوى الإفصاح: كان حجم العينة 1261 تم الحصول عليها من 12 دراسة، وقد وجد الباحث أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والإفصاح الاختياري.
- حجم شركة المراجعة ومستوى الإفصاح: كان حجم العينة 1512 تم الحصول عليها من 16 دراسة سابقة، وبشكل عام وجد أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم شركة المراجعة ومستوى الإفصاح.

11- دراسة (Cooke 1992)[2]:

حاول الباحث دراسة تأثير المتغيرات السابقة على الإفصاح الاختياري والإلزامي للشركات المساهمة، حيث أن هذه الدراسة تحرت تأثير الحجم، الإدراج، ونوع الصناعة على مستوى الإفصاح في التقارير المالية لـ35 شركة مساهمة مدرجة في بورصة طوكيو في اليابان.

وتعتبر هذه الدراسة مثيرة للاهتمام كون أن نتائج الدراسات التي تم التوصل إليها في بعض البلدان من المحتمل أن تختلف في اليابان التي تمتاز ببيئة اقتصادية مميزة وثقافة فريدة.

---

[1] - Ahmed,Kamran: Courtis,John: **Association between corporate characteristics and disclosure level in annual report: Meta analysis,** British Accounting Review,31, 1999,35-61.

[2] - T.E. Cooke, **The impact of size, stock market listing and industry type on disclosure in the annual reports of Japanese listed corporations**, Accounting and Business research, Vol.22, No.87,1992, PP 229-237,

غطت هذه الدراسة 35 شركة مساهمة يابانية ، ولم تعتمد هذه الدراسة على الحسابات المعدة وفقاً لقانون الأسواق والبورصات بل تعدتها إلى الكود الاقتصادي (Commercial Code).

تم تمثيل الحجم بثمان متغيرات وهي: رأس المال، معدل الدوران، عدد المساهمين، مجموع الأصول، الأصول المتداولة، الأصول الثابتة، أموال المساهمين، الاقتراض من البنوك.

تم إرسال طلبات للحصول على التقارير السنوية لعام 1988 إلى 100 شركة تم اختيارها بشكل عشوائي من الشركات المدرجة في السوق والتي نشرت اسماءها في دليل الشركات اليابانية، كان عدد الاستجابات (35%).

تم إعداد جدول للنقاط مؤلف من 165 بند مستمدة من الدراسات السابقة والمعايير الدولية والمعايير المحاسبية و تعليمات وزارة المالية والبيانات والآراء الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونين في اليابان، وبعد اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وجد الباحث وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح، واقتصرت العلاقة الارتباطية على الشركات المدرجة في بورصة طوكيو وأسواق عالمية اخرى وبين مستوى الإفصاح، ووجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية.

12- دراسة (Cooke 1989):[1]

قام الباحث بإجراء الدراسة في السويد نتيجة للتطور المتسارع في بورصة استوكهولم للأوراق المالية واحتوائها على العديد من الشركات متعددة الجنسية.

تم اختيار التقارير السنوية في نهاية عام 1984 بشكل عشوائي من مجتمع مؤلف من 4000 شركة كبيرة في السويد صنفت حسب قيم مبيعاتها.

تم اختيار 90 شركة مع الأخذ بعين الاعتبار الشركات التابعة وذلك منعاً للتكرار ومن ثم تم بناء مؤشر للإفصاح بالاعتماد على الدراسات السابقة والمعايير الدولية والقوانين و الآراء المحاسبية في السويد.

تم دراسة تأثير كلٍ من حجم الشركة، وحالة الإدراج على الإفصاح المحاسبي، حيث تم تمثيل حجم الشركة بمجموع الأصول، المبيعات، وعدد المساهمين.

نتيجة للتحليل الإحصائي وجد الباحث أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية ما بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح المقدم.

وأن الإفصاح بالشركات غير المدرجة أقل منه في الشركات المدرجة في بورصة استوكهولم والذي بدوره أقل من مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في أسواق دولية.

---

[1] - T.E.Cooke, **Disclosure in the corporate annual reports of Swedish companies**, Accounting and business research, Vol 19, No.74 ,1989,PP113-124.

تنبع أهمية هذه الدراسة لكونها تقوم بدراسة واقع المصارف الخاصة في سورية وندرة مثل هذه الدراسات، حيث أن المصارف الخاصة وسوق الأوراق المالية لا تزالا حديثتي العهد، واعتماد هذه الدراسة على مؤشر ستاندر آند بورز كما هو لقياس مستوى الإفصاح وعدم حذف أي بند منه وذلك من أجل النهوض بالإفصاح المحاسبي في سورية، ليتماشى مع المستويات التي تطلبها المنظمات المهنية المختلفة، والمعايير الدولية، حيث أن البنوك الخاصة تعد من أهم الركائز الاقتصادية في الوقت الحالي في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي تمثل حلقة الوصل التي تمر من خلالها مدخرات الأفراد لتقديمها إلى الوحدات الاقتصادية لكي يتم توظيفها في إنتاج السلع والخدنات ذات المنفعة الاقتصادية.

منهج الدراسة وأساليبها:

إن المنهجية المناسبة لإعداد الدراسة تقوم عُلى الاستدلال الاستقرائي، وفق الخطوات التالية:

- التعرف على واقع الإفصاح في البنوك الخاصة العاملة في سورية.
- التعرف على متطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية ووفقاً للتشريعات الناظمة للإفصاح ولعمل البنوك في سورية.
- دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح وبين حجم أعمال البنك.
- عرض النتائج.
- تقديم الاقتراحات.

أما أساليب جمع البيانات فسوف يتم استخدام عدة أدوات كما يلي:

- جمع البيانات اللازمة لأغراض الدراسة من المصادر المناسبة مثل البنوك الخاصة، والتشريعات الناظمة لعمل البنوك في سورية.
- تحليل التقارير السنوية للتعرف على مستوى الإفصاح وعلاقته بحجم أعمال البنك.

مجتمع الدراسة:

إن مجتمع الدراسة هي البنوك الخاصة العاملة في سورية في نهاية عام 2007 والتي قامت بنشر قوائمها المالية وهي تقتصر فقط على البنوك التالية:

1) بنك بيمو السعودي الفرنسي
2) بنك سورية والمهجر
3) بنك عودة
4) البنك الدولي للتجارة والتمويل
5) البنك العربي
6) بنك بيبلوس

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإفصاح في المصارف

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: طبيعة النشاط المصرفي

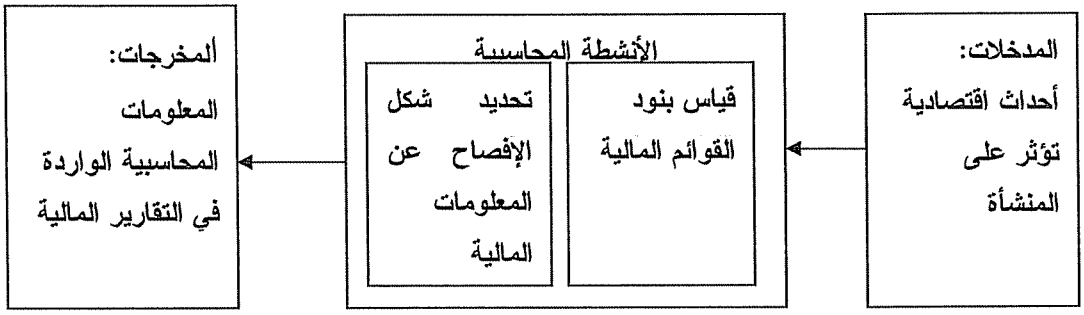
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي:

المقدمة:

لما كانت المحاسبة تمثل إحدى فروع المعرفة المتخصصة بإشباع حاجات الفئات المختلفة –ذات المصالح مع المشروع– إلى المعلومات فإن أهميتها تتعاظم والحاجة إلى المعلومات التي تزود المستخدمين بها تتزايد باستمرار فكلما تنوعت هذه المعلومات واتسعت و كانت أكثر مصداقية وواقعية وموضوعية كانت فائدتها أفضل [1].

وحيث أن أهم وظيفتين للمحاسبة هي القياس والإفصاح حيث يهدف القياس إلى إنتاج معلومات تساعد في اتخاذ القرارات بينما يهدف الإفصاح إلى تقديم المعلومات الكافية والملائمة والخالية من الأخطاء الجوهرية بحيث تمكن هذه المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة وعليه فإن مسألة الإفصاح مرتبطة بحجم ونوعية المعلومات وموثوقيتها ووقت تقديمها وبمدى ارتباطها بالغرض المنوي استخدامها لأجله وكذلك بموثوقية المعلومات وبزمن عرضها وتقديمها إلى المستخدمين، يوضح الشكل رقم (1) وظيفتي القياس والإفصاح في الإطار الفكري للمحاسبة[2]:

الشكل رقم (1) المحاسبة كنظام للقياس والإفصاح



بما أن مبدأ الإفصاح موضوع واسع ويحتوي على جميع البيانات والمعلومات الضرورية لتحقيق الفائدة لمستخدميها من أجل اتخاذ القرارات، فقد اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم وإنما تعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة ومجرد كمية هذه المعلومات المعروضة فيها فقط، ومن ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة في تلك

---

[1]– المصري،رضا،فخر: **مشكلات محاسبية معاصرة**، منشورات جامعة دمشق ، دمشق، 2006،ص 2–12.

[2]– لطفي، أمين السيد أحمد: **نظرية المحاسبة/منظور التوافق الدولي/**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 474.

القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي[1].

وكون غالبية قراء القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على السجلات التفصيلية للوحدات الاقتصادية، وهم يعتمدون بشكل أساسي على القوائم المالية المنشورة للتعرف على أحوال هذه الوحدات، ولكي تحقق تلك القوائم الفائدة المرجوة منها لابد لها من أن تفصح عن المعلومات الكافية والملائمة وبما يضمن تحقيق المصالح الرئيسية لأغلب الأطراف ذات العلاقة[2].

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي:

إن تعدد الأطراف ذوي العلاقة وتعارض مصالحهم أدى إلى اختلاف وجهات نظرهم للإفصاح، فمنها ما يتناول معنى الإفصاح في التقارير المالية من حيث كونه عرضاً للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، أما (Hendrikson) فقد عرفه :" بأنه إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء كانت قرارات استثمارية أم منح قروض".[3] لكن (Choi) ربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين، من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع، سواء كانت المعلومات كمية أم نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته والتخفيض من حالة عدم التأكد لديه من الأحداث الاقتصادية المستقبلية، كما عرف بأنه تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى[4].

وعرفه الدكتور رضوان حلوة حنان على أنه تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات[5]

وعرفه خالد أمين "بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة"[1]

---

[1]– سجيني، د.طلال إبراهيم، **قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية** ،المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد،العدد الثامن،1997،ص 139.

[2]– الخطيب، د.خالد، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد الثامن عشر، العدد الثاني،2002،ص 145.

[3]- Hendriksoen, Eldon, **Accounting Theory**, New York, Richard D., 1992, p72.

[4] – النعسان،نزار:**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة /دراسة لمدى التزام الشركات المساهمة بمعايير المحاسبة الدولية**،رسالة دبلوم غير منشورة، جامعة حلب،2005، ص2.

[5] – حلوة حنان، محمد رضوان: **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة حلب، 1998، ص 212.

وقد عرفه الدكتور جليلاتي [2]بأنه : اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالشركة.

أما في التشريع السوري فقد عرفت التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم /22/ لعام 2005 بموجب المادة الأولى منها الإفصاح بأنه[3] " الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين.هذه المعلومات تتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية ويجب أن يكون الكشف عاما وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة أو بصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة ".

يرى الباحث أن الإفصاح بمفهومه الواسع هو أن تتضمن القوائم المالية جميع المعلومات التي تقوم الإدارة بنشرها لمستخدمي القوائم المالية والتي تؤثر على قرار مستخدم هذه المعلومات .

ثانياً: أهمية الإفصاح:

هناك من يرى أن عملية المحاسبة والمسألة من قبل فئات المجتمع بجميع فئاته دفع باتجاه تطور الإفصاح حيث إن [4]:

1- المجتمع قد عهد إلى الشركة بإدارة مواردها النادرة وذلك يجعل الشركة مسؤولة أمام المجتمع، مما دفعها لتوفير معلومات إلى أعضاء المجتمع بشكل يمكنهم من تقييم ما إذا كانت الموارد النادرة قد استخدمت بشكل كفء وفعال.

2- تؤثر أنشطة الشركة على نوعية الحياة وأنماط معيشة الأفراد بخلاف المستثمرين أو الدائنين، و يحتاج هؤلاء الأفراد المعلومات حتى يتمكنون من تكوين الرأي بخصوص أداء الشركة في مجالات اهتمامهم.

إلا أنه ما يزال هناك قضيتان على الأقل لم يتم حلهما وحسمهما بعد وهما:

القضية الأولى: ليس هناك إطار عام مقبول بشكل متعارف.عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين، مثل هؤلاء المستخدمين من الصعوبة بمكان تحديدهم، كما أن عددهم واحتياجاتهم للإفصاح في تزايد مستمر بشكل ملحوظ.

---

[1]- عبد الله،خالد أمين: **الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية**، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص38.

[2]-جليلاتي،د محمد:**أملية في معايير الإفصاح**،جامعة دمشق،مكتبة الاقتصاد،2008،ص17.

[3]- قانون هيئة الأسواق والأوراق المالية رقم22 لعام 2005.

[4]- لطفي، أمين السيد أحمد،**مرجع سبق ذكره**،ص512-513.

القضية الثانية: غالبا ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أن يتم تتبع عوائد وتكاليف الإفصاح، حيث أن تنوع وتشتت مجموعات المستخدمين وكيف تقوم كل مجموعة من مجموعات المستخدمين بالاستفادة من تلك الإفصاحات يضع بلا شك مشاكل هامة عند تحديد العلاقة بين السبب (التكاليف) والأثر (العوائد).

هذا ويوجد هناك سببان رئيسيان مرتبطان بالناحية الاقتصادية والاجتماعية للإفصاح في التقارير المالية هما:

1- تخفيض عدم التأكد إلى موردي رأس المال (المستثمرين والدائنين)، بحيث يمكنهم استخدام المعلومات لترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة.

2- توفير معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمنشآت في نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم.

بالإضافة لما سبق فإن دولية الأسواق المالية ونشوء الشركات متعددة الجنسيات دفع بالهيئات الرقابية في البلدان المختلفة إلى وضع حد أدنى من متطلبات الإفصاح عند تسجيل أسهم الشركة وإلى سن التشريعات الجديدة التي تتطلب إفصاحات إضافية في السنوات اللاحقة، وإن تطور مهنة المحاسبة في كثير من البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دفع باتجاه تطور مفهوم الإفصاح لمواجهة القضايا المختلفة التي ارتبطت بنمو عالم الأعمال في تلك الدول الكبرى.

وقد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للبنوك الخاصة في سورية للأسباب التالية:

- ❖ حاجة المتعاملين مع البنوك والمستثمرين وجميع المهتمين للوقوف على نتيجة أعمال هذه البنوك الخاصة.
- ❖ إلزام البنوك الخاصة بتطبيق معايير التقارير الدولية وبالتعليمات الصادرة عن هيئة الأسواق والأوراق المالية في سورية وكذلك قرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وهنا تبرز مجموعة من الأسئلة، وهي:

- لمن يتم الإفصاح؟
- ما الهدف أو الغرض من المعلومات؟
- ما كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها؟
- كيف يتم الإفصاح؟
- متى يجب الإفصاح عن المعلومات؟

1. المستخدم المستهدف من المعلومات المحاسبية:

توجه التقارير المالية أولاً للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والدائنين، بالإضافة إلى الموظفين، والعملاء، وللجهات الحكومية. ثم إلى الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها[1]، بالإضافة إلى جميع المهتمين بمثل هذه المعلومات كالأكاديميين، والباحثين.

أي إنها توجه بصفة عامة إلى قراء التقارير المالية والمطلعين على النماذج الأخرى للإفصاح. فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة [2].

وقد كرس (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب، وبناء على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين :

الخيار الأول: يكون إعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة بحسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذا التقرير، وخيار كهذا يعد خروجاً عن المبادئ المقبولة قبولاً عاماً إذ يمثل خروجاً عن مبدأ الحيادية في عرض البيانات المحاسبية أي عدم التحيز[3]. "عدم التحيز يعني أنه يجب تركيز الاهتمام على موضوعية المعلومات عند تطبيق المعايير المحاسبية لكي تخدم جميع الفئات المستفيدة منها"[4]. فضلاً عن صعوبة تطبيقه فإنه أيضاً مكلف ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع.

الخيار الثاني: يكون بإصدار تقرير مالي واحد ولكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين، وهذا الخيار كسابقه غير واقعي، ومن الصعب تطبيقه، لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جداً في التفاصيل.

إزاء هذه المشكلة يقترح الباحثون حلاً واقعياً ومعقولاً وذلك بتطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي تستخدم هذا التقرير، لكنهم اتفقوا في معظمهم على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، فإنهم مختلفون بشأن تحديد هوية المستخدم، فمنهم من يرى بأن يكون المستثمر العادي ومنهم يرى بأن يكون المحلل المالي.

---

[1]– جمعية المجمع العربي للمحاسبيين القانونين، **معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية**، الأردن، 2009، ص78–79.

[2] – الحيالي، وليد ناجي: **نظرية المحاسبة**،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص371–373.

[3]– الخطيب،خالد:**مرجع سبق ذكره**،ص 160

[4]–Kieso&Waygandt, **Intermediate Accounting**, John Wiley,2004,New York, p44.

وقد استقر الرأي النهائي في مجال المحاسبة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلا في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية ولكن مع إيلاء عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات رئيسية منها وفق ترتيب للأوليات. والفئات الثلاث المقصودة هنا : الملاك الحاليون، والملاك المحتملون، والدائنون[1].

2. الهدف من المعلومات:

إن الغرض الأساسي للمعلومات الأساسية هو توفير المعلومات المناسبة والملائمة لمتخذي القرارات ويمكن تلخيص حاجات مستخدمي التقارير المالية بأهم النقاط التالية:

1- التعرف على الوضع الحالي للمنشأة.
2- اتخاذ قرارات الاستثمار أو البيع.
3- تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم، ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.
4- معرفة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها.
5- معرفة استمرارية المشروع.
6- توفير معلومات حول الاتجاهات و التطورات الحديثة في نمو المشروع وتنوع نشاطاته.
7- مساهمتها في خدمة المجتمع وفي تحقيق موارد للدولة تساعدها على تحقيق خططها.

3. ما كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها:

بعد أن يتم تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية تبرز مشكلة تحديد مقدار المعلومات المتوجب الإفصاح عنها وماهية الإفصاح المناسب فلا يمكن من الناحية العملية أن يتم عرض كافة المعلومات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية عن طريق القوائم المالية ، حيث أن الإفصاح عن كافة تلك المعلومات يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة وغير عملية وضخمة ومكلفة وربما أكثر تشويشا، وعلى قدم المساواة فإن المعلومات الملائمة يجب ألا يتم إخفاؤها عن المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى. إن المعلومات التي تعتبر جوهرية وذات أهمية (بمعنى تلك التي لها المقدرة على التأثير على الحكم أو القرار) لمتخذي القرارات الخارجيين يجب أن يتم الإفصاح عنها. ولا شك أن الموازنة بين طرفي النقيض يتعين أن يتم إجرا ؤها عند التقرير بشأن مقدار الإفصاح عن المعلومات المالية.

تقدم الدراسات التجريبية والاستقراء الفكري دليلاً على أن الشركات تتردد في زيادة مدى الإفصاح المالي بدون ضغط من مهنة المحاسبة أو الحكومة، ومع ذلك يعتبر الإفصاح حيوياً حتى

---

[1] – مطر، محمد عطية، وآخرون: نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين ، الأردن، 1996، ص 272-273.

يتخذ المستثمرون قرارات مثلى ويوفر الاستقرار لسوق رأس المال، ويساعد الإفصاح عن المعلومات الملائمة في الوقت المناسب على منع المفاجآت التي يمكن أن تغير تماماً النظرة إلى المنشأة، كما أنها تهدف أيضا لإعطاء المستثمرين ثقة أكبر في المعلومات المالية المتاحة لهم. ومع ذلك، لا يمكن تقدير مقدار البيانات التي يجب الإفصاح عنها دون أن يتوفر الكثير من المعلومات عن نماذج قرارات المستثمرين ولكن لا يرجح في الوقت الحالي أن تعرض معلومات كثيرة جداً لكي يستخدمها المحللون الماليون.

إن أهم ما يجب أن تتميز به هذه المعلومات هو أن تكون غير مضللة. ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن الخصائص النوعية التي تجعل من المعلومات المقدمة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين هي:

1- قابلية الفهم

يجب أن تكون المعلومات مفهومة بسهولة بالنسبة للمستخدمين الذين يملكون معرفة جيدة بالنشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبة ولديهم رغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية.

2- الملاءمة:

تكون المعلومات ملاءمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة. ويرتبط مفهوم الملاءمة بشكل وثيق مع مفهوم الأهمية النسبية حيث تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية كبيرة إذا كان إهمالها أو أخذها في الحسبان سوف يؤثر على مستخدم المعلومات في اتخاذ قراره.

3- الموثوقية:

تشير الموثوقية إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.

يرتبط مفهوم الحيطة والحذر بمفهوم الموثوقية، إذ ينبغي على معدي القوائم المالية تبني درجة من الحذر أثناء عمل التقديرات، بحيث لا يتم المبالغة في بنود الأصول أو الدخل ولا يتم التقليل من بنود الالتزامات والمصاريف.

4- قابلية المقارنة:

يقصد بالمقارنة هنا قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بمعلومات مماثلة عن نفس المنشأة عن فترات زمنية مختلفة أو قابلية المعلومات للمقارنة بمعلومات مماثلة عن منشآت أخرى. مما يستلزم التوحيد في القياس والإفصاح وكذلك الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية والإفصاح عن أي تغييرات استدعتها الضرورة وبيان آثار هذه التغييرات على التقارير المحاسبية.

5- القيود:

يجب تحقيق التوازن المناسب بين الخصائص النوعية للمعلومات من اجل تحقيق الهدف منها وذلك من خلال:

- الموازنة بين الملاءمة والموثوقية في تحديد وقت تقديم المعلومات
- ينبغي أن تتجاوز المنافع التي يحصل عليها المستخدمون من المعلومات التكلفة التي تتحملها الجهات المعدة لهذه التقارير[1].

وبالتالي فإن تحديد ما ينبغي أن يتم الإفصاح عنه ومقداره يعتمد على الأهداف الأساسية للمحاسبة والتقرير المالي، وذلك يرتبط أيضا بتحديد مجموعة المستخدمين المعنيين، إن كافة المعلومات التي تفي باحتياجات المستخدمين في خدمة تلك الأهداف يتعين أن يتم الإفصاح عنها، وذلك يعتمد أيضاً على البيئة السائدة في البلد.

4. كيف يتم الإفصاح عن المعلومات:

يتم الإفصاح عن المعلومات إلى الأطراف المستفيدة بالكثير من الطرق التي قد تعتبرها المنشأة كافية وملبية لمتطلبات الجمهور المالي وللمتطلبات القانونية والتشريعية ولكن من شروط الإفصاح المناسب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها، وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة تركز فيها على الأمور الجوهرية[2]، وتعتبر الطرق التالية من أشيع طرق الإفصاح:

---

[1] - جمعية المجمع العربي للمحاسبيين القانونين، **مرجع سبق ذكره**، ص 8-9.

[2]-عدون،ناصر-هواري،معراج: **دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**،ورقة عمل،مؤتمر الحوكمة،جامعة دمشق،2008،ص9-11

جدول رقم (1) يوضح طرق الإفصاح العامة[1]:

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1- التقارير المالية	و تشمل على القوائم الأساسية التالية وهي: ➢ قائمة الدخل . ➢ قائمة المركز المالي. ➢ قائمة التغيير في حقوق الملكية ➢ قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وأيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
2- تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما سيتضمنه: ➢ مدى تطبيق المبادئ المحاسبية ➢ مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. ➢ أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. ➢ نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية	يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.
3-الملاحظات الهامشية	تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية وتشمل: - توضيحات للبنود المعروضة في القوائم المالية كشرح للسياسات المحاسبية المتبعة في استهلاك الأصول وغيرها من السياسات الاخرى	توفر معلومات يعجز عن توفيرها بالقوائم المالية حيث لا يشترط في هذه الملاحظات أن تكون كمية بل يمكن أن تكون وصفية.

[1] - Eldon Hendriksen, **Accounting Theory**, Op. Cit,. P 514.

4- تقرير الإدارة	➢ معلومات عن أهداف المشروع. ➢ النشاط الحالي و المستقبلي له. ➢ أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. ➢ الطاقة الإنتاجية.	وهو خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين حيث يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا وتفيد في التنبؤ.
5- هيئة الأوراق المالية	➢ الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة. ➢ الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. ➢ الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. ➢ تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. ➢ المعايير المحاسبية. ➢ معايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة وعلى مستخدمي التقارير المالية حاليا وفي المستقبل وتفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

يرى الباحث أن الإفصاح المقدم من المصارف يجب أن يتضمن معلومات مالية وغير مالية، وضرورة إيصال هذه المعلومات في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار الرشيد وهذا دعا إلى ضرورة قيام الشركات بنشر مثل هذه المعلومات الكترونياً.

5. متى يجب الإفصاح عن المعلومات:

حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذا قيمة، وحتى تتحقق الفائدة المرجوة منه لدى مستخدمي القوائم المالية لابد من الحصول على هذه المعلومات بالتوقيت المناسب وبدون أي تأخير حتى لا تفقد هذه المعلومات قيمتها وفائدتها.

وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية(APB) على أهمية عنصر توقيت الإفصاح حيث ذكر بأن مبدأ التوقيت الملائم يقضي بإيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره، كذلك فإن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أعلنت أن توقيت التقارير هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب[1].

ولكن من الضروري عند الحديث عن أهمية توقيت الإفصاح أن لا يكون عامل السرعة على حساب الدقة واكتمال المعلومات المراد الإفصاح عنها.

ثالثاً: مستويات الإفصاح:

إن وجود العديد من التعاريف للإفصاح دفع إلى ظهور مفاهيم للإفصاح، إذ يندر أن ترد كلمة الإفصاح بمفردها، وفي هذا السياق فقد اتفق الباحثون على وضع ثلاث مفاهيم للإفصاح وهي :

1) الإفصاح المناسب أو الملائم (Adequate Disclosure).
2) الإفصاح العادل(Fair Disclosure).
3) الإفصاح الشامل الكامل (Full Disclosure).

1- الإفصاح المناسب:

وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة، ربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب بمعيار الإفصاح الواقعي (الإفصاح الممكن)، ولقد لخص Moonitz مفهومه للإفصاح المناسب بالقول:"يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة".

من جانب آخر حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:"إن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا

---

[1] – مرعي، عبد الرحمن: دور سوق الأوراق المالية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في سوريا ، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في المحاسبة غير منشورة ،كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 1998 ، ص 159.

لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم المالية قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".

2- الإفصاح العادل:

يرتبط هذا المفهوم بقيد أخلاقي عند نشر المعلومات حيث ينطوي هذا المفهوم على تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد، وهذا غير ممكن بسبب تعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات وبالتالي اختلاف حاجاتهم واستخداماتهم.

3- الإفصاح الكامل (الشامل):

وهو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى و دلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة و المفيدة مما يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات، وإن هذا المفهوم لا يتحقق إلا بتوفر الشروط الأساسية التالية[1]:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.
- أن تكون أرقامها على درجة عالية من الدقة والمصداقية.
- أن يتم عرضها بالصورة وفي الوقت الذي يتناسب مع احتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حدا.

نلاحظ أن هذا المفهوم وإن كان مرغوباً إلا أنه صعب المنال في الواقع العملي.

إن مفهوم الإفصاح مفهوم نسبي، إلا أن احتفاظ التقارير المالية بدورها كأداة لنشر البيانات ونجاحها في أداء هذه المهمة على مدى مواكبتها للتطور في البيئة الاقتصادية، وقدرتها على استيعاب احتياجات مستخدميها من المعلومات يفرض أن يمتد مفهوم الإفصاح ليغطي مجالات جديدة لم تكن تقع ضمن إطاره في السابق ولكنها أصبحت ضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويرى الباحث أن مفهوم الإفصاح الكافي هو الأنسب بسبب صعوبة الإفصاح الشامل وكون الإفصاح العادل يرتبط بقيد أخلاقي.

---

[1]- يوسف،اسحق أحمد:**التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية وملائمتها لقرارات المستثمر المؤسسي**،رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية،عمان،1993، ص31.

بالإضافة إلى المفاهيم السابقة هناك أنواع أخرى للإفصاح وهي كالأتي :

***الإفصاح الوقائيprotective disclosure:**

يجب أن يتم الإفصاح في التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن. وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة إلا إنها تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف أساساً إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية. وبناء على ذلك فإن المعلومات المالية يجب أن تكون على درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها حتى ولو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة[1].

***الإفصاح التثقيفيInformative disclosure:**

يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي اتجاهاً نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي. ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التركيز على فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وضرورة كون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات مما أدى إلى اعتبار الملاءمة إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات. ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات ومن أمثلة ذلك المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار وإعداد التقارير المرحلية وخطط الإدارة وأهدافها في المستقبل وسياسات الإدارة المتبعة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح والهيكل التمويلي للمنشأة،.....الخ.

أخيراً يلاحظ أنه طبقاً لهذا المفهوم الجديد للإفصاح المحاسبي لم يعد التركيز على المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية والتي تتناسب مع المستثمر العادي ذو الخبرة المحدودة في أمور التحليل المالي وإنما اتسع ليشمل أيضاً أي معلومات ملائمة والتي قد تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير والاجتهاد الشخصي[2].

---

[1] – الشيرازي، عباس مهدي،**نظرية المحاسبة**،الطبعة الأولى،دار السلاسل،الكويت،1993،ص330.

[2] – النعسان، نزار، مرجع سبق ذكره، ص26.

رابعاً: العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر بدرجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:

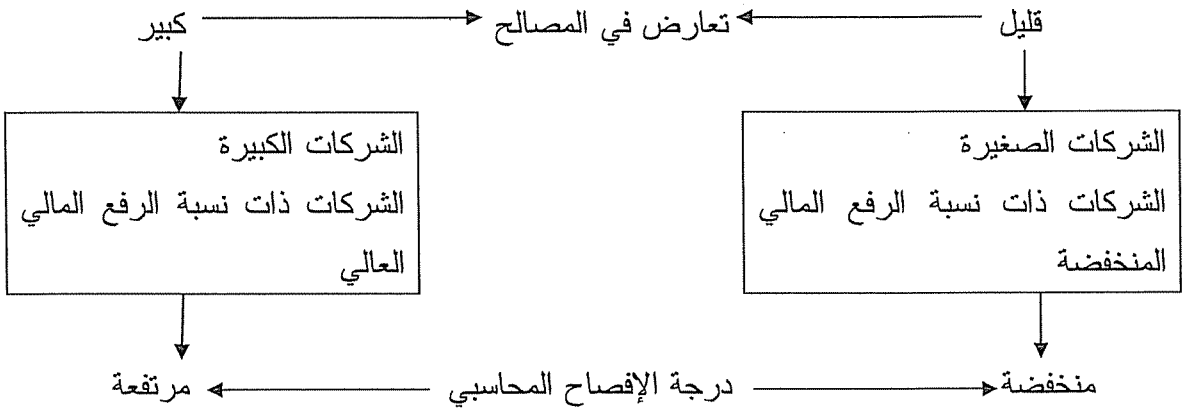
***عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:**

وهذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية وتنطلق من فروض نظرية الوكالة مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح ... إلى غير ذلك من العوامل.

حيث بين Watts &Zimmerman (1986) وكذلك Leftwich et. Al (1981) أن تكاليف الوكالة تعتبر دالة متزايدة لحجم الشركة (حجم الأصول) ودرجة الرفع المالي (نسبة المديونية). وبالتالي وكما يبدو في الشكل رقم (2) فإنه من المتوقع أن تزيد درجة الإفصاح المحاسبي كلما زاد حجم الشركة وارتفعت المديونية[1]

شكل رقم (2)

العلاقة بين الحجم-معدل الرفع المالي ودرجة الإفصاح المحاسبي



وفيما يلي أهم العوامل التي ترتبط مع مستوى الإفصاح:

1- الرافعة المالية:

إن استخدام الدين لتمويل النشاطات العامة كانت موضوع نقاش وضغط على الإدارة من قبل المجتمع المالي لذلك فمن المحتمل أن يعزز التوسع في الإفصاح من ثقة المقرضين الذين يقومون بتمويل الشركة[2] وذلك من أجل تمكين الدائنين من القيام بمهام الرقابة والإشراف هذا ويمكن تعزيز

[1]- دهراوي،كمال:منهجية البحث العلمي في مجال المحاسبة،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2002،ص326

هذا الإفصاح من خلال القوائم المالية التقليدية ووسائل الإعلام مثل نشر التقارير السنوية على موقع الشركة الإلكتروني.

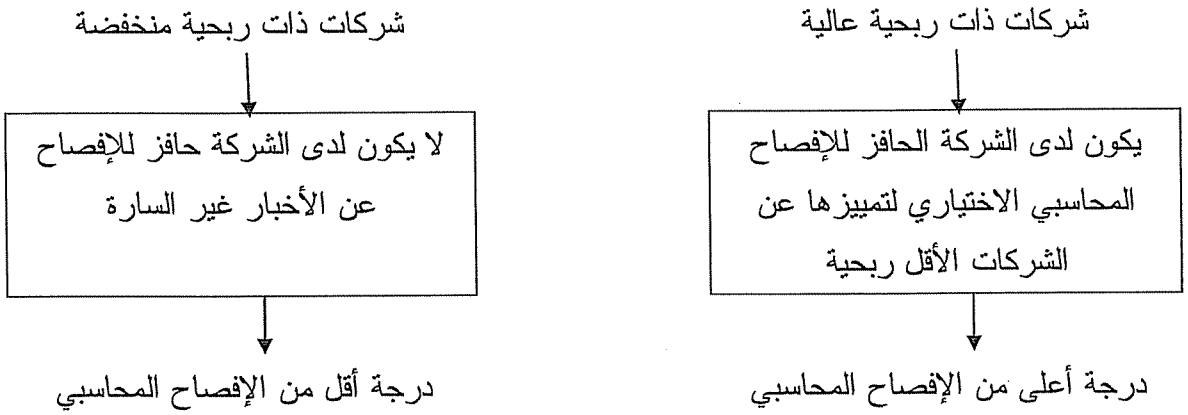
2- الربحية ومعدل النمو:

إن المنشأة ذات الربحية العالية تريد أن تميز نفسها، لذلك فإن الشركة المدارة بشكل جيد سوف تقوم بزيادة الإفصاح الملائم. من المتوقع أن تقوم إدارة المصارف ذات الربحية العالية بالإفصاح الكافي عن الأخبار الجيدة التي لديها عن العائد والأرباح المستقبلية للمستثمرين والتي تنعكس في شكل زيادة متوقعة في أسعار الأسهم. أما الشركات ذات الربحية المنخفضة فلن يكون لديها الحافز للإفصاح عن الأخبار غير الجيدة التي لديها عن الأرباح المستقبلية وبالتالي فإن تكلفة تجميع البيانات عنها تقع على عاتق المستثمر.

وقد بين Lev &Penman (1990) أن إدارة الشركات ذات الربحية العالية تقوم بالإفصاح اختيارياً عن تنبؤات الإدارة لتمييزها عن الشركات ذات الربحية المنخفضة[1].

الشكل رقم (3)

العلاقة بين ربحية الشركة ودرجة الإفصاح المحاسبي



3- حجم المشروع:

وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم المشروع [2] ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم[3].

---

[1]- دهراوي،كمال،مرجع سبق ذكره، ص328

[2] Hossain,Mohammed: **The extent of disclosure in annual reports of banking companies: The cases of India,** European Journal of scientific research, Vol.23 No.4(2008),PP659-680.

[3] FASB, No. I, November, 1997, Op. Cit. p. 17.

4- عدد المساهمين:

تبين وجود علاقة موجبة أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح[1] على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية[2].

5- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

إن مجرد التسجيل في سوق الأوراق المالية يعني أن على هذه الشركة الالتزام بقواعد الإفصاح المحددة بشروط الإدراج، لذلك فمن المحتمل أن يؤدي التسجيل في سوق الأوراق المالية إلى زيادة حجم أعمال البنك نتيجة لحصول المساهمين على المعلومات المفيدة.

6- المراجع الخارجي:

إن اختيار مراجع الحسابات من الأمور التي تعزيز الثقة لدى المستثمرين نتيجة لمعرفتهم بأن هذا المراجع يتقيد بمبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها، وبالتالي فإنه يحسن من الإفصاح في التقارير المالية.

***عوامل بيئية:**

إن درجة الإفصاح في التقارير المالية قد تتباين من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية[3]، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية[4] وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية[5] حيث يحدد قانون المؤسسات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، وأشار

---

[1] T.E. Cooke, **The impact of size, stock market listing and industry type on disclosure in the annual reports of Japanese listed corporations**, Accounting and Business research, Vol.22, No.87,1992, PP 229-237.

[2] - عدون، هواري: مرجع سبق ذكره، ص9.

[3]- Eldon Hendriksen, **Disclosure Insight into Requirement in U.S.A and U.K**, The International Journal of Accounting, Vol.65 Spring 1992, p.21-32.

[4] -AAA, **Report of Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior,** Accounting Review, Supplement to Vol. 72, No 4, 1997, pp 72-120.

[5] -Eldon Hendriksen, **Disclosure Insights**, Op. Cit, pp21-32.

قانون المؤسسات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية تحديد للمعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وهي تحوي غالباً تقرير مجلس الإدارة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وقد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إلى السلطة التي تشرف وتراقب على هذه الشركات، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في انجلترا بقيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل[1].

[1] – عدون، هواري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المبحث الثاني : طبيعة النشاط المصرفي:

مقدمة:

تعد البنوك شريان الاقتصاد الوطني فهي عبارة عن وعاء ادخاري تنصب فيه الأموال من جميع شرائح المجتمع ومن ثم يتم توظيفها في القنوات الاستثمارية التي تشكل المحرك الأساسي لعجلة التنمية في البلد ونظراً لأهميتها ودورها المرجو منه لابد من التعرف على العمل المصرفي والوقوف على واقعه في سورية.

أولاً: نشأة البنوك و مفهومها:

إن ظهور النقود كوسيط في المبادلات ومن ثم قيام الأفراد بإيداع ما يزيد عن حاجاتهم الحالية من معادن وأمانات لدى بعض التجار والصيارفة ورجال الدين خوفاً عليها من السرقة أو الضياع وذلك مقابل الحصول على صك اسمي بقيمة ما أودعه، حيث عرف هذا النشاط في المدنيات الأولى مثل السومريين والبابليين والإغريق والرومان وفي الحضارة العربية أيضاً[1]. ثم أصبحت هذه الصكوك تلعب دور الوسيط في التبادل واتجه الصاغة والصيارفة بتقاضي عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين، وقد لاحظوا بأنه لا يتم سحب الودائع كلياً فقاموا بالتصرف بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد ذلك. ترتب على ما سبق أن الصورة المبدئية لأعمال البنوك بدأت تتحدد معالمها إلى أن أصبحت ما هي عليه الآن[2].

هناك اتفاق واضح لمفهوم البنك، حيث أن جميع التعاريف كانت متقاربة، حيث تشمل قبول الودائع ومنح القروض وتقديم الخدمات المصرفية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون البنك بأنه منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال البنوك سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية (الاتحادية أو الفيدرالية) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها[3].

وفي الأردن عرف المشرع الأردني البنك على أنه :"الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون" حيث أنه عرف الأعمال المصرفية على أنها "جميع الخدمات المصرفية ولاسيما قبول الودائع واستعمالها مع موارد أخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها هذا القانون".

---

[1]– عبيد، فداء: **الإفصاح في القوائم المالية للمصارف /دراسة مقارنة للتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم /30/**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2005.،ص38.

[2]– حنفي،قرياقوص،عبد الغفار ورسمية،"**البورصات والمؤسسات المالية**"،الدار الجامعية،2002،ص 26.

[3]–عبيد، فداء ، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

وعرف المشرع الفرنسي البنك بأنه "تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم و الائتمان أو في العمليات المالية"[1].

أما المشرع السوري ففي المادة /104 / من النظام النقدي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم /87/ تاريخ 1953/3/28 البنك بأنه: المؤسسة التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لأجل لا يتجاوز /2 سنة/ لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص[2].

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن البنك هي أي منشأة مالية تقوم باستلام الودائع والاقتراض ومنح القروض واستثمار تلك الودائع بالإقراض أو أي طريقة أخرى وفق القانون.

ثانياً:المصارف الخاصة في سورية :[3]

يلاحظ أن نشاط العمل المصرفي في سورية منذ استقلالها كان ينحصر في يد الدولة، واستمر الأمر على هذا الحال إلى أن صدر القانون رقم 28 لعام 2001 والذي سمح للبنوك الخاصة بالعمل في سورية، وذلك مجارةً لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها سورية، وفي ظل سياسة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تقوم بها سورية.

بدأت المصارف الخاصة بممارسة نشاطاتها بناءاً على أحكام القانون رقم 28 لعام2001 [4] حيث نص القانون على ما يلي: يجوز تأسيس بنوك على شكل شركة مساهمة سورية خاصة أو على شكل شركات مساهمة مشتركة .

طلب من كل بنك يرخص بتأسيسه وفق أحكام هذا القانون الالتزام بما يلي:

- أن يودع في حساب مجمد دون فائدة لدى بنك سورية المركزي مبلغ 10% من رأس ماله المكتتب به، ويعتبر عنصراً من عناصر موجوداته الثابتة يعاد إليه عند تصفية أعماله.
- أن يعين عند مباشرة العمل مفوضاً خارجياً للمراقبة (مفتش حسابات خارجي) تسميه الجمعية العمومية لمساهمي البنك.
- أن يتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية.
- أن يستخدم التقنيات العالمية الحديثة في تعامله داخلياً وخارجياً.

يمارس البنك الخدمات المالية والأعمال المصرفية على أنواعها وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك والقوانين والأنظمة المرعية. ومنها:

---

[1]- لايقة ،رولا: **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2007، ص 16.

[2]-شقير ، فائق: **محاسبة البنوك**،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2000،ص15.

[3]- جليلاتي، محمد:**مرجع سبق ذكره**،ص39-41.

[4]- القانون رقم 28،**قانون إحداث المصارف الخاصة**،عام2001.

1- قبول الودائع بالعملة السورية و الأجنبية لأجال مختلفة.

2- حسم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.

3- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.

4- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها بنك سورية المركزي.

5- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها، والاتجار بهذه الأوراق.

6- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.

7- فتح حسابات جارية وحسابات توفير.

8- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.

9- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإجارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.

10- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسولق البنك الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.

11- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.

12- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الاخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط و النسب التي يحددها بنك سورية المركزي.

وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات.

وعلى اعتبار أن خلق منظومة عمل مصرفية متكاملة بحاجة إلى قاعدة واسعة ومتنوعة من المؤسسات المالية التي تشكل الأركان الأساسية لعمل هذه المنظومة فقد تم استصدار عدد من التشريعات والقوانين الناظمة لاستحداث مثل هذه المؤسسات ومن هذه القوانين و التشريعات:

- ✓ القانون رقم (28) لعام 2001 القاضي بإحداث البنوك الخاصة.
- ✓ المرسوم رقم (35) لعام 2005 القاضي بإحداث البنوك الإسلامية.
- ✓ المرسوم التشريعي رقم (43) لعام 2005 القاضي بإحداث مؤسسات التأمين بما فيها التأمين التكافلي الإسلامي.

- ✓ القانون رقم (24) لعام 2006 الخاص بالسماح بإحداث شركات و مكاتب صرافة.
المرسوم رقم (15) لعام 2007 الذي يسمح بإحداث مؤسسات مالية للتمويل الصغير والمتناهي في الصغر والهادف إلى إيصال خدمات الائتمان إلى الطبقات الاجتماعية الفقيرة[1].

ثالثاً: بنية القطاع المصرفي في سورية:

نبين فيما يلي تطور القطاع المصرفي الخاص مقارنة مع قطاع المصارف العامة حيث يلاحظ استحواذ المصارف الخاصة على حصة مقبولة من الودائع بالنظر إلى حداثة عهدها.

1- تطور حجم الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (2): حجم الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي

السنة	الودائع الكلية	ودائع المصارف الخاصة	الناتج المحلي الإجمالي[2]	الودائع/الناتج المحلي الإجمالي	ودائع المصارف خاصة/ الناتج المحلي الإجمالي
2005	733253	67591	1493766	%49	%5
2006	804457	144952	1698480	%47	%9
2007	924448	224464	2019810	%46	%11

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2008 **الوحدة : مليون ل.س**

نلاحظ من الجدول السابق تنامي دور القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي على الرغم من انخفاض الودائع الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع العلم أن هذه السنوات هي السنوات التأسيسية للبنوك الخاصة.

[1]- بنك سورية المركزي،**النشرة الربعية 2008**، المجلد 46-العدد(3-4) ،ص ح – ط.

[2] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية،2008

2- بنية ودائع القطاع المصرفي:

الجدول التالي يبين تفصيل الودائع في المصارف المحلية في سورية:

الجدول رقم (3) الودائع في المصارف المحلية في سورية

البنوك المحلية	2005	2006	2007	2008
ودائع تحت الطلب	317059	280653	324632	372425
ودائع لأجل وودائع التوفير	319671	360879	408027	478231
ودائع بالقطع الأجنبي	95753	156441	184942	210657
الاستلاف من البنك المركزي	148785	156789	162790	181477

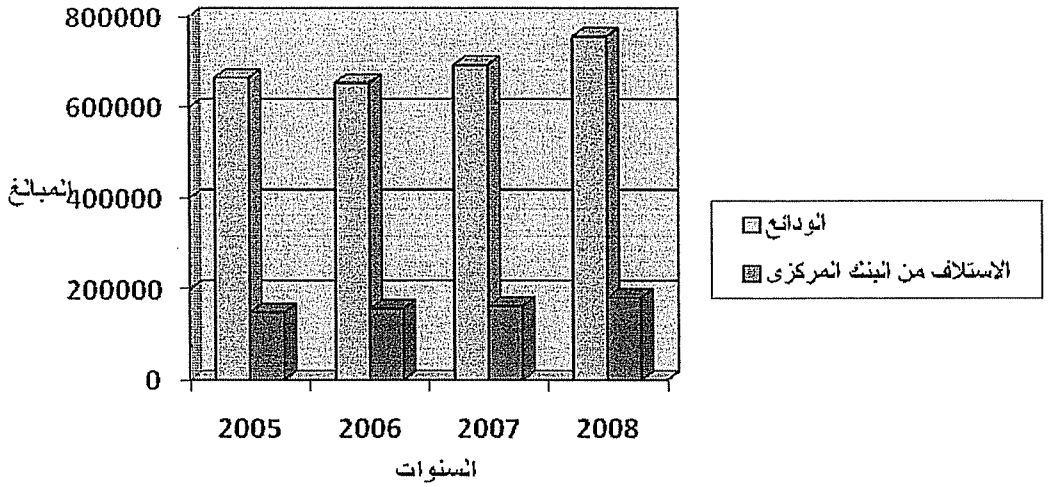
المصدر: النشرة الربعية لبنك سورية المركزي

أما تفصيل الودائع في المصارف العامة في سورية كانت كما يلي:

الجدول رقم (4): الودائع في المصارف العامة في سورية

البنوك العامة	2005	2006	2007	2008
ودائع تحت الطلب	302862	253936	272448	303937
ودائع لأجل وودائع التوفير	302735	321471	337474	367961
ودائع بالقطع الأجنبي	60010	77614	83214	84097
مجموع الودائع	665067	653021	693136	755995
الاستلاف من البنك المركزي	148785	156789	162790	181087

المصدر: النشرة الربعية لبنك سورية المركزي



الشكل رقم (4) تطور حجم ودائع القطاع العام

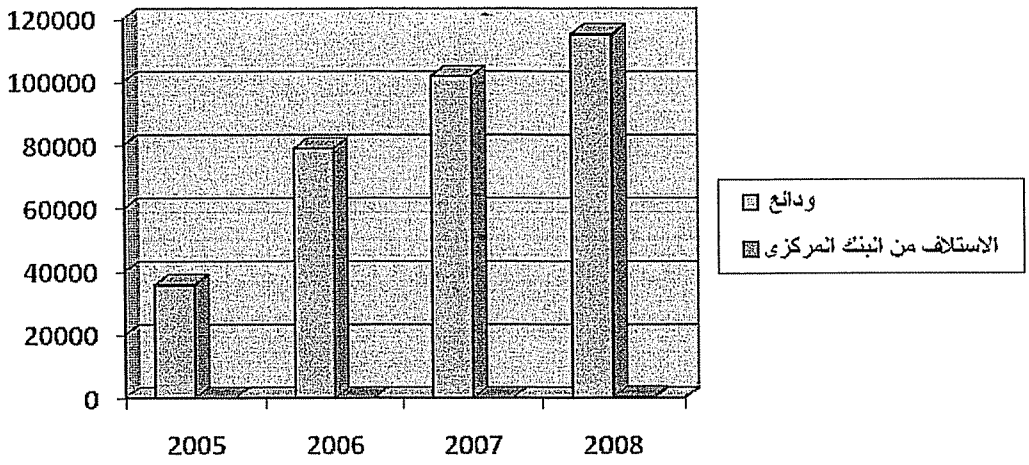
نلاحظ من الشكل السابق أن حجم الودائع في البنوك العامة قد تطور ولكن مازال عدد من البنوك العامة يعتمد على البنك المركزي لتمويل استثماراته مثل البنك الزراعي الذي يعتمد بشكل كلي على البنك المركزي لتسديد التزاماته.

أما تفصيل الودائع في البنوك الخاصة في سورية فكان على النحو التالي:

الجدول رقم (5): تفصيل الودائع في البنوك الخاصة في سورية

البنوك الخاصة	2005	2006	2007	2008
ودائع تحت الطلب	14197	26717	52184	64526
ودائع لأجل وودائع التوفير	16936	39408	70553	91219
ودائع بالقطع الأجنبي	35743	78827	101728	114954
	66876	144952	224465	270699
الاستلاف من البنك المركزي	0	0	0	389

المصدر: النشرة الربعية لبنك سورية المركزي



الشكل رقم (5) تطور ودائع المصارف الخاصة

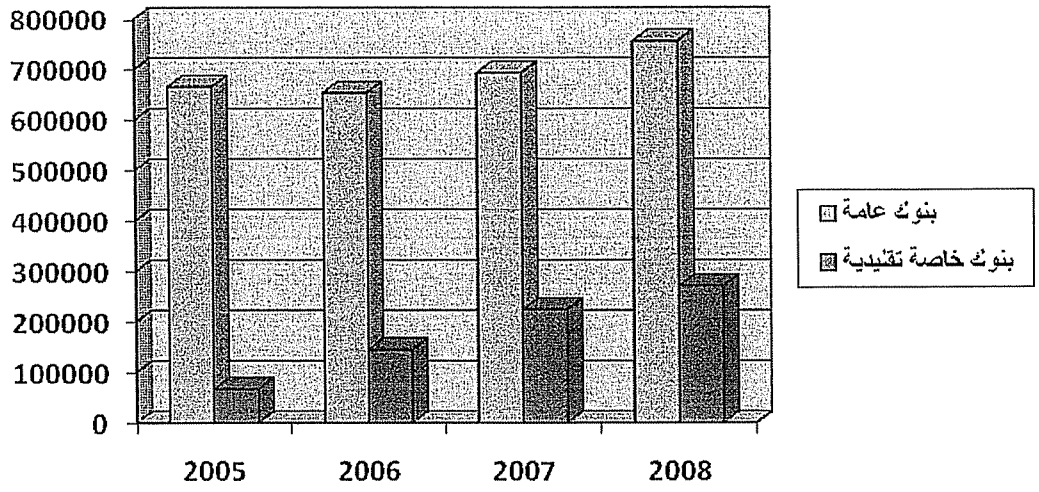
نلاحظ من الشكل السابق تزايد حجم الودائع بشكل تدريجي سنوياً لدى البنوك الخاصة على الرغم من حداثة عهدها وعدم قيام أي بنك بالاستلاف من البنك المركزي ما عدا عام 2008 حيث تم الاستلاف وبمبالغ ضئيلة.

3- توزع بنية ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة:

الجدول رقم (6): توزع بنية ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة

الودائع	2005	2006	2007	2008
البنوك العامة				
الودائع بالليرة السورية	605597	575407	609922	671898
بالقطع الأجنبي	60010	77614	83214	84097
الإجمالي	665067	653021	693136	755995
	%91	%82	%76	%75
	%63	%50	%45	%42
البنوك الخاصة				
الودائع بالليرة السورية	31132	66125	122737	155745
بالقطع الأجنبي	35743	78827	101728	114954
الإجمالي	66876	144952	224465	270699
	%9	%18	%24	%27
	%37	%50	%55	%58

المصدر: النشرة الربعية لبنك سورية المركزي



الشكل رقم (6) توزع ودائع العملاء

نلاحظ من الشكل السابق ازدياد حجم الودائع في البنوك الخاصة زيادة جيدة حيث ارتفعت كتلة الودائع من 9% عام 2005 إلى 27% عام 2008 مع العلم أنه في عام 2005 كان العمل في البنوك الخاصة مقتصراً على ثلاث مصارف فقط. حيث يلاحظ من الجدول السابق أن البنوك الخاصة استحوذت على الودائع بالقطع الأجنبي لتشكل ما نسبته 58% في عام 2008 مقابل 37%في عام 2005.

4- موجودات المصارف:

الجدول رقم (7): موجودات المصارف العامة

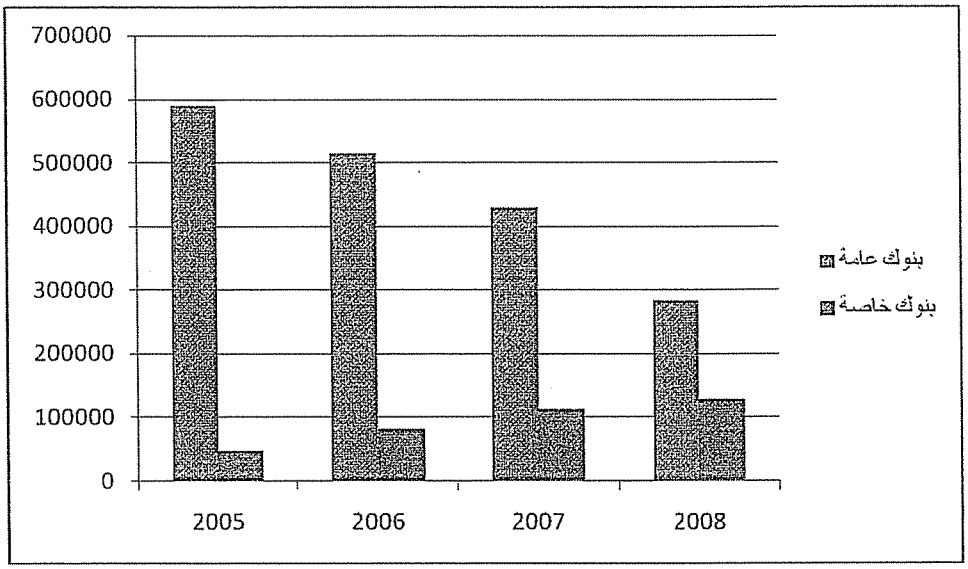
مصارف عامة	2005	2006	2007	2008
موجودات أجنبية	590332	514130	430079	284582
موجودات محلية	657394	713515	873927	1059507
مجموع الموجودات	1247726	1227645	1304006	1344089

المصدر: النشرة الربعية لبنك سورية المركزي

الجدول رقم (8): موجودات القطاع الخاص

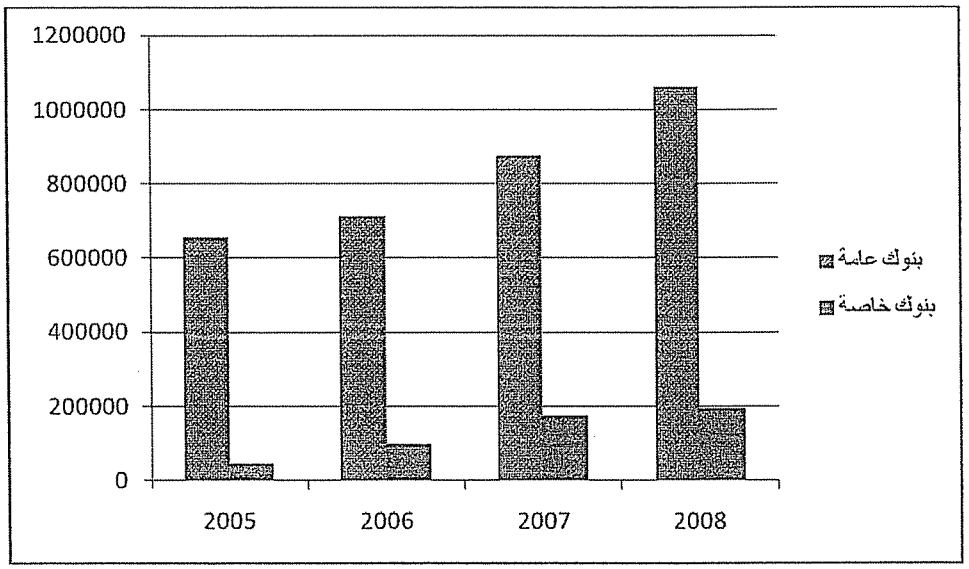
مصارف خاصة	2005	2006	2007	2008
موجودات أجنبية	47499	83392	113550	129280
موجودات محلية	47728	99403	175672	197090
إجمالي الموجودات	95227	182795	289222	326370

المصدر: النشرة الربعية لبنك سورية المركزي



الشكل رقم (7):توزع الموجودات بالعملة الأجنبية

نلاحظ من الشكل السابق استحواذ البنوك الخاصة نمو الموجودات الأجنبية للبنوك الخاصة لتشكل ما نسبته 50% من موجودات البنوك العامة في عام 2008.



الشكل رقم (8):توزع الموجودات بالعملة المحلية

لم يقتصر هذا التطور على الموجودات الأجنبية بل شمل كذلك الموجودات المحلية.

المبحث الأول: متطلبات الإفصاح في تقارير البنوك الخاصة وفقاً لهيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية:

مقدمة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالي وأساس نجاحه واستمرار نشاطه، فالإفصاح المحاسبي في حال توفره، يوفر جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة البيانات المالية للشركات المندرجة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها الشركات والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين مع تزويد المستثمرين الحاليين والمحتملين ببيانات ومعلومات كافية وملائمة عن الشركات القائمة والحديثة.

وتعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي يجب أن تقوم بتوفيرها سوق الأوراق المالية، حيث أن الأسواق المالية العالمية تعطي أهمية كبرى لإعداد المعلومات والبيانات المالية ونشرها بصورة دورية للمستثمرين، حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة من السنة (قوائم مالية ربع سنوية على سبيل المثال) حيث تعتبر المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية. [1]

كما أنه من حق المستثمرين والدائنين أن يتوقعوا أن المعلومات والقوائم المالية التي بين أيديهم صحيحة وتحتوي على كافة المعلومات المالية والاقتصادية المفيدة والتي تؤثر في قرارهم الاستثماري[2]، وعلى اعتبار أن جميع البنوك الخاصة هي شركات مساهمة قامت بطرح عدد من أسهمها للاكتتاب العام فهي بالتالي خاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

حيث نص نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في مادته الثانية على اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية و بالتالي يجب على جميع الجهات الخاضعة لإشراف ومراقبة الهيئة إعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير. والتي يجب أن تكون مدققة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) حسب ما نصت عليه المادة الثالثة ويعتبر جميع أعضاء مجلس

---

[1] – خليل، عطا الله ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية** :دراسة تحليلية / جامعة الزيتونة /الأردن ، 2005 ، ص 3.

[2] – مرعي، عبد الرحمن، **أثر سوق الأوراق المالية على الإفصاح المحاسبي** ، ورشة عمل معايير المحاسبة الدولية والتحديات الاقتصادية ، سوريا ، دمشق ، 2004 ، ص 232.

إدارة الشركة المصدرة للأوراق المالية، مسؤولين مسؤولية قانونية أمام الهيئة عن ضمان الالتزام بهذا النظام.

وقد نص النظام على وجوب قيام كل شركة مصدرة للأوراق المالية بأن تضع وتلتزم بسياسة مكتوبة للإفصاح، تشتمل على اعتماد إجراءات وتعليمات وآليات مناسبة للالتزام مع جميع متطلبات الإفصاح وفقاً لهذا النظام. وقيامها بتحديد متحدثين رسميين باسم الشركة، يتولون تقديم المعلومات إلى الهيئة والسوق والمستثمرين ووسائل الإعلام. ويجب على كل شركة إبلاغ الهيئة بأسماء هؤلاء الأشخاص.

إن البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها هي على عدة مستويات[1]:

- الإفصاح عن النتائج الأولية للسنة المالية
- الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية
- الإفصاح عن النتائج نصف السنوية وربع السنوية
- الإفصاح الطارئ
- قواعد الممارسات السليمة للإفصاح
- الإفصاحات الأخرى

1- الإفصاح عن النتائج الأولية للسنة المالية:

نص نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بأنه يتعين على الشركة المصدرة نشر نتائج أعمالها الأولية بعد قيام مفتش حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية كحد أقصى وتزويد الهيئة بنسخ عنها، ويجب أن تتضمن هذه النتائج الأولية ما يلي:

- صافي الإيرادات.
- صافي الربح المتوقع.
- مخصص ضريبة الدخل على الأرباح المتوقعة.
- حقوق الأقلية في الأرباح.
- صافي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع مخصص الضريبة وحقوق الأقلية.
- أرقام مقارنة للبنود الواردة أعلاه مع السنة المالية السابقة.

---

[1] – جليلاتي، د محمد: مرجع سبق ذكره، ص20.

- خلاصة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية[1].

2- الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية:

يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

أ- كلمة رئيس مجلس الإدارة.

ب- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

- وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
- وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها ونتائج أعمالها.
- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.
- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، إذا كانت هذه الملكية تشكّل ما نسبته 5 في المائة فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.
- الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.
- درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكّل 10 % فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.
- وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسري عليها ذلك، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تمّ الحصول عليها من قبل الشركة.
- ملخص لأي قرار صادر عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها، له أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.
- الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.
- الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج تأهيلهم وتدريبهم.

---

[1] - رئاسة مجلس الوزراء، نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، دمشق، 2006،ص 1-2.

- وصف للمخاطر التي تواجهها الشركة.
- الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.
- الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
- السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.
- تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.
- التطورات المستقبلية العامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.
- مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المفتش و/أو مستحقة له.
- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من الأطراف ذوي العلاقة، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.
- المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية خلال السنة المالية، بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل سورية وخارجها.
- بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.
- بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.

ج- البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مفتشي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي:

- الميزانية العامة.
- حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).
- قائمة التدفق النقدي.

- بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
- الإيضاحات حول البيانات المالية.

د- تقرير مفتشي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذا النظام.

هـ ـ الإقرارات التالية من مجلس إدارة الشركة المصدرة:

- إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.
- إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.
- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

كذلك يتعين على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مفتشي الحسابات عليها، وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفتشي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية. ويتم نشر البيانات السنوية في صحيفتين يوميتين على الأقل، كما يتعين على الشركة المصدرة وضع تقريرها السنوي والحسابات والقوائم المالية والمعلومات التوضيحية والتحليلات المرتبطة بها على موقع الشركة في شبكة الإنترنت إن وجد. ويتعين على الشركة المصدرة أن تعلن أن بياناتها المالية وتلك المتعلقة بالشركات التابعة لها متاحة بالكامل لكل مساهم بناء على طلبه، وأن تحدد العنوان الذي ترسل طلبات المساهمين إليه لهذا الغرض[1].

3- الإفصاح عن النتائج نصف السنوية وربع السنوية:

أ- يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارن ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة. ويجب أن يتضمن التقرير ما يلي:

---

[1] - رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص2-4.

- الميزانية العامة.
- حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).
- قائمة التدفق النقدي.
- الإيضاحات الضرورية.
- تقرير مفتش حسابات الشركة والذي يتضمن أنه قام بإجراء مراجعة للقيود والبيانات المالية وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.

ب- يجوز للهيئة أن تطلب من أي شركة مصدرة تزويدها بتقرير ربع سنوي مقارن لنتائج أعمالها ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ تلك الفترة، مشيرةً في طلبها إلى ماهية البيانات والمعلومات التي يجب أن يتضمنها هذا التقرير.

ت- يكون النشر المذكور أعلاه في صحيفتين يوميتين[1].

4- الإفصاح الطارئ:

يجب على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء وبأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة، وإصدار بيان علني فوراً، عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة ما يلي:

أ- التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:

- موجودات الشركة
- الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.
- هيكل رأس المال.
- التقييم الائتماني للشركة إن وجد، وأي تغيير يطرأ عليه.
- التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تأثيراً في السيطرة عليها.
- منتجات الشركة.

ب- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة أو إلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع عنها على ربحية الشركة ومركزها المالي.

---

[1] - رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص5.

ج- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة ومركزها المالي.

د- الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.

ه- أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

و- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

- إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.
- التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.
- الشروع في الاندماج.
- توزيع الأرباح.
- شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.
- التصفية الاختيارية.

ز- قرارات الهيئة العامة للشركة.

ح- الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.

ط- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة أو استقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام وشغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه، وقرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس وتعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته.

ي- توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.

ك- الدعاوي التي أقامتها أو أقيمت عليها بشأن نزاعات قضائية أو عمالية قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير وافٍ عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي[1].

5- قواعد الممارسات السليمة للإفصاح:

يلتزم مجلس إدارة الشركة المصدرة بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام، وتحديداً ما يتعلق بالمعلومات الجوهرية. ومن أهم هذه الممارسات ما يلي:

---

[1] - رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

- ☒ تعيين متحدث أو أكثر للشركة، يكون مسؤولاً عن إعطاء المعلومات والبيانات ومراقبة المعلومات العامة المتعلقة بالشركة، على أن يكون هذا المتحدث على دراية وإطلاع تام بتطورات الشركة.
- ☒ إتباع سياسة ثابتة ومنطقية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنتائج التشغيل.
- ☒ الإفصاح عن الأنباء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرعة التي يتم فيها الإفصاح عن الأنباء الجيدة.
- ☒ عدم المبالغة في إعطاء صورة تفاؤلية عن الأخبار الجيدة.
- ☒ إتباع المعاملة العادلة في توفير المعلومات والبيانات المفصح عنها لطالبيها دون تمييز بينهم.
- ☒ إتباع سياسة الباب المفتوح مع المحللين الماليين والمتخصصين والمساهمين، وذلك في تقييم وتحليل الأوضاع المالية للشركة.
- ☒ إتباع إجراءات وممارسات صارمة، لمنع استغلال معلومات غير مفصح عنها أو التعاملات من الباطن، من قبل الأشخاص المطلعين.
- ☒ مراقبة التعاملات على الأوراق المالية للشركة وبشكل خاص التعاملات غير العادية أو التغييرات الجذرية في أسعار هذه الأوراق، والتي تتم قبل الإعلان عن أي تطورات هامة في الشركة، حيث يفترض إصدار بيان علني وصريح وواضح في هذا الشأن.
- ☒ عند اطلاع أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها على تقديرات مسبقة أو متوقعة حول النتائج المدققة أو غير المدققة أو على أحداث جوهرية هامة لها تأثير ملحوظ على هذه النتائج، فإنه يتعين الإفصاح عن هذه التقديرات أو المعلومات بطريقة عادلة وفي الوقت المحدد.
- ☒ المحافظة على سرية المعلومات في حالة وجود نقاشات أو دراسات جارية سيتم اتخاذ قرارات نهائية بشأنها لاحقاً[1].

6- الإفصاحات الأخرى:

- على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً بأسماء ومراكز ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية عند تعيينهم أو تركهم العمل لأي سبب من الأسباب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ حدوث ذلك.
- كذلك فإنه يجب على الشخص المطلع في الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً عما يملكه هو وأقرباؤه من أوراق مالية مصدرة من قبل تلك الشركة أو من الشركات التابعة أو الحليفة أو

[1] – رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص6.

الشقيقة أو الشركة الأم وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابه أو تعيينه حسب واقع الحال، وكذلك إعلام الهيئة خطياً عن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات وذلك خلال أسبوع من تاريخ حدوث التغيير.

- يلتزم كل شخص يمتلك أو يقع تحت تصرفه (5%) أو أكثر للمرة الأولى من أي أوراق مالية لشركة مصدرة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك، وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة إضافية خلال أسبوع من تاريخ ذلك[1].

وجد الباحث أن هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية تعمل جاهدةً لتوفير المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، وذلك من خلال إصدارها للتعليمات والإرشادات الناظمة لقواعد الإفصاح إلا أن البنوك الخاصة لم تلتزم لجهة تقديم سياسة مكتوبة للإفصاح.

[1] – رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص7

الفصل الثاني

متطلبات الإفصاح وفقاً للمنظمات المهنية وهيئة الأوراق والأسواق المالية

المبحث الأول: متطلبات الإفصاح وفقاً لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

المبحث الثاني: الإفصاح وفقاً للمنظمات المهنية الدولية

المبحث الأول: متطلبات الإفصاح في تقارير البنوك الخاصة وفقاً لهيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية:

مقدمة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالي وأساس نجاحه واستمرار نشاطه، فالإفصاح المحاسبي في حال توفره، يوفر جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة البيانات المالية للشركات المندرجة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها الشركات والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين مع تزويد المستثمرين الحاليين والمحتملين ببيانات ومعلومات كافية وملائمة عن الشركات القائمة والحديثة.

وتعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي يجب أن تقوم بتوفيرها سوق الأوراق المالية، حيث أن الأسواق المالية العالمية تعطي أهمية كبرى لإعداد المعلومات والبيانات المالية ونشرها بصورة دورية للمستثمرين، حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة من السنة (قوائم مالية ربع سنوية على سبيل المثال) حيث تعتبر المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية. [1]

كما أنه من حق المستثمرين والدائنين أن يتوقعوا أن المعلومات والقوائم المالية التي بين أيديهم صحيحة وتحتوي على كافة المعلومات المالية والاقتصادية المفيدة والتي تؤثر في قرارهم الاستثماري[2]، وعلى اعتبار أن جميع البنوك الخاصة هي شركات مساهمة قامت بطرح عدد من أسهمها للاكتتاب العام فهي بالتالي خاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

حيث نص نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في مادته الثانية على اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية و بالتالي يجب على جميع الجهات الخاضعة لإشراف ومراقبة الهيئة إعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير. والتي يجب أن تكون مدققة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) حسب ما نصت عليه المادة الثالثة ويعتبر جميع أعضاء مجلس

---

[1] – خليل، عطا الله ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية** :دراسة تحليلية / جامعة الزيتونة /الأردن ، 2005 ، ص 3.

[2] – مرعي، عبد الرحمن، **أثر سوق الأوراق المالية على الإفصاح المحاسبي** ، ورشة عمل معايير المحاسبة الدولية والتحديات الاقتصادية ، سوريا ، دمشق ، 2004 ، ص 232.

إدارة الشركة المصدرة للأوراق المالية، مسؤولين مسؤولية قانونية أمام الهيئة عن ضمان الالتزام بهذا النظام.

وقد نص النظام على وجوب قيام كل شركة مصدرة للأوراق المالية بأن تضع وتلتزم بسياسة مكتوبة للإفصاح، تشتمل على اعتماد إجراءات وتعليمات وآليات مناسبة للالتزام مع جميع متطلبات الإفصاح وفقاً لهذا النظام. وقيامها بتحديد متحدثين رسميين باسم الشركة، يتولون تقديم المعلومات إلى الهيئة والسوق والمستثمرين ووسائل الإعلام. ويجب على كل شركة إبلاغ الهيئة بأسماء هؤلاء الأشخاص.

إن البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها هي على عدة مستويات[1]:

- الإفصاح عن النتائج الأولية للسنة المالية
- الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية
- الإفصاح عن النتائج نصف السنوية وربع السنوية
- الإفصاح الطارئ
- قواعد الممارسات السليمة للإفصاح
- الإفصاحات الأخرى

1- الإفصاح عن النتائج الأولية للسنة المالية:

نص نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بأنه يتعين على الشركة المصدرة نشر نتائج أعمالها الأولية بعد قيام مفتش حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية كحد أقصى وتزويد الهيئة بنسخ عنها، ويجب أن تتضمن هذه النتائج الأولية ما يلي:

- صافي الإيرادات.
- صافي الربح المتوقع.
- مخصص ضريبة الدخل على الأرباح المتوقعة.
- حقوق الأقلية في الأرباح.
- صافي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع مخصص الضريبة وحقوق الأقلية.
- أرقام مقارنة للبنود الواردة أعلاه مع السنة المالية السابقة.

---

[1] – جليلاتي، د محمد: مرجع سبق ذكره، ص20.

- خلاصة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية[1].

2- الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية:

يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

أ- كلمة رئيس مجلس الإدارة.

ب- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

- وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
- وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها ونتائج أعمالها.
- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.
- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، إذا كانت هذه الملكية تشكّل ما نسبته 5 في المائة فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.
- الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.
- درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكّل 10 % فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.
- وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسري عليها ذلك، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تمّ الحصول عليها من قبل الشركة.
- ملخص لأي قرار صادر عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها، له أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.
- الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.
- الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج تأهيلهم وتدريبهم.

---

[1] - رئاسة مجلس الوزراء، **نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية**، دمشق، 2006،ص 1-2.

- وصف للمخاطر التي تواجهها الشركة.
- الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.
- الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
- السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.
- تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.
- التطورات المستقبلية العامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.
- مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المفتش و/أو مستحقة له.
- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من الأطراف ذوي العلاقة، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.
- المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية خلال السنة المالية، بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل سورية وخارجها.
- بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.
- بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.

ج- البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مفتشي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي:

- الميزانية العامة.
- حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).
- قائمة التدفق النقدي.

- بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
- الإيضاحات حول البيانات المالية.

د- تقرير مفتشي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذا النظام.

هـ- الإقرارات التالية من مجلس إدارة الشركة المصدرة:

- إقرار بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.
- إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.
- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

كذلك يتعين على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مفتشي الحسابات عليها، وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفتشي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية. ويتم نشر البيانات السنوية في صحيفتين يوميتين على الأقل، كما يتعين على الشركة المصدرة وضع تقريرها السنوي والحسابات والقوائم المالية والمعلومات التوضيحية والتحليلات المرتبطة بها على موقع الشركة في شبكة الإنترنت إن وجد. ويتعين على الشركة المصدرة أن تعلن أن بياناتها المالية وتلك المتعلقة بالشركات التابعة لها متاحة بالكامل لكل مساهم بناء على طلبه، وأن تحدد العنوان الذي ترسل طلبات المساهمين إليه لهذا الغرض[1].

3- الإفصاح عن النتائج نصف السنوية وربع السنوية:

أ- يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارن ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة. ويجب أن يتضمن التقرير ما يلي:

---

[1] - رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص2-4.

- الميزانية العامة.
- حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).
- قائمة التدفق النقدي.
- الإيضاحات الضرورية.
- تقرير مفتش حسابات الشركة والذي يتضمن أنه قام بإجراء مراجعة للقيود والبيانات المالية وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.

ب- يجوز للهيئة أن تطلب من أي شركة مصدرة تزويدها بتقرير ربع سنوي مقارن لنتائج أعمالها ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ تلك الفترة، مشيرةً في طلبها إلى ماهية البيانات والمعلومات التي يجب أن يتضمنها هذا التقرير.

ت- يكون النشر المذكور أعلاه في صحيفتين يوميتين[1].

4- الإفصاح الطارئ:

يجب على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء وبأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة، وإصدار بيان علني فوراً، عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة ما يلي:

أ- التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:

- موجودات الشركة
- الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.
- هيكل رأس المال.
- التقييم الائتماني للشركة إن وجد، وأي تغيير يطرأ عليه.
- التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تأثيراً في السيطرة عليها.
- منتجات الشركة.

ب- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة أو إلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع عنها على ربحية الشركة ومركزها المالي.

---

[1] - رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص5.

ج- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة ومركزها المالي.

د- الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.

ه- أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

و- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

- إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.
- التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.
- الشروع في الاندماج.
- توزيع الأرباح.
- شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.
- التصفية الاختيارية.

ز- قرارات الهيئة العامة للشركة.

ح- الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.

ط- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة أو استقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام وشغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه، وقرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس وتعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته.

ي- توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.

ك- الدعاوي التي أقامتها أو أقيمت عليها بشأن نزاعات قضائية أو عمالية قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير وافٍ عن تلك الدعاوي أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي[1].

5- قواعد الممارسات السليمة للإفصاح:

يلتزم مجلس إدارة الشركة المصدرة بممارسات سليمة للإفصاح بوجه عام، وتحديداً ما يتعلق بالمعلومات الجوهرية. ومن أهم هذه الممارسات ما يلي:

---

[1] - رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

- ☒ تعيين متحدث أو أكثر للشركة، يكون مسؤولاً عن إعطاء المعلومات والبيانات ومراقبة المعلومات العامة المتعلقة بالشركة، على أن يكون هذا المتحدث على دراية وإطلاع تام بتطورات الشركة.
- ☒ إتباع سياسة ثابتة ومنطقية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنتائج التشغيل.
- ☒ الإفصاح عن الأنباء السيئة بنزاهة وصدق وبالسرعة التي يتم فيها الإفصاح عن الأنباء الجيدة.
- ☒ عدم المبالغة في إعطاء صورة تفاؤلية عن الأخبار الجيدة.
- ☒ إتباع المعاملة العادلة في توفير المعلومات والبيانات المفصح عنها لطالبيها دون تمييز بينهم.
- ☒ إتباع سياسة الباب المفتوح مع المحللين الماليين والمتخصصين والمساهمين، وذلك في تقييم وتحليل الأوضاع المالية للشركة.
- ☒ إتباع إجراءات وممارسات صارمة، لمنع استغلال معلومات غير مفصح عنها أو التعاملات من الباطن، من قبل الأشخاص المطلعين.
- ☒ مراقبة التعاملات على الأوراق المالية للشركة وبشكل خاص التعاملات غير العادية أو التغييرات الجذرية في أسعار هذه الأوراق، والتي تتم قبل الإعلان عن أي تطورات هامة في الشركة، حيث يفترض إصدار بيان علني وصريح وواضح في هذا الشأن.
- ☒ عند اطلاع أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها على تقديرات مسبقة أو متوقعة حول النتائج المدققة أو غير المدققة أو على أحداث جوهرية هامة لها تأثير ملحوظ على هذه النتائج، فإنه يتعين الإفصاح عن هذه التقديرات أو المعلومات بطريقة عادلة وفي الوقت المحدد.
- ☒ المحافظة على سرية المعلومات في حالة وجود نقاشات أو دراسات جارية سيتم اتخاذ قرارات نهائية بشأنها لاحقاً[1].

6- الإفصاحات الأخرى:

- على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً بأسماء ومراكز ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية عند تعيينهم أو تركهم العمل لأي سبب من الأسباب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ حدوث ذلك.
- كذلك فإنه يجب على الشخص المطلع في الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً عما يملكه هو وأقرباؤه من أوراق مالية مصدرة من قبل تلك الشركة أو من الشركات التابعة أو الحليفة أو

[1] – رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص6.

الشقيقة أو الشركة الأم وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابه أو تعيينه حسب واقع الحال، وكذلك إعلام الهيئة خطياً عن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات وذلك خلال أسبوع من تاريخ حدوث التغيير.

- يلتزم كل شخص يمتلك أو يقع تحت تصرفه (5%) أو أكثر للمرة الأولى من أي أوراق مالية لشركة مصدرة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك، وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة إضافية خلال أسبوع من تاريخ ذلك[1].

وجد الباحث أن هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية تعمل جاهدةً لتوفير المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، وذلك من خلال إصدارها للتعليمات والإرشادات الناظمة لقواعد الإفصاح إلا أن البنوك الخاصة لم تلتزم لجهة تقديم سياسة مكتوبة للإفصاح.

[1] – رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص7

المبحث الثاني:الإفصاح وفقاً للمنظمات المهنية الدولية

المقدمة:

كان لحدوث الأزمة الاقتصادية عام 1929 وتوالي حدوث الإفلاس وتعرض مكانة المحاسبة للخطر، أن أخذت المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة تتحد مع بعضها بعضاً لتشكل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي، وتلعب دوراً طليعياً في توجيه العمل المحاسبي للمجتمع المالي، ومحاولة توحيد الممارسة الجارية ووضع الضوابط للسلوك المهني.

لم تقتصر محاولات توحيد الممارسة العملية على المستوى القطري بل تعدتها إلى المستوى الدولي نتيجة للتوسع في التجارة الخارجية وفي الاستثمارات الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسية[1].

سوف نتناول في هدا المبحث جهود منظمتين هامتين على الصعيد الدولي في الارتقاء بعملية الإفصاح المحاسبي لدى البنوك وهما لجنة بازل وهيئة معايير المحاسبة الدولية.

أولا: دور لجنة بازل للإشراف على البنوك بشأن الإفصاح:

تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974 في مدينة بازل شمال سويسرا من مجموعة الدول الصناعية العشر الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، بالإضافة إلى لكسمبرج. وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية.

حيث أدى توسع أنشطة البنوك وظهور أزمة الديون المشكوك فيها وازدياد تعثر البنوك عبر العالم نتيجة تدني رؤوس الأموال في البنوك إلى قيام محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية والدول الأوروبية إلى الموافقة على تقرير لجنة بازل حيث اقترحت اللجنة معياراً موحداً لكفاية رأس المال من أجل تقوية واستقرار النظام المصرفي دولياً عن طريق ما يلي:

1- تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دولياً.

2- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.

3- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك.[2]

تتكون اتفاقية بازل من ثلاث دعائم أساسية:

1. المتطلبات الدنيا لرأس المال: Minimum Capital
2. عمليات المراجعة الرقابية: Supervisory review process
3. انضباط السوق (الإفصاح العام): Market Discipline (Public Disclosure)

---

[1] – القاضي، حسين: حمدان، مأمون: **نظرية المحاسبة**، مطبعة الروضة، دمشق، 2004، ص32-42.

[2] – لايقة، رولا : مرجع سبق ذكره، ص75.

1: المتطلبات الدنيا لرأس المال:

إن رأس المال يعطي الثقة للمتعاملين مع البنوك والجهات الرقابية، بل ويعزز الثقة في قدرتها على العمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها باعتبار أن رأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة مخاطر الائتمان والتمويل وتقلبات سعر الصرف والفوائد ومخاطر البلاد التي تعمل فيها ومخاطر السوق[1]

حيث تتضمن هذه المتطلبات حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر(المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وهناك معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها وردت في التقرير الأخير للجنة بازل.

2: عمليات المراجعة الرقابية:

تهدف عملية المتابعة تأكد السلطات الإشرافية (الرقابية) من أن وضعية رأس مال البنك وكفايته متماشية مع بنية وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفعالية.

تستند عملية المتابعة على أربعة مبادئ متكاملة وأساسية وهي:

- توقع ممارسة المصارف لأنشطتها بمستوى رأس مال يفوق الحدود الدنيا.
- أن يتوفر لدى المصارف عمليات تقييم كفاية رأس المال الكلية متماشية مع بنية مخاطرها.
- سعي السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة من أجل الحيلولة دون انخفاض رأس المال تحت سقف المعدلات الوقائية.
- مبدأ الإفصاح والمحاسبة **Disclosure and accountability**

وهو من المبادئ الهامة التي وردت ضمن عملية المتابعة وينص على ما يلي:

يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل مصرف يحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقاً لسياسات وممارسات محاسبية متكاملة، تمكّنها من تكوين رأي حقيقي وصحيح عن الوضع المالي للمصرف وربحية نشاطه وأن تتأكد من أن المصرف يقوم بنشر بياناته المالية التي تعكس بصورة صحيحة مركزه المالي.

هذا المبدأ يفرض على السلطة الرقابية الواجبات التالية:

1- التأكد من أن البيانات المالية للمصارف قد أعدّت وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة دولياً.

---

[1] – الشورابي،عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص53-56.

2- التأكد من أن إدارة المصرف عملت على إخضاع بياناتها المالية السنوية إلى التدقيق من قبل مفتشي الحسابات الخارجيين وذلك وفقاً لممارسات التدقيق المقبولة دولياً، وأن تتضمّن هذه البيانات رأياً واضحاً من قبل هؤلاء المفتشين.

3- التأكد من أن المعلومات المتوفرة في سجلات المصرف قد تمّ التثبّت منها دورياً عبر الرقابة الميدانية والتدقيق الخارجي.

4- أن تصدر تعليمات خاصة بالتقارير تضع بوضوح المعايير المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد التقارير الرقابية.

5- أن تطلب السلطة الرقابية من المصارف استخدام قواعد تقييم ثابتة وواقعية وأن الأرباح التي تعلنها هي أرباح صافية بعد استبعاد المخصصات المناسبة للقيم الثابتة.

6- أن تخضع البيانات المالية للمصارف للموافقة المسبقة من السلطة الرقابية قبل نشرها.

7- أن يلتزم مفتش الحسابات الخارجي بأن يرفع للسلطة الرقابية تقارير تبيّن مدى الالتزام بمعايير الترخيص أو الإخلال بالقوانين المصرفية أو بالمعلومات التي تدعوه للاعتقاد أنّ من شأن هذه المعلومات أن تكون ذات تأثير ملموس لمهام السلطة الرقابية.

3: انضباط السوق (الإفصاح العام):

يعتبر انضباط السوق من أهم متطلبات بازل وهي بمثابة الدعامة الثالثة له، الغرض منها هو تكملة الدعامتين الأولى والثانية حيث لا داع لوجود الضوابط الخاصة للدعامتين الأولى والثانية بدون طمأنة جمهور المستفيدين، لذلك فان الدعامة الثالثة ليست إلا مجموعة من المتطلبات التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال.

وبما أن احد أهداف الاتفاق الجديد هو تحقيق المنافسة المتكافئة في الصناعة المصرفية، فالإفصاح يحقق هذا الهدف بإعلام المشاركين في السوق (المستفيدون، الدائنون، المودعون، الحماية، المنافسون) بمدى سلامة وجودة عمليات البنك.

لقد نصت الدعامة الثالثة على (7) اعتبارات عامة[1] :

الاعتبار الأول : متطلبات الإفصاح Disclosure Requirements:

على الجهة الرقابية أن تلزم البنوك التي تطبق الاتفاق الجديد على الإفصاح بأي من الأساليب التالية :

1- عن المعايير التي تطبقها لاستخدام أسلوب من أساليب تقدير رأس المال.

2- عن المعايير التي تطبقها عند استخدام أي أداة أو أي أسلوب في معالجة المخاطر.

---

[1] -أبو العيون،محمود: دورة الرقابة المصرفية (بازل 2) معهد السياسات الاقتصادية-صندوق النقد العربي – أبو ظبي،2007، ص 12.

الاعتبار الثاني: مبادئ إرشادية Guiding Principle :

من الضروري إخطار السوق بمستوى الانكشاف الذي يتعرض له البنك، وكذلك توفير معلومات متناسقة ومفهومة عن أوضاع البنوك لسهولة المقارنة.

الاعتبار الثالث:تحقيق مستوى الإفصاح المناسب:

1- على الجهة الإشرافية أن تطلب من البنوك الإفصاح من خلال تقارير دورية.

2- يمكن للجهة الإشرافية أن تسمح بنشر بعض أو كل هذه التقارير.

3- يمكن للجهة الإشرافية أن تلجأ لأي من الأساليب التالية لإلزام البنوك (الإقناع الأدبي_العقاب المادي_القرارات المباشرة الرادعة).

الاعتبار الرابع: التفاعل مع الإفصاح المحاسبي:

1- لا يجب أن يكون هناك تعارض ما بين الإفصاح الذي تطلبه الدعامة الثالثة وما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية .

2- على البنوك أن تفصح عن أية اختلافات بين بيانات الدعامة الثالثة وبيانات معايير المحاسبة الدولية.

3- مكان نشر البيانات يجب أن يكون موحد (أما على موقع البنك على شبكة الانترنت أو إبلاغ الجهة الرقابية).

4- تقع مسؤولية صحة البيانات المنشورة عن الدعامة الثالثة بصفة عامة على إدارة البنك حيث لن يتم تدقيق هذه البيانات.

الاعتبار الخامس: المادية Materiality:

تقع على البنوك مسؤولية الإفصاح عن البيانات عند تحققها فعلياً.

الاعتبار السادس: دورية الإفصاح:

إن جميع البيانات التي يتم الإفصاح عنها تحت الدعامة الثالثة لا بد أن تنشر مرتين في العام مع بعض الاستثناءات:

مرة كل عام: التعريفات ونظام التقارير وأهداف إدارة البنك فيما يتعلق بإدارة المخاطر وسياستها.

ربع سنوية: بيانات الشريحة الأولى من رأس المال – النسب الكلية لكفاية رأس المال.

وفي جميع الحالات لا بد من نشر البيانات المؤثرة بأقصى سرعة ممكنة.

الاعتبار السابع: بيانات حقوق الملكية والبيانات السرية:

إن حماية حقوق الملكية الفكرية والمعلومات عن العملاء أمر مطلوب بوجه عام ,لكن البيانات التي تهم العامة مطلوبة أيضاً بما لا يهدد مبدأ الإفصاح تحت الدعامة الثالثة.

المبدأ العام للإفصاح :

على البنوك أن يكون لديها سياسة رسمية للإفصاح معتمدة من مجلس إدارتها، وتتعرض هذه السياسة إلى منهاج البنك في الموضوعات التي يرى البنك الإفصاح عنه ,كما تتعرض هذه السياسة للقواعد الداخلية المنظمة لعملية الإفصاح.

وعلى البنوك أن تنفذ عمليات تقييم لجودة المعلومات المفصح عنها وفائدتها بما في ذلك تقييم دورية المعلومات المفصح عنها.

نطاق التطبيق:

تطبق متطلبات الإفصاح على أعلى المستويات ويجب الإفصاح بالنسبة للبنوك عندما تقوم المجموعة المالية بنشر البيانات على الشريحة الأولى لرأس المال ودرجة كفاية رأس المال ككل لمعرفة مدى التزام البنوك باتفاق بازل[1].

العناصر المطلوب الإفصاح عنها:

إن من أهم العناصر المطلوب الإفصاح عنها هي:

1- رأس المال (هيكل رأس المال وكفاية رأس المال).

2- المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمارات طويلة الأجل في سجلات البنوك ومناهج تجنب المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

3- مخاطر التشغيل ومخاطر سعر الفائدة.[2]

كذلك فإن لجنة بازل أصدرت تقريراً حول دور الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام 2005، وفي عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة ومعدلة عن التقرير السابق.

1- تعريف نظام الحوكمة في البنوك:

يعرف على أنه الطريقة التي تدار به شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين[3].

ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح

---

[1] – أبو العيون، محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[2] – أبو رحمة، سيرين، **اتفاقية بازل**، كلية التجارة،جامعة الإسلامية في غزة، 2007، 19-22.

[3] - www.ebi.gov.eg

حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين .

وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريفاً متطورا لحوكمة الشركات أشارت فيه إلى أنها :

ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال اعتمادا على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح واستناداً إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية وعلى ذلك فحوكمة الشركات تعطي اهتماما للهياكل التي تستطيع من خلالها الشركة تحديد أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء.

2- أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك:

يمكن تلخيص أهمية حوكمة البنوك في النقاط التالية[1]:

1- أهمية البنوك كمركز للأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة.

2- طبيعة أعمال البنوك التي تتسم بسرعة الحركة

3- الآثار الأوسع انتشاراً المترتبة على انهيار البنوك والتي تنال من جميع الأطراف المتمثلة في المودعين والدائنين والمساهمين.

4- إن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة، أبرزها تحسن أداء البنوك وارتفاع قيمتها في السوق، بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة

5- تفيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال.

3- مبادئ الحوكمة في المصارف:

إن أهم ما جاء في هذه النسخة المعدلة الأخيرة المبادئ التالية:

1- يجب أن يكون أعضاء مجالس إدارة الشركات مؤهلين وقادرين على إدارة أعمال البنك ومسؤولين عن أداء وسلامة الموقف المالي وإيجاد إستراتيجية لعمل البنك أو قادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع المناسبات .

2- على مجلس الإدارة مراقبة وإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك اخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، يضاف إلى ذلك مسؤوليتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة .

---

[1] – سليمان، محمد مصطفى: حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 244-245.

3- إيجاد هيكل إداري متكامل يشجع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديرين والعاملين في البنك .

4- امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة .

5- استقلالية مراقبي الحسابات والرقابة الداخلية باعتبارهما جوهر الحوكمة في البنك، لان المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية مهمة جداً لسلامة البنك في الأجل الطويل. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك من أن تكون القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه .

6- تطابق سياسات الأجور والمكافآت مع أهداف إستراتيجية البنك في الأجل الطويل .

7- مبدأ الشفافية مهم وضروري للحوكمة السليمة كما يعتبر الإفصاح العام ضروريا للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ويجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب ومن خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدولية .

8- على مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكلة عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها[1].

وبهذا الصدد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الخامس المتعلق بالإفصاح والشفافية وهي :

أولا: ينبغي أن يتضمن الإفصاح ولا يقتصر على المعلومات التالية:

1- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة

2- أهداف الشركة

3- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت

4- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم وأسس عملية الاختيار لهم وللمديرين الآخرين في الشركة

5- العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقاربهم

6- عوامل المخاطرة المتوقعة

7- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين

8- هياكل وسياسات الحوكمة وبصفة خاصة، ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها

[1] - www.hwkama.net

ثانياً: ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

ثالثاً: ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

رابعا : ينبغي على المراجعين الخارجين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة

خامسا: ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة[1].

وقد وجد الباحث أن الجهات الرقابية في سورية قد ألزمت البنوك الخاصة في سورية بتطبيق قواعد الحوكمة الفعالة، حيث أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية القرار رقم 31/م والذي يتضمن الممارسات السليمة لإدارة الشركات وتعتبر هذه القواعد إلزامية اعتباراً من 2009/1/1 واسترشادية لعام 2008.[2]

وكذلك أصدر مجلس النقد والتسليف دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية[3] حيث ألزم المصارف بالإفصاح ضمن تقريره السنوي للجمهور عن مدى التزام المصرف بتطبيق كل بند من بنوده مع ذكر أسباب عدم الإلتزام بأي بند لم يتم تطبيقه، وبيان الإجراءات البديلة التي تم القيام بها للالتزام بهذه البنود.

وفي سبيل تحقيق مبادئ بازل في سورية فإن البنك المركزي يسعى إلى تحقيق ذلك من خلال مجلس النقد والتسليف ومفوضية الحكومة لدى البنوك والتي هي صلة الوصل ما بين البنوك الخاصة والعامة والبنك المركزي.

حيث إن مجلس النقد والتسليف يستمد عمله من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 والذي ينظم عمله حيث حددت مهمته بالعمل على تنظيم النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف المذكورة أدناه في حدود صلاحياته وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء وفي سبيل ذلك يتولى مجلس النقد متابعة الجهاز المصرفي وبحث جميع القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي والنشاطات ذات الصلة بها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها

---

[1] – سليمان، محمد مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 187–196.

[2] – هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية،الممارسات السليمة لإدارة الشركات، 2008.

[3] – مجلس النقد والتسليف، دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في سورية، 2009.

عن طريق بنك سورية المركزي. وكذلك نص قانون النقد والتسليف على وجوب تقديم جميع البنوك المرخصة سنويا إلى مجلس النقد والتسليف ميزانية سنوية وحسابا مفصلا عن الأرباح والخسائر مصدقين من قبل مفتشي الحسابات وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ إغلاق الدورة الحسابية السنوية، وإن هذه الوثائق تنظم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية التي يعتمدها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بقرار صادر بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف ويحدد هذا القرار أيضا شكل النشرات والبيانات والوثائق المتعلقة بالميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر التي يفرض قانون التجارة نشرها أو إيداعها لدى الدوائر المختصة ويجوز أن يفرض هذا القرار وجوب نشر وتقديم البيانات والوثائق المذكورة على سائر البنوك القائمة في سورية أيا كان الشكل الحقوقي الذي تمارس فعاليتها على أساسه.

كذلك طلب من كل بنك أن يرشح عددا من الأشخاص يتمتعون بالمؤهلات المناسبة لممارسة مهام مراقب داخلي في البنك ويختار مجلس النقد والتسليف مراقبا داخليا أو أكثر وفقا لحجم عمليات البنك من الأسماء المرشحة لإشغال وظيفة مراقب داخلي. يتوجب على المراقبين الداخليين أن يقدموا في الخامس عشر من كل شهر تقريرا عن أعمالهم خلال الشهر الفائت إلى مفوضية الحكومة لدى البنوك.

ومن أجل حماية المودعين فقد أصدر مجلس النقد والتسليف العديد من القرارات التي تؤدي إلى زيادة الثقة لدى المتعاملين منها على سبيل المثال:

* صدور القرار رقم 362/م ن/ب1 تاريخ 2008/2/4 المتعلق بمراكز القطع الأجنبية (مركز القطع التشغيلي الصافي ومركز القطع البنيوي ومركز القطع الإجمالي) بهدف تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري والمحافظة على قوته[1].

حيث سمح القرار للمصارف العاملة الاحتفاظ بمراكز قطع تشغيلية صافية مدينة أو دائنة بنسبة 5% كحد أقصى من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية، وسمح بتكوين مركز قطع بنيوي بالعملات الأجنبية الرئيسية بعد الحصول على موافقة كمجلس النقد والتسليف حيث يتم تحديد عملة المركز وقيمته بالعملات الأجنبية على أن لا يتجاوز نسبة هذا المركز 6% من صافي الأموال الخاصة للمصرف.

كذلك لا يجوز لدى الاحتفاظ بمراكز قطع تشغيلية صافية أن يتعدى مركز القطع الإجمالي لديه نسبة 40% من مجموع صافي أمواله الخاصة.

* القرار رقم 101/م ن/ب4 المتعلق بتحديد الحد الأقصى للتسليفات المسموح بها بغرض حصر التركيز في مخاطر التسهيلات الائتمانية[2]، نص على القرار أن لا يتعدى الحد الأقصى للتسليف الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعة مترابطة من الأشخاص نسبة 20%

---

[1] – مجلس النقد والتسليف،القرار رقم **362/م ن/ب** 1، 2008.

[2] – مجلس النقد والتسليف،القرار رقم **101/م ن/ب4**، 2005.

من مجموع الأموال الخاصة.

* القرار رقم 253 لعام 2007 المتعلق بتحديد نسب كفاية الأموال الخاصة للبنوك عملاً بمقررات لجنة بازل للرقابة على البنوك[1]، فلا يجوز للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ألا تتدنى نسبة الملاءة لديها في أي وقت كان عن 8% والتي تحتسب على أساس الميزانيات المجمعة للإدارة العامة والفروع في سورية والخارج والمصارف والمؤسسات التابعة لها وبشرط أن لا يقل مبلغ الأموال الخاصة في أي حال من الأحوال عن مبلغ رأس المال المنصوص عنه في قانون إحداث المصارف الخاصة.

* القرار رقم 94/ م ن/ ب4 تاريخ 2004/9/19 المتعلق بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة المرفقة بالقرار تماشياً مع الممارسات البنكية السليمة بالاستناد إلى مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل[2].

أما مفوضية الحكومة لدى البنوك فهي تعمل وفق توجيهات مجلس النقد والتسليف وتشكل جزءا من ملاك البنك المركزي.

وقد أوكلت إلى مفوضية الحكومة لدى البنوك المهام التالية:

I. القيام بالمهام المحددة لها في بموجب القانون والتحقيق عن المخالفات لأحكام هذا القانون ولأحكام المراسيم والقرارات الصادرة بموجبه .الإشراف على البنوك ومراقبتها وفق توجيهات مجلس النقد والتسليف . القيام بجميع الدراسات وتنظيم جميع الإحصاءات المتعلقة بوضعية البنوك وبالفعاليات البنكية في البلاد.

II. متابعة الشؤون المتعلقة بالمخاطر المصرفية وتجميع معلومات عن المخاطر الائتمانية المتعلقة بزبائن البنوك بشكل دوري وإبلاغها بطريقة سرية وسريعة للبنوك المعنية.

III. كذلك قام البنك المركزي بإصدار نماذج للتقارير المنشورة تتضمن الحد الأدنى المطلوب توافرها في هذه التقارير لضمان مستوى معين من الإفصاح في هذه التقارير المنشورة.

---

[1] – مجلس النقد والتسليف،القرار رقم **253**، 2007.

[2] – مجلس النقد والتسليف، القرار رقم **94/م ن/ب4** ، 2004.

ثانياً: الإفصاح في التقارير المالية للبنوك في ظل معايير إعداد التقارير المالية:

تتجه معظم البلدان إلى تبني معايير المحاسبة الدولية التي تسهل من عملية قراءة وفهم التقارير المالية لأي شركة وبالتالي اتخاذ القرار السليم، حيث يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسن نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة[1].

لقي موضوع الإفصاح أهمية خاصة من قبل مجلس مبادئ المحاسبة الدولية (IASB) بسبب أهميته كونه يعد صلة الوصل بين المنشأة والمجتمع المالي، ففي آب 1990 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي رقم (30) (الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة)، وفي نيسان 2001 طالب المجلس بالاستمرار بالعمل به، وفي آب 2005 تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) تحت عنوان (الأدوات المالية-الافصاحات) والذي حل محل المعيار الدولي رقم 30.

الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS7):

لحظ مجلس مبادئ المحاسبة الدولي قصور في معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 30 المتعلق بالإفصاحات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة، فعمد إلى استبداله بهذا المعيار كذلك فإن هذا المعيار عدل المعيار رقم IAS32 (الأدوات المالية-العرض) فيما يخص جانب الإفصاح.

إن الغرض من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) هو الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في بياناتها المالية و التي تمكن المستخدمين من تقييم **أولاً:** أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة و أداءها المالي ، و **ثانياً:** طبيعة المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشاة وكيف تستطيع المنشأة إدارة تلك المخاطر[2].

أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي[3]:

إن أحد الهدفين الرئيسيين للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 هو الطلب من المنشات أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة و أدائها. و من أجل بلوغ هذا الهدف ، يقتضي المعيار الدولي لإعداد التقارير

---

[1] – قاسم، عبد الرزاق: **ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف السورية**، ورشة عمل معايير المحاسبة الدولية والتحديات الاقتصادية، دمشق، 2004، ص193.

[2] – مجمع العربي للمحاسبين القانونين، **مرجع سبق ذكره**، ص 755.

[3] – ميرزا، عباس علي، وزملاءه: **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**،المطابع المركزية، عمان، 2006، ص 371-373.

المالية 7 الإفصاح عن بنود الميزانية العمومية وبنود بيان الدخل وحقوق الملكية والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة .

ا- بالنسبة للميزانية العمومية :يتطلب المعيار الإفصاح عن ما يلي:

أ- المبالغ المسجلة لكل فئة من فئات الأصول المالية و الالتزامات المالية إما في متن الميزانية العمومية أو في الملاحظات.

ب-البنود بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ت-الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقارير .

ث-مقدار تخفيض مخاطر الائتمان المتحقق باستخدام مشتقات الائتمان أو أدوات مشابهة.

ج-مقدار التغير في القيمة العدالة لمشتقات الائتمان ذات العلاقة تلك أو الأدوات المشابهة خلال الفترة وبشكل تراكمي.

ح- يطلب من المنشاة أن تفصح عن المبلغ الذي تم إعادة تصنيفه و السبب وراء إعادة التصنيف .

خ- بالنسبة لكل صنف من الأصول المالية المنقولة غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف يطلب من المنشاة أن تفصح عن معلومات حول ما يلي:

i. طبيعة الأصول .
ii. طبيعة مخاطر و مكافآت الملكية التي تبقى على المنشاة معرضة لها
iii. المبلغ المسجل الإجمالي للأصول الأصلية و مقدار الأصول التي تستمر المنشاة في الاعتراف بها (إن كان مختلفا عن المبلغ المسجل الإجمالي للأصول الأصلية) و المبلغ المسجل للالتزامات ذات العلاقة.
iv. الضمان الإضافي.
v. حساب مخصصات لخسائر الائتمان.
vi. الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة.
vii. التخلف عن الدفع والخروقات.

ب- بنود بيان الدخل و حقوق الملكية:

يقتضي المعيار الدولي من المنشاة أن يتم الإفصاح عن بعض البنود المحددة في الدخل أو المصاريف أو الأرباح والخسائر إما في البيانات المالية أو في الملاحظات، والتي تساعد هذه على تقييم أداء الأدوات المالية للمنشأة ونشاطاتها وتتضمن الإفصاحات المطلوبة ما يلي:

- صافي الأرباح أو صافي الخسائر في بيان الدخل لكل فئة من فئات الأصول المالية و الالتزامات المالية في معيار المحاسبة الدولي 39.
- مجموع دخل الفائدة ومجموع مصاريف الفائدة (محسوباً باستعمال أسلوب الفائدة الفعلي) للأصول المالية أو الالتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- دخل الرسوم و المصاريف (باستثناء تلك المبالغ المشمولة في تحديد سعر الفائدة الفعلي) الناشئة عن الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، ونشاطات الوصاية أو النشاطات الائتمانية الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بالأصول أو استثمارها بالنيابة عن الأفراد وصناديق الائتمان وخطط منافع التقاعد والمؤسسات الأخرى.
- دخل الفائدة من الأصول المالية منخفضة القيمة التي تستحق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39.
- مبلغ أي خسارة انخفاض قيمة لكل صنف من الأصول المالية.

ج - الإفصاحات الأخرى:

يحتوي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 على إشارة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 الذي يقتضي من المنشاة أن تفصح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية و السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة ذات الصلة بفهم البيانات المالية، وكذلك أن توفر المنشآت معلومات حول مدى تطبيقها لمحاسبة التحوط وآثارها على البيانات المالية من أجل تمكين المستخدمين من مقارنة البيانات المالية لمنشآت مختلفة، بالإضافة للإفصاح عن القيمة العادلة لكل صنف من الأصول المالية والالتزامات المالية بطريقة تسمح بمقارنة المعلومات مع المبلغ المسجل المقابل في الميزانية العمومية.

طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية[1]:

تركز متطلبات الإفصاح عن المخاطر التي تنشأ من الأدوات المالية / متضمنة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق/ وكيف يتم إدارتها من قبل المنشأة.

يمكن تقسيم الإفصاح عن المخاطر إلى:

أ- الإفصاحات النوعية :

يجب على المنشأة أن تفصح نوعياً عن كل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وفق مايلي:

- التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها
- أهداف المنشأة وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر وأساليبها في قياس المخاطر
- أي تغييرات عن الفترات السابقة في التعرض أو أهدافها وسياساتها وعملياتها وأساليبها.

ب- الإفصاحات الكمية :

يقتضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 من المنشأة الإفصاح عن كل نوع من المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية كما يلي:

- بيانات كمية مختصرة حول تعرضها لتلك المخاطر في تاريخ إعداد التقارير
- تركيز المخاطر

أما متطلبات الإفصاح عن المخاطر التي تنشأ من الأدوات التالية فهي على الشكل التالي:

1- مخاطر الائتمان:

هي مخاطرة أن يسبب احد أطراف أداة مالية ما خسائر مالية للطرف الآخر من خلال الإخفاق في استيفاء التزام معين.

يتطلب المعيار الإفصاح عن:

- المبلغ الذي يمثل بأفضل شكل الحد الأقصى لتعرضها لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقارير دون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به أو أية تحسينات ائتمانية أخرى.
- وصف للبنود المرهونة المحتفظ بها كضمان و التحسينات الائتمانية الاخرى.
- معلومات حول نوعية ائتمان الأصول المالية التي لا تكون مستحقة الدفع سابقاً أو لا تكون منخفضة القيمة.
- المبلغ المسجل للأصول المالية التي تكون مستحقة الدفع سابقاً أو منخفضة القيمة و التي أعيد التفاوض بشروطها.

[1] - ميرزا، عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص377-378.

- تحليل عمر الأصول المالية مستحقة الدفع سابقا من تاريخ إعداد التقارير ولكنها غير منخفضة القيمة.
- تحليل الأصول المالية المحددة بشكل فردي بأنها منخفضة القيمة من تاريخ إعداد التقارير
- وصف للبنود المرهونة المحتفظ بها من قبل المنشأة كضمان والتحسينات الائتمانية الأخرى المرتبطة بأصول مستحقة الدفع سابقا أو منخفضة القيمة.

- طبيعة الأصول المالية أو غير المالية و مبلغها المسجل التي يتم الحصول عليها خلال الفترة وذلك بامتلاك الضمان الإضافي أو من خلال الكفالات أو التحسينات الائتمانية الأخرى وكذلك السياسات للتصرف بتلك الأصول أو استخدامها والتي لا يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد.

2- مخاطر السيولة:

وهي مخاطرة أن تواجه المنشأة صعوبات في تلبية الالتزامات التعاقدية المرتبطة بالالتزامات المالية.

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 من المنشاة أن تفصح عن كل مما يلي :

- تحليل الاستحقاق للالتزامات المالية الذي يظهر الاستحقاقات التعاقدية الباقية
- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة المتأصلة في تلك الالتزامات.

3- مخاطر السوق:

وهي مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق وتتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر : مخاطرة العملة ومخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة الأسعار الأخرى.

يقتضي المعيار الدولي من المنشأة أن تفصح عن تحليل الحساسية لمخاطر السوق وتساعد تحليلات الحساسية مستخدمي البيانات المالية على تقييم ماهية التغييرات الممكنة في المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي بسبب التغيرات في عوامل مخاطر السوق

إذا لم تستخدم المنشأة تحليل الحساسية الذي يعكس الاعتماد المتبادل بين متغيرات المخاطر لإدارة المخاطر المالية ينبغي تصنيف تحليل الحساسية حسب نوع مخاطر السوق التي تتعرض لها المنشأة في تاريخ إعداد التقارير مع إظهار كيفية تأثر الربح أو الخسارة و حقوق الملكية بالتغييرات في متغير المخاطر ذي الصلة والتي كانت ممكنة بشكل معقول في ذلك التاريخ .

ويرى الباحث أن البنوك الخاصة قد التزمت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في عملها.

الفصل الثالث
الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: المنهجية المتبعة

المبحث الثاني: تحليل بيانات البنوك

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المبحث الأول: المنهجية المتبعة:

1- الخلفية

قام الباحث بالتعاون مع الإدارات العامة للمصارف الخاصة بتنفيذ هذه الدراسة، من أجل الوصول إلى بيانات حديثة مساعدة في قراءة واقع المصارف الخاصة في سورية، واستخلاص مؤشرات ذات دلالة لكيفية تحليل الوضع الراهن والانطلاق منها لاقتراح الإجراءات التي من المفترض أن تلعب دوراً أساسياً في توجيه البرامج التنموية، ومراقبة وتقويم الأداء للنهوض بالمصارف الخاصة في سورية، ولما كان الإفصاح من المواضيع الهامة التي تهم جميع الأطراف المهتمون بأداء المصارف، فإن هذه الدراسة أداة لتوسيع وإغناء قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية المتاحة التي من المتوقع أن يستفيد منها جميع المهتمين.

تعد هذه الدراسة آلية فعالة لكشف وتشخيص واقع المصارف الخاصة في سورية والتي يصعب التعرف عليها من خلال الإجراءات التقليدية .

تعد هذه الدراسة بمثابة خطوة أولى استطلاعية عامة يستفاد منها لإجراء أنواع أخرى من الدراسات التي تهتم بحالات محددة في مجال المصارف الخاصة.

2- الأهداف

- ✓ التعرف على واقع مستوى الإفصاح المحاسبي المقدم من قبل المصارف الخاصة في سورية من خلال المتغيرات التي تؤثر في هذا الواقع.
- ✓ التعرف على احتياجات المصارف الخاصة للنهوض بها إلى مستوى أعلى.

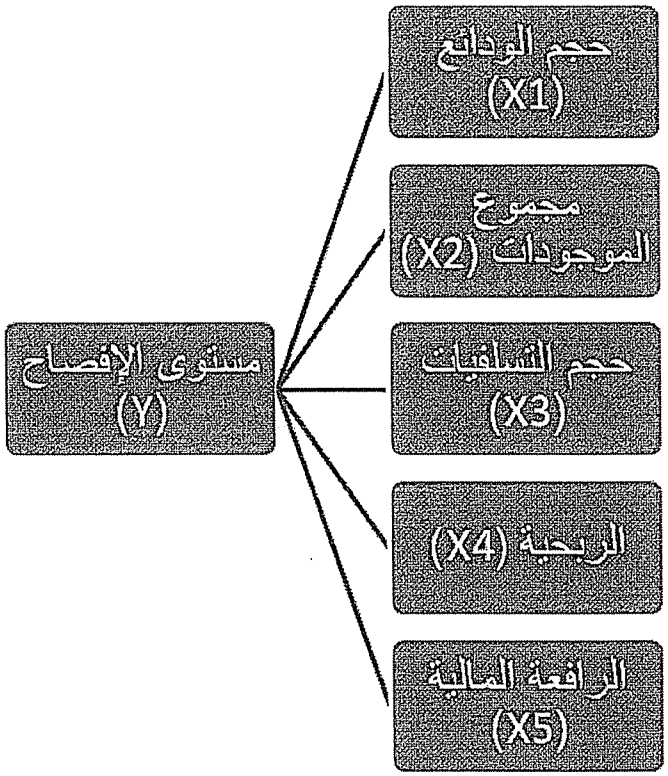
3- طريقة جمع البيانات:

- تم جمع التقارير السنوية المنشورة للبنوك الخاصة للسنة المنتهية في 2007/12/31 من قبل الباحث وبالتعاون مع الإدارات العامة للمصارف الخاصة.
- لم نستطيع الحصول على دراسات ميدانية سابقة تعرضت للعلاقة بين مستوى الإفصاح وحجم أعمال البنك في سورية.

4- مخطط الدراسة العملية:

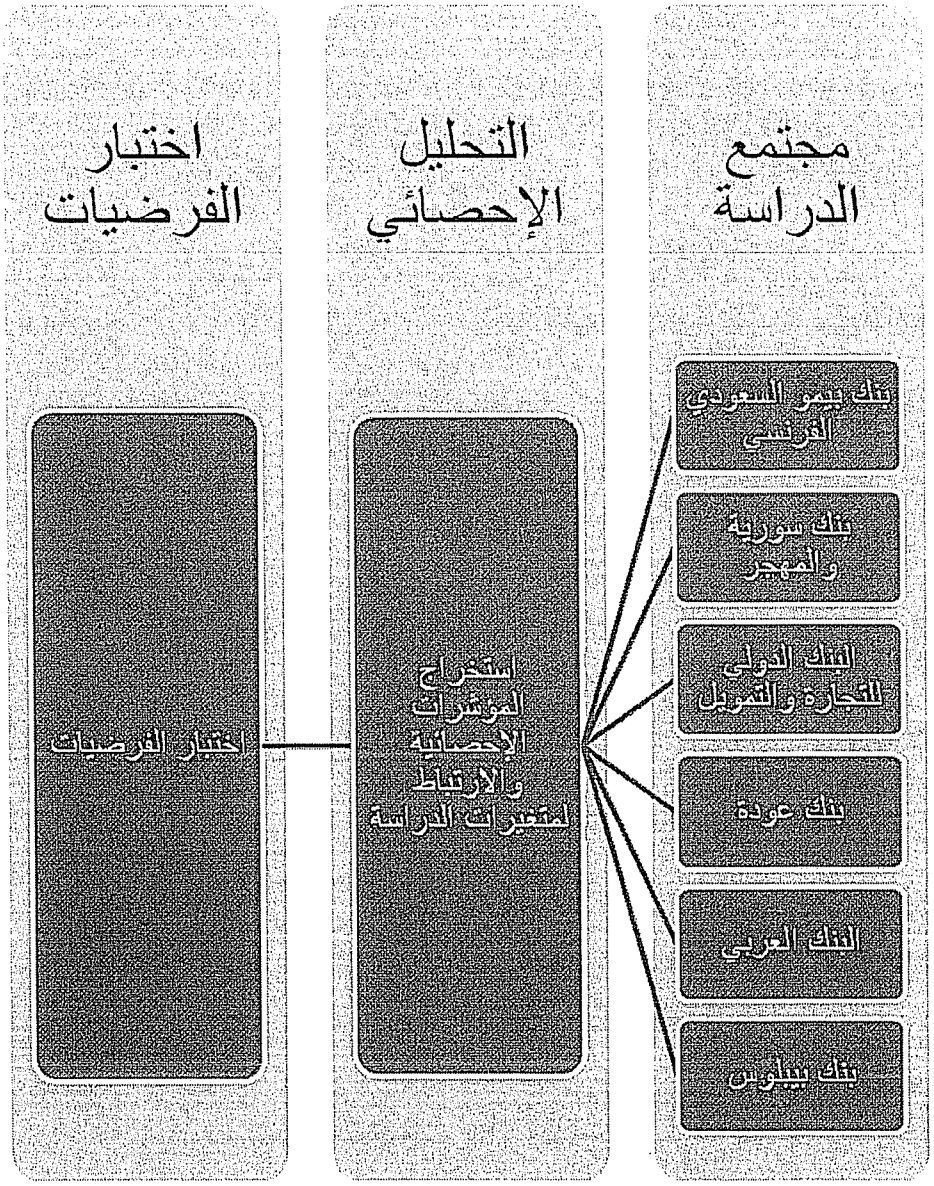
يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل رقم (9) حيث أن حجم الودائع، ومجموع الموجودات، وحجم التسليفات والقروض والتسهيلات الائتمانية، والربحية، والرافعة المالية هي متغيرات مستقلة، والمتغير التابع هنا هو مستوى الإفصاح في التقارير المالية للبنوك الخاصة التقليدية العاملة في سورية.

يوضح الشكل رقم (9) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والعلاقة بينهما، أما الشكل رقم (10) فإنه يبين المنهجية المتبعة في الدراسة العملية.



المتغيرات المستقلة المتغير التابع

الشكل رقم (9): العلاقة بين المتغيرات



الشكل رقم (10) يوضح المنهجية المتبعة في الدراسة العملية

المبحث الثاني: تحليل بيانات البنوك:

1- لمحة عن البنوك:

من أجل تحقيق الغرض من هذه الدراسة قام الباحث بالحصول على البيانات المالية لعدد من البنوك والتي يمكن عرضها على الشكل التالي:

1- بنك بيمو السعودي الفرنسي[1]:

شركة مساهمة سورية مغفلة مسجلة في السجل التجاري تحت الرقم 13901 تاريخ 2003/12/29 و في سجل المصارف تحت الرقم 8.

يتألف رأس المال كما في 2007/12/31 من 3,5 مليون سهم اسمي بقيمة 500 ل.س للسهم الواحد، باشر المصرف أعماله المصرفية في 4 كانون الثاني 2004.

2- البنك الدولي للتجارة والتمويل[2]:

تم تأسيس البنك الدولي للتجارة والتمويل كشركة مساهمة مغفلة في 2003/12/4 بموجب القرار رقم 231/ح تاريخ 2004/5/23 وتحت السجل التجاري رقم (13885) وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001، سجل المصرف لدى مفوضية الحكومة تحت رقم 10 بوصفه مصرفاً خاصاً.

بلغ رأس مال المصرف كما في 2006/12/31 مبلغ 1500000 ليرة سورية مقسم إلى(3) مليون سهم، قيمة السهم الإسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. أقرت الهيئة العامة غير العادية للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2007/7/1 زيادة رأس مال المصرف إلى 3000000000 ليرة سورية وذلك بالموافقة على إصدار 3000000 سهم بقيمة إسمية 500 ليرة سورية للسهم. تم الاكتتاب على مرحلتين وفقاً لنظام حق الأفضلية للمساهمين خلال الفترة من 2007/8/15 وحتى 2007/12/17.

يساهم بنك الإسكان للتجارة والتمويل –الأردن بنسبة 49% من رأس مال المصرف.

3- بنك سورية والمهجر[3]:

هو شركة مساهمة مغفلة تأسس في 2003/11/19 وسجل في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 13900 تاريخ 2003/12/29، سجل المصرف لدى مفوضية الحكومة تحت رقم (9) بصفته مصرفاً خاصاً، حيث يقوم بكافة الخدمات المصرفية.

كان رأس مال المصرف كما في 2004/12/31 يتألف من 3000000 سهم اسمي بقيمة 500 ل.س للسهم الواحد مرخص لها ومدفوعة بالكامل.

---

[1] -بنك بيمو السعودي الفرنسي:التقرير السنوي المنشور ،2007

[2] -المصرف الدولي للتجارة والتمويل:التقرير السنوي المنشور،2007

[3] -بنك سورية والمهجر: التقرير السنوي المنشور،2007

قررت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 2004/5/25 زيادة رأس مال المصرف من 1,5 مليار ل.س إلى 3 مليار ل.س، وذلك بإصدار 2000000 سهم إضافي بقيمة 500 للسهم الواحد. أصبح رأس المال كما في 2007/12/31 يتألف من 6 مليون سهم بقيمة إسمية 500 ل.س للسهم الواحد، مرخص لها ومدفوعة بالكامل.

يساهم بنك لبنان والمهجر ب 39% من رأسماله، ومؤسسة التمويل الدولية ب (10%).

4- بنك عودة سورية[1]:

تم تأسيس بنك عودة سورية كشركة كساهمة مغفلة في 2005/8/30 بموجب السجل التجاري رقم (14456)، وبناء على قرار رقم 703/ل أ الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 2005/9/13 وبموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001، سجل البنك لدى مفوضية الحكومة تحت رقم 12 بوصفه مصرفاً خاصاً.

تم تسجيل البنك برأسمال مقداره 2500000000 ليرة سورية مقسم على 2500000 سهم، قيمة السهم الإسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد، يساهم بنك عودة بنسبة 47% في رأسمال البنك.

5- البنك العربي[2]:

هو شركة مساهمة سورية مغفلة مملوكة بنسبة 49% من البنك العربي -الأردن. رخص لإنشائها بتاريخ 2004/9/22 بموجب القرار 34/م و الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في سورية وسجل في السجل التجاري تحت الرقم 14279 تاريخ 2005/3/24، وفي سجل المصارف تحت رقم 11 تاريخ 2005/7/5 يقوم المصرف بكافة الخدمات المصرفية. باشر المصرف أعماله في 2006/1/2. حدد رأس مال المصرف ب (1,5) مليار ل.س مقسم على ثلاثة ملايين سهم إسمي قيمة السهم 500 ل.س، قررت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 2006/12/23 مضاعفة رأس مال المصرف ليصبح 3 مليار ل.س وبقيمة إسمية 500ل.س للسهم الواحد.

6- بنك بيبلوس[3]:

تم تأسيس بنك بيبلوس سورية كشركة مساهمة مغفلة في 2005/11/20 بموجب القرار رقم 925/ل أ بتاريخ 2005/11/26 وتحت السجل التجاري رقم (14497)، وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001. سجل البنك لدى مفوضية الحكومة تحت رقم 13 بوصفه مصرفا خاصاً.

تم تسجيل البنك برأسمال مقداره 2000000000 ل.س مقسم على 4000000 سهم، قيمة السهم الإسمية 500 ل.س للسهم الواحد. بدأ البنك بممارسة أنشطته في 2005/12/5.

---

[1] -بنك عودة سورية:التقرير السنوي المنشور،2007.

[2] -البنك العربي:التقرير السنوي المنشور،2007.

[3] - بنك بيبلوس:التقرير السنوي المنشور،2007.

يساهم بنك بيبلوس بيروت بنسبة 41.5% من رأسمال البنك.

الجدول رقم (9): أسماء البنوك وسنة التأسيس

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس
1	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2003
2	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2003
3	بنك سورية والمهجر	2003
4	البنك العربي	2005
5	بنك عودة	2005
6	بنك بيبلوس	2005

2-نتائج الدراسة الوصفية لواقع البنوك الخاصة موضوع الدراسة:

أ- المؤشرات مالية الأساسية:

يظهر الجدول رقم (10) أهم البنود الأساسية الواردة في القوائم المالية للبنوك المدروسة.

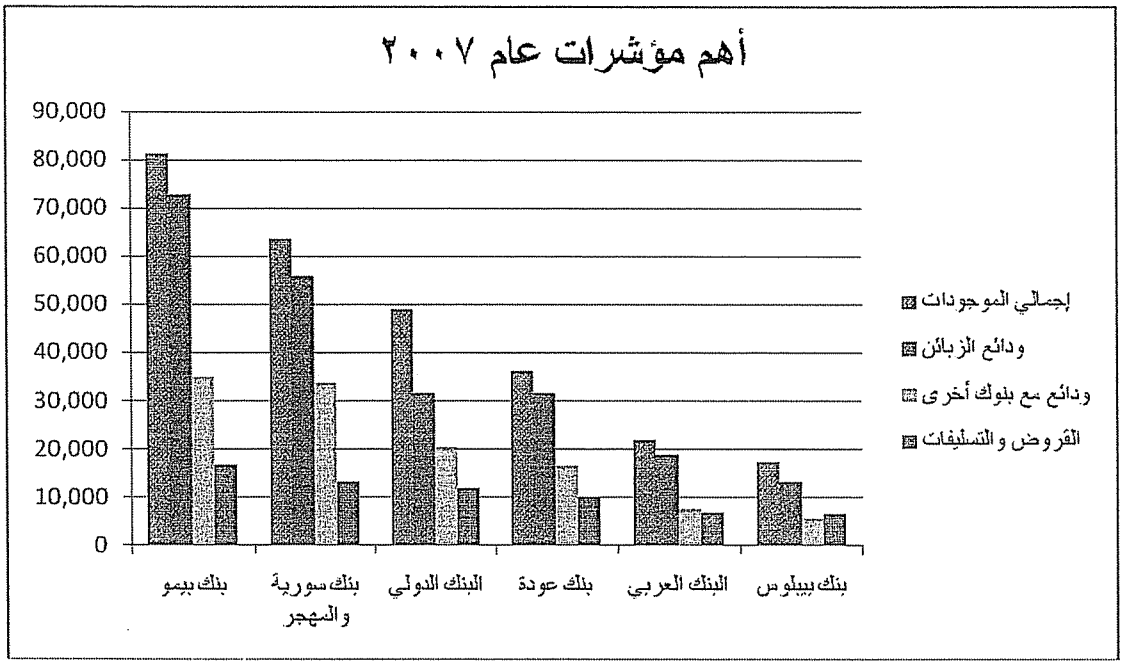
جدول (10): مؤشرات مالية أساسية للبنوك الخاصة المدروسة في 2007/12/31						
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك سورية والمهجر	البنك الدولي للتجارة والتمويل	بنك عودة	البنك العربي	بنك بيبلوس
النقد و النقد لدى المركزي	26140	13800	15065	6633	5182	1262
ودائع مع بنوك أخرى	35153	33663	20361	16542	7718	5738
قروض وتسليفات	16828	13372	11969	9846	6780	6592
استثمارات مالية	402	528	5	2022	0	1715
إجمالي الموجودات	81208	63592	48971	36382	22074	17299
ودائع الزبائن	72779	56027	31657	31648	18982	13351
حقوق المساهمين	2305	3404	3875	2811	1623	1912

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة المبالغ بملايين الليرات السورية

يمكن ترتيب البنوك موضوع الدراسة حسب مؤشري الموجودات والودائع وكذلك حسب القروض والتسليفات على النحو التالي:

1. بنك بيمو السعودي الفرنسي
2. بنك سورية والمهجر
3. البنك الدولي للتجارة والتمويل
4. بنك عودة
5. البنك العربي
6. بنك بيبلوس

وهذا يظهر جلياً من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (11):أهم مؤشرات عام 2007

ب–نسبة القروض إلى الودائع:

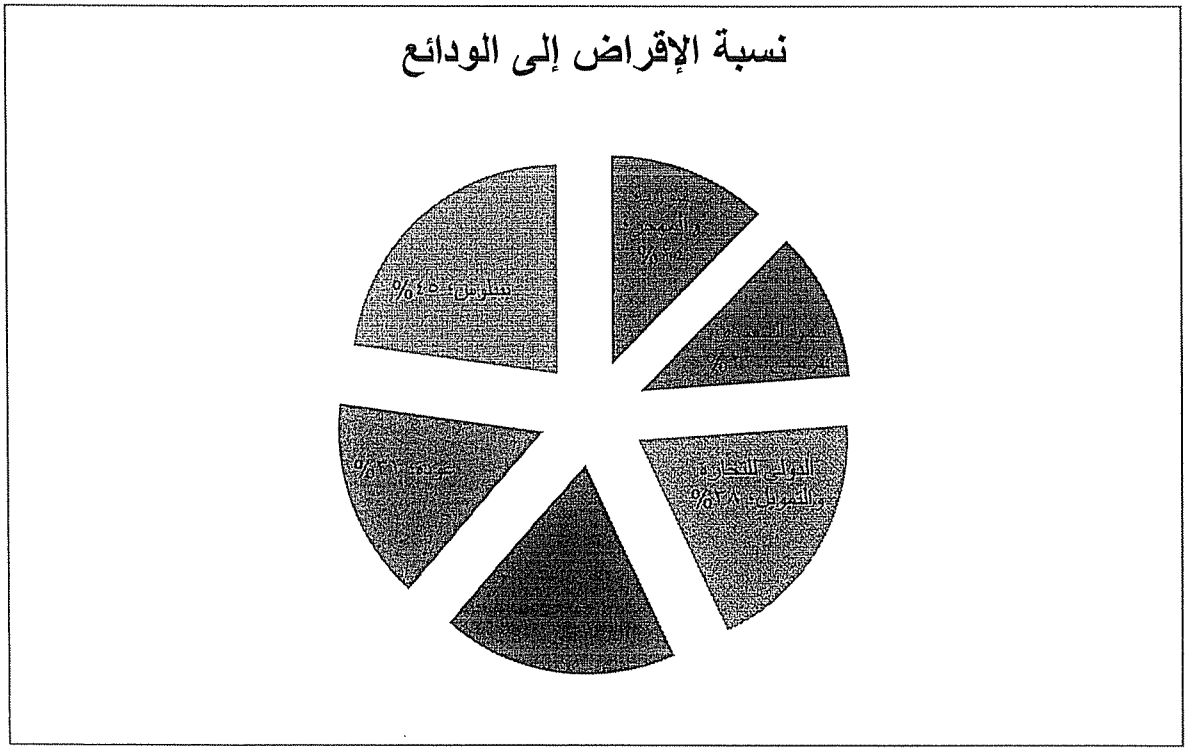
وتعبر هذه النسبة عن حسن استخدام الإدارة للأموال المتاحة لديها.

الجدول رقم(11) نسبة القروض إلى الودائع في البنوك الخاصة لعام 2007:

اسم المصرف	القروض (1)	الودائع (2)	النسبة (2/1)
سورية والمهجر	13372	57227	23%
بيمو السعودي الفرنسي	16828	74382	23%
الدولي للتجارة والتمويل	11969	38180	31%
البنك العربي	6780	19246	35%
بنك عودة	9846	32021	31%
بنك بيبلوس	6592	14671	45%
وسطي القطاع	–	–	31%

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة المبالغ بملايين الليرات السورية

إن وسطي نسبة الإقراض إلى الودائع للقطاع بلغت (31%)، حيث بلغت أعلى نسبة إقراض لدى بنك بيبلوس (45%) يليه البنك العربي (35%) ثم بنك عودة والبنك الدولي للتجارة والتمويل (31%) وأخيراً بنك سورية والمهجر وبنك بيمو السعودي الفرنسي (23%) كما في الشكل التالي:



الشكل رقم (12) نسبة الإقراض إلى الودائع

ج- صافي أرباح – خسائر السنة :

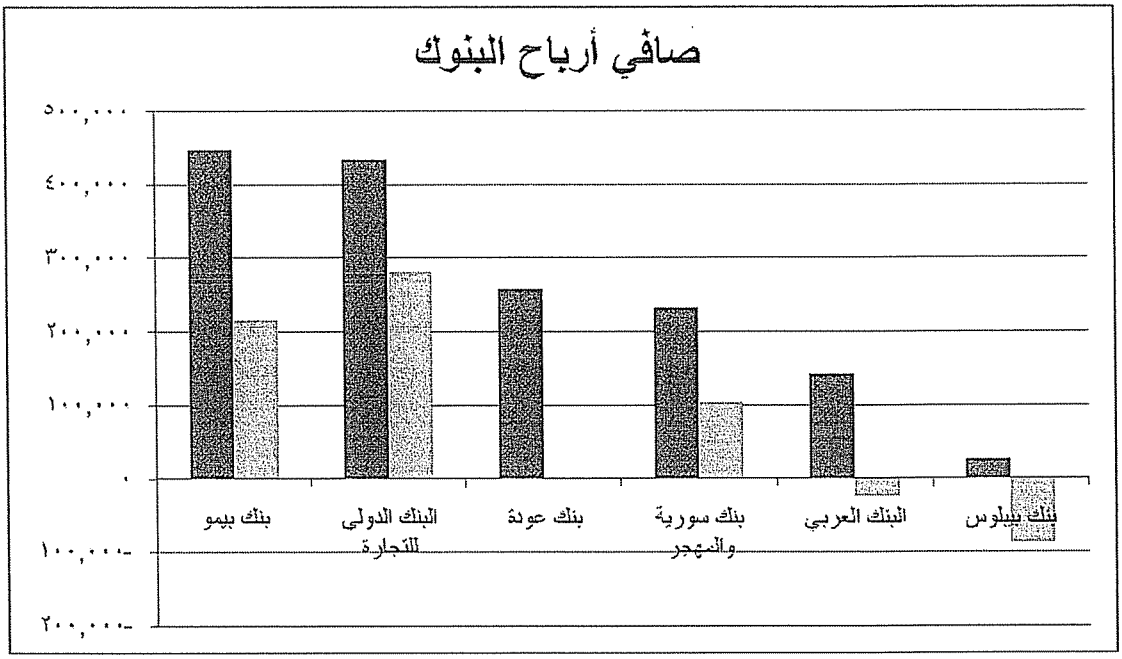
جدول رقم (12) يوضح تطور صافي أرباح (خسائر) البنوك

اسم البنك	2005	2006	2007	معدل النمو (2006-2007)
بنك بيمو	118242	216202	448028	%107
البنك الدولي للتجارة	غير متوافر	281968	435035	%54
بنك سورية والمهجر	225287	103819	233498	%125
بنك عودة	–	452	258802	ـــــ
البنك العربي	–	23589-	142721	%705
بنك بيبلوس	–	87698-	26444	%130

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة القيم بآلاف الليرات السورية

يلاحظ من الجدول السابق التطور الملحوظ في أرباح البنوك نتيجة ازدياد نشاطها وأعمالها في السوق السورية وكونها خرجت من سنة التأسيس وهذا يظهر جلياً لدى بنك عودة الذي احتل المركز الثالث في حجم أرباحه على الرغم من كون عام 2007 السنة الثانية لمباشرته أعماله متقدماً على بنك سورية والمهجر والذي يعتبر من أوائل البنوك التي باشرت العمل في السوق السورية. فيما أتى بنك بيمو السعودي الفرنسي في المرتبة الأولى متقدماً على البنك الدولي للتجارة والتمويل.

إن معدل النمو المرتفع لدى بنك عودة يعود إلى كون عام 2006 هي سنة الأولى لدى بنك عودة وغالبة مايتكبد البنك خسائر في هذه السنة إلا أن بنك عودة حقق أرباح بلغت (452) الف ل.س، ونمت هذه الأرباح بشكل متسارع في عام 2007 لتبلغ (258802) ألف ل.س في نهاية عام 2007، يظهر الشكل التالي ترتيب هذه البنوك:



الشكل رقم (13): ترتيب البنوك حسب صافي أرباحها لعام 2007

د- ودائع الزبائن :

يبين الجدول رقم (13) تطور حجم ودائع العملاء في البنوك الخاصة

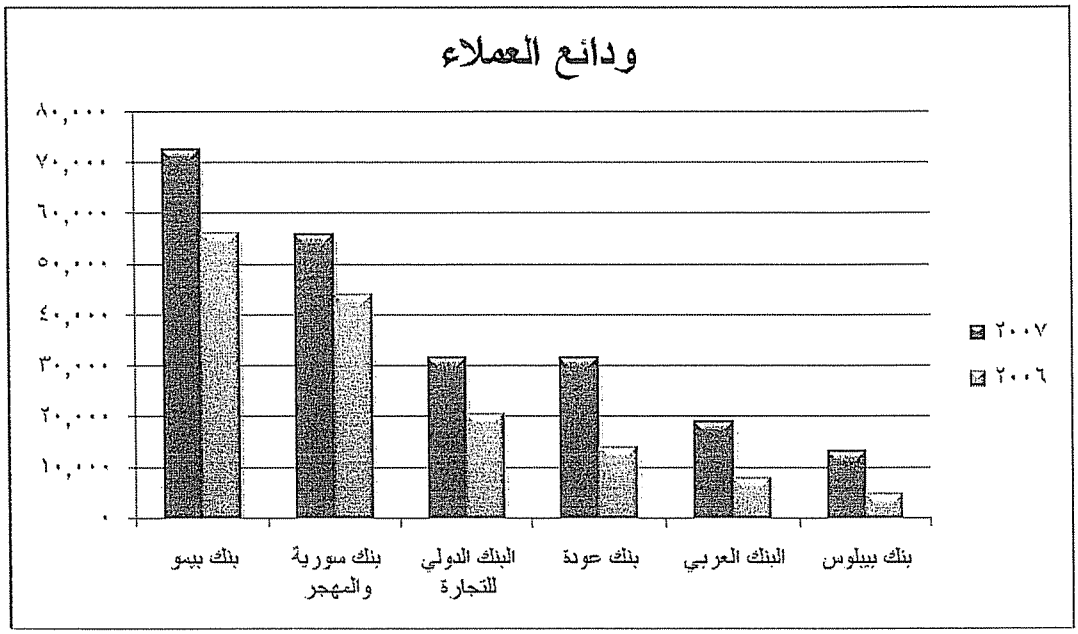
الجدول رقم (13) يبين تطور حجم ودائع العملاء

اسم البنك	2005	2006	2007	معدل النمو (2006-2007)
بنك بيمو	36986	56096	72779	%30
البنك الدولي	غير متوافر	20540	31657	%54
بنك سورية والمهجر	21161	43957	56027	%27
بنك عودة	-	13960	31648	%127
البنك العربي	-	7867	18982	%141
بنك بيبلوس	-	4847	13351	%175
وسطي القطاع				%92

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة

المبالغ بالملايين من الليرات السورية

إن وسطي معدل نمو ودائع العملاء للقطاع بلغ 92%، إن ازدياد الثقة والاطمئنان لدى العملاء أدى إلى توطيد علاقات متينة وقوية مع كافة المتعاملين والمساهمين والمستثمرين على حد سواء والذي بدوره أدى إلى ارتفاع ودائع العملاء حيث احتل بنك بيمو السعودي الفرنسي المرتبة الأولى من حيث استحواذه لودائع الزبائن ثم يليه بنك سورية والمهجر ثم البنك الدولي للتجارة وانتهاءً ببنك بيبلوس في المرتبة الأخيرة، في حين حقق بنك بيبلوس أكبر معدل نمو ثم البنك العربي.



الشكل رقم (14): ترتيب البنوك حسب حجم ودائع العملاء لعام 2007

هـ ـ مجموع الموجودات:

يبين الجدول رقم (14) معدل نمو مجموع موجودات المصارف الخاصة

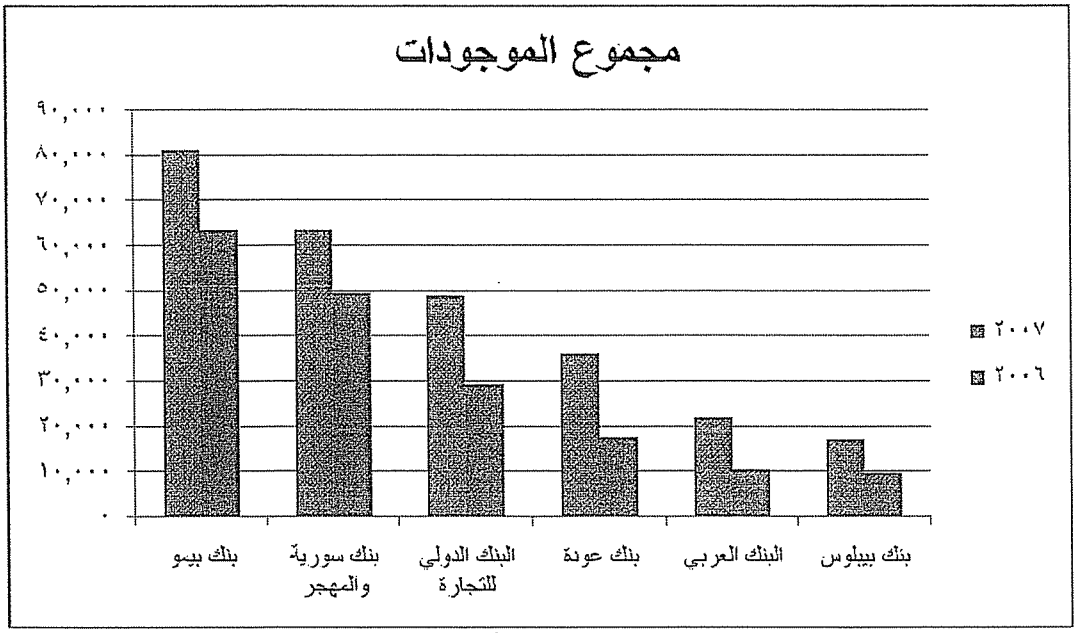
الجدول رقم (14) تطور مجموع الموجودات في البنوك الخاصة

اسم البنك	2005	2006	2007	معدل النمو (2006-2007)
بنك بيمو	42674	63598	81208	28%
البنك الدولي للتجارة	غير متوافر	29403	48971	67%
بنك سورية والمهجر	25950	49743	63592	28%
بنك عودة	-	17788	36383	105%
البنك العربي	-	10746	22074	105%
بنك بيبلوس	-	9901	17209	74%
وسطي القطاع				%68

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة المبالغ بملايين الليرات السورية

بلغ وسطي معدل نمو الموجودات للقطاع 68% حيث بلغ أكبر معدل نمو لدى البنك العربي وبنك عودة (105%) يليه بنك بيبلوس (74%)ثم البنك الدولي للتجارة والتمويل (67%) وأخيراً بنك بيمو وبنك سورية والمهجر (28%).

يظهر الشكل رقم (15) ترتيب البنوك وفقاً لمجموع الموجودات لديها.



الشكل رقم (15): ترتيب البنوك الخاصة وفقاً لمجموع الموجودات في عام 2007

و- القروض والتسليفات والتسهيلات الائتمانية:

يبين الجدول رقم (15) معدل نمو كتلة القروض والتسليفات التي تم منحها من قبل المصارف الخاصة بين عامي 2006 و2007.

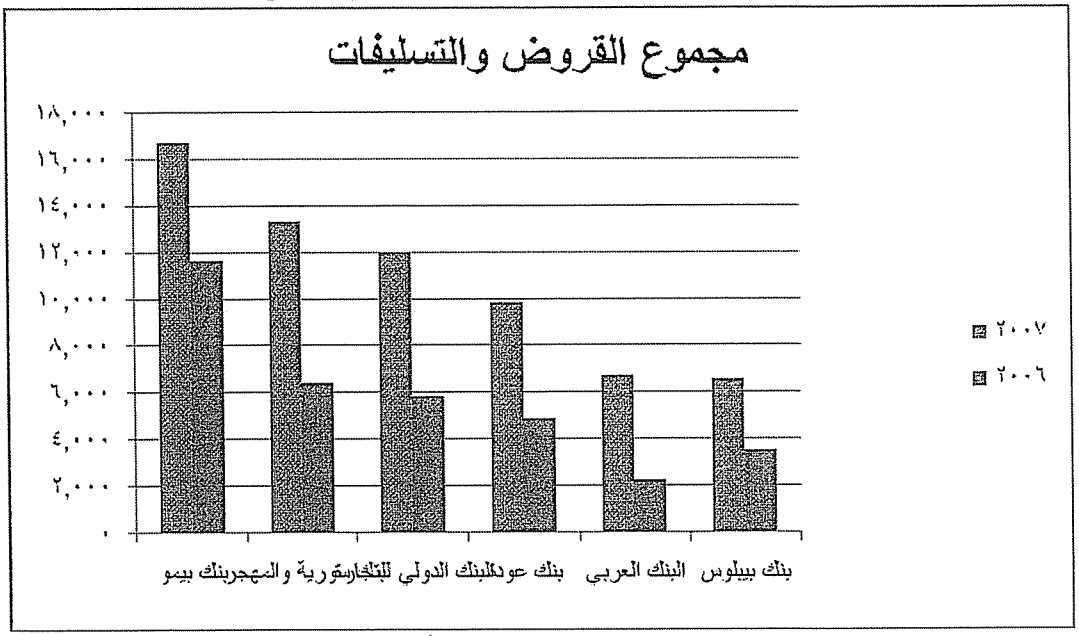
الجدول رقم (15) يبين تطور كتلة القروض والتسليفات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الخاصة

اسم البنك	2005	2006	2007	معدل النمو (2006-2007)
بنك بيمو	7689	11649	16730	44%
البنك الدولي للتجارة	غير متوافر	5871	11970	104%
بنك سورية والمهجر	4639	6426	13372	108%
بنك عودة	-	4885	9846	102%
البنك العربي	-	2265	6780	199%
بنك بيبلوس	-	3523	6592	87%

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة

القيم بملايين الليرات السورية

حققت معظم البنوك نسبة عالية من حيث تطور عملية منح التسليف وازدادت حجم القروض المقدمة من قبل البنوك الخاصة مبلغ (65,290) مليون ليرة سورية بعد أن كانت في العام السابق مبلغ (34,619) مليون ليرة سورية و بزيادة قدرها (89%) الشكل التالي يوضح ترتيب البنوك:



الشكل رقم (16): ترتيب البنوك الخاصة وفقاً لحجم الإقراض الممنوح

ح- مجموع حقوق المساهمين:

يبين الجدول رقم (16) معدل نمو مجموع حقوق المساهمين

الجدول رقم (16): تطور مجموع حقوق المساهمين في البنوك الخاصة

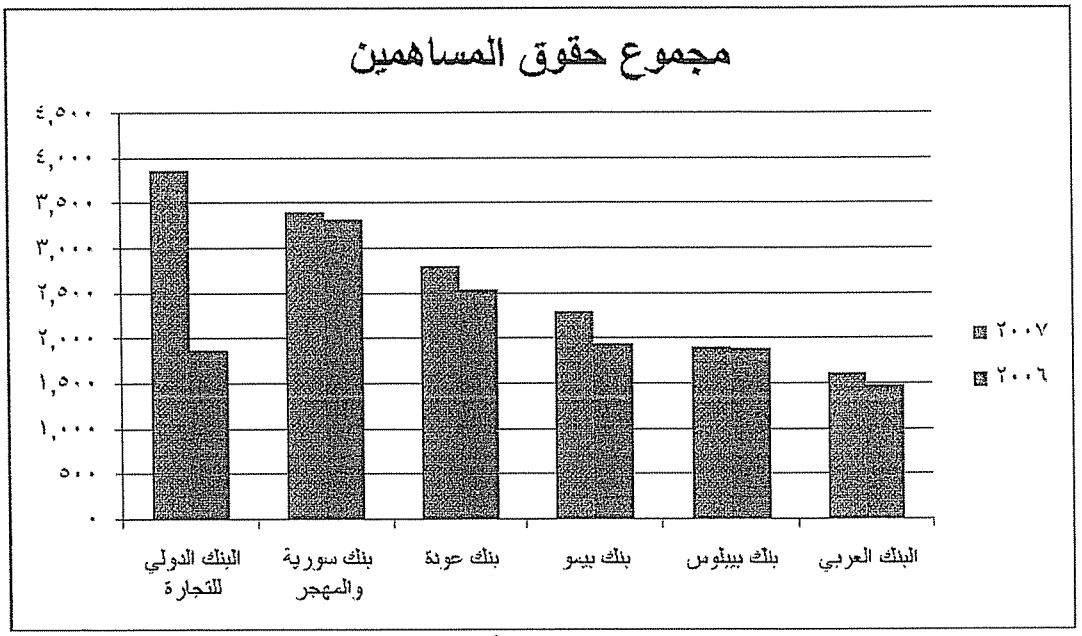
اسم البنك	2005	2006	2007	معدل النمو (2007-2006)
بنك بيمو	1,728	1,946	2,305	18%
البنك الدولي للتجارة	غير متوافر	1,882	3,875	106%
بنك سورية والمهجر	25,950	3,321	3,404	2%
بنك عودة	–	2,549	2,811	10%
البنك العربي	–	1,480	1,623	10%
بنك بيبلوس	–	1,901	1,912	1%

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة

القيم بملايين الليرات السورية

إن سبب ارتفاع نسبة النمو الكبيرة لدى البنك الدولي للتجارة والتمويل تعود لزيادة رأس المال التي قام بها البنك وتسديد علاوة إصدار بلغت 148 مليون ليرة سورية بواقع 200 ل.س للسهم الواحد من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام إضافة إلى الأرباح المحققة خلال العام.

بلغ معدل النمو في بنك بيمو (18%) وهي أعلى معدل نمو اذا ما استثنينا البنك الدولي للتجارة والتمويل يليه بنك عودة والبنك العربي (10%) ثم بنك سورية والمهجر (2%) وأخيراً بنك بيبلوس (1%)، وهذا ما يظهره الشكل رقم (17)



الشكل رقم (17): ترتيب البنوك وفقاً لمجموع حقوق المساهمين

ط- العائد على وسطي حقوق المساهمين (الربحية) :

يبين الجدول رقم (17) العائد على وسطي حقوق المساهمين

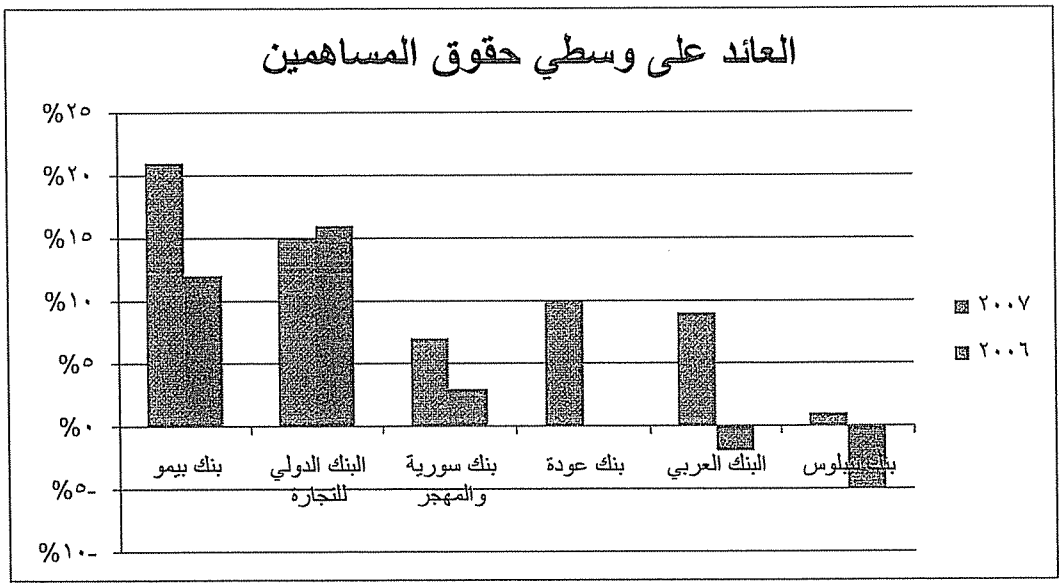
الجدول رقم (17): العائد على وسطي حقوق المساهمين

اسم البنك	2005	2006	2007
بنك بيمو	%8	%12	%21
البنك الدولي للتجارة	غير متوافر	%16	%15
بنك سورية والمهجر	%10	%3	%7
بنك عودة	-	%0	%10
البنك العربي	-	%2-	%9
بنك بيبلوس	-	%5-	%1
وسطي القطاع			%11

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة

نجد أن ربحية هذه البنوك ما تزال منخفضة وهذا يعود إلى كون معظم هذه البنوك ما تزال في السنة الثانية أو الثالثة من تاريخ التشغيل وبالتالي فإن ما تزال تتكبد مصاريف إضافية نتيجة لكونها في مرحلة التأسيس وهذا ما يظهر جلياً من نسب الأرباح المرتفعة لبنك بيمو والبنك الدولي والذين مضى ثلاث سنوات على التأسيس.

بلغ وسطي العائد على وسطي حقوق المساهمين للقطاع في نهاية عام 2007 (11%) وهي نسبة جيدة مقارنة مع عمر هذه المصارف.وهذا ما يظهره الشكل (18).



الشكل رقم (18): العائد على وسطي حقوق المساهمين

4-تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة:

أ- متغيرات الدراسة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت قياس الإفصاح في التقارير المنشورة وعلاقته مع الخصائص المؤثرة على حجم أعمال المصارف وجد الباحث أن غالبية الدراسات قامت بالربط بين مستوى الإفصاح والخصائص التالية وذلك بالاستناد على فروض نظرية الوكالة وهي:

- حجم المصرف والذي تم تمثيله بودائع الزبائن (العملاء) أو مجموع التسهيلات الائتمانية أو إجمالي الموجودات.
- الربحية
- الرافعة المالية
- الإدراج في السوق المالية
- نوع الصناعة
- حجم شركة المراجعة التي تقوم بإجراء عملية المراجعة.

وعليه فإن الباحث سوف يقوم بدراسة أثر بعض الخصائص المتعلقة بتأثير حجم أعمال البنك على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية المنشورة وهي:

1- حجم البنك:

وتم قياسه من خلال:

أ- إجمالي الموجودات: تم تمثيلها بملايين الليرات السورية

ب-القروض والتسليفات والتسهيلات الائتمانية: تم أخذ مجموع التسهيلات الائتمانية والقروض والتسليفات الممنوحة بالصافي وذلك بعد اقتطاع مؤونة الديون المشكوك بها والفوائد المعلقة، وقد تم تمثيلها بملايين الليرات السورية.

ت-ودائع العملاء: وهي مجموع المبالغ المودعة لدى البنك مقابل الحصول على منافع متمثلة بالفوائد أو منح تسهيلات ائتمانية أو غيرها، وقد تم تمثيلها بملايين الليرات السورية.

2- نسبة الرفع المالي:

يقيس هذا المؤشر مقدار الحماية المتوفرة لدى البنك لأصحاب الودائع والحسابات الدائنة حيث أنه كلما زادت هذه النسبة كلما انخفضت درجة الحماية وزادت درجة المخاطرة بالنسبة للمودعين بسبب عدم كفاية رأس المال لتغطية الودائع، وكلما قلت هذه النسبة كلما زادت درجة الحماية وقلت درجة المخاطرة لدى المودعين، وهذا يرتبط مع كفاءة الإدارة في إدارتها لهذه الأموال.

سوف يتم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

نسبة الرفع المالي= رأس المال بالدين / حقوق المساهمين[1]

ويبين الجدول رقم (18) تطور الرافعة المالية للبنوك خلال الفترة الزمنية (2005-2007)

الجدول رقم(18): الرافعة المالية للبنوك

اسم البنك	2005 (%)	2006 (%)	2007 (%)
بنك بيمو	23.69	31.68	34.23
البنك الدولي للتجارة	غير متوافر	14.62	11.64
بنك سورية والمهجر	0.88	13.98	17.68
بنك عودة	-	5.98	11.94
البنك العربي	-	6.26	12.6
بنك بيبلوس	-	4.21	8.05

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة

حيث نجد أن بنك بيمو السعودي الفرنسي يحتل المرتبة الأولى من حيث استخدامه للرافعة المالية (34.23%)، في حين كان بنك بيبلوس أقل البنوك استخداماً للرافعة المالية (8.05%).

3- الربحية:

قام الباحث بأخذ نسبة العائد إلى حقوق المساهمين كمقياس للربحية، حيث أن هذه النسبة تعتبر مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين، وتعتبر مؤشراً على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما وتعتبر مؤشراً على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليه بحكم كون العائد على الاستثمار محددا أساسياً لقرارات المستثمرين.

وقد تم حساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على متوسط حقوق المساهمين، وقد تم أخذ متوسط حقوق المساهمين من خلال جمع حقوق المساهمين في بداية العام مع حقوق المساهمين في نهاية العام وقسمة الناتج على الرقم (2).

[1]- أمين عبد الله،خالد:**تحليل ائتمان الشركات** ،الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية،عمان،2002،ص62.

4- مستوى الإفصاح:

تم قياس مستوى الإفصاح في البنوك موضع الدراسة قام الباحث باستخدام مؤشر للإفصاح (Disclosure Index) مكون من (84) بند بالاستناد على العديد من الأبحاث التي تناولت قياس الإفصاح حيث تم الاعتماد على مؤشر ستاندر & بورز (Standard &Poor's Rating) لتقييم مستوى الإفصاح في البنوك[1].

قام الباحث بأخذ الأوزان المعروضة من قبل مؤسسة ستاندرز أند بورز دون تعديل.

بعد ذلك تم قياس مستوى الإفصاح من خلال العلاقة التالية:

مستوى الإفصاح = مجموع العلامات / مجموع البنود الموزونة

ويظهر الجدول رقم (19) النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول رقم (19): مستوى الإفصاح في البنوك

	2005	2006	2007
بنك بيمو	%37	%45	%65
البنك الدولي للتجارة	غير متوافر	%39	%59
بنك سورية والمهجر	%35	%52	%62
بنك عودة	-	%56	%64
البنك العربي	-	%45	%54
بنك بيبلوس	-	%45	%52

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الخاصة

حيث يتبين لنا أن بنك بيمو حقق أعلى مستوى إفصاح في عام 2007 (65%) يليه بنك عودة ثم بنك سورية والمهجر، البنك الدولي للتجارة، البنك العربي، بنك بيبلوس على التوالي.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) في تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح وحجم البنك، والربحية، والرافعة المالية، وتم اعتماد مستوى دلالة (5%) لتفسير نتائج الاختبارات المستخدمة. وفيما يلي أهم المقاييس الإحصائية الوصفية التي استخدمت في هذه الدراسة:

1- مقاييس النزعة المركزية والتشتت:

[1] - عبد العال، طارق: حوكمة الشركات،الدار الجامعية، الاسكندرية،2007-2008،ص160-166.

الجدول رقم (20) يبين الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري للبنوك

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
مستوى الإفصاح	0.5933	0.6050	0.05354	9.02
الودائع	37407.33	31652.5	22725.68	60.75
مجموع الموجودات	44906.1667	42677	24676.27033	54.95
مجموع القروض والتسليفات	10881.6667	10908	3946.8151	36.27
الربحية	0.105	0.095	0.06863	65.36
الرافعة المالية	16.0233	12.27	9.4383	58.90

يبين معامل الاختلاف مدى تقارب بيانات البنوك من بعضها البعض، فكلما نقصت قيمة معامل الاختلاف هذا يعني أن قيم البنوك متقاربة من بعضها البعض، وبالعكس كلما ازدادت القيمة هذا يعني أن قيم البنوك متباعدة عن بعضها.

نجد أن قيم مستوى الإفصاح للبنوك المدروسة كانت متقاربة من بعضها البعض (قيمة معامل الاختلاف= 9.02)، في حين أن قيم الربحية للبنوك كانت أكثر القيم تشتتاً (قيمة معامل الاختلاف= 65.36).

2- المدى (Range):

يبين الجدول رقم (21) أكبر وأصغر قيمة للمتغيرات لدى البنوك المدروسة.

الجدول رقم(21): المدى			
المتغير	أكبر قيمة	أدنى قيمة	المدى
مستوى الإفصاح	0.65	0.52	0.13
الودائع	72779	13351	59428
مجموع الموجودات	81208	17209	63999
مجموع القروض	16730	6592	10138
الربحية	0.21	0.01	0.20
الرافعة المالية	34.23	8.05	26.18

3- حساب معاملات الارتباط:

يستخدم معامل الارتباط كمؤشر إحصائي لدراسة العلاقات الارتباطية بين متغيرين، فإذا ما اقتربت القيمة من الواحد (+1 أو -1) فهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرات تحت الدراسة قوية جداً وإذا ما اقتربت القيمة من الصفر هذا يعني أن العلاقة ضعيفة جداً، يبين الجدول رقم (22) الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (22) جدول مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations

		مستوى الافصاح	الربحية	الرافعة المالية	مجموع الموجودات	ودائع الزبائن	مجموع القروض والتسليفات
مستوى الافصاح	Pearson Correlation	1	.675	.660	.816(*)	.822(*)	.832(*)
	Sig. (2-tailed)		.141	.154	.047	.045	.040
	N	6	6	6	6	6	6
الربحية	Pearson Correlation	.675	1	.767	.751	.692	.775
	Sig. (2-tailed)	.141		.075	.085	.128	.070
	N	6	6	6	6	6	6
الرافعة المالية	Pearson Correlation	.660	.767	1	.865(*)	.912(*)	.850(*)
	Sig. (2-tailed)	.154	.075		.026	.011	.032
	N	6	6	6	6	6	6
مجموع الموجودات	Pearson Correlation	.816(*)	.751	.865(*)	1	.979(**)	.995(**)
	Sig. (2-tailed)	.047	.085	.026		.001	.000
	N	6	6	6	6	6	6
ودائع الزبائن	Pearson Correlation	.822(*)	.692	.912(*)	.979(**)	1	.963(**)
	Sig. (2-tailed)	.045	.128	.011	.001		.002
	N	6	6	6	6	6	6
مجموع القروض والتسليفات	Pearson Correlation	.832(*)	.775	.850(*)	.995(**)	.963(**)	1
	Sig. (2-tailed)	.040	.070	.032	.000	.002	
	N	6	6	6	6	6	6

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

(*) قيمة معامل الارتباط معنوية عند مستوى دلالة 0.05.

(**) قيمة معامل الارتباط معنوية عند مستوى دلالة 0.01.

من الجدول نلاحظ:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مجموع الموجودات ومستوى الإفصاح عند مستوى دلالة 0.05.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مجموع القروض والتسليفات ومستوى الإفصاح عند مستوى دلالة 0.05.

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ودائع العملاء ومستوى الإفصاح عند مستوى دلالة 0.05.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية مجموع الموجودات عند مستوى دلالة 0.05.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومجموع ودائع العملاء عند مستوى دلالة 0.05.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومجموع القروض والتسليفات عند مستوى دلالة 0.05.
- وجود علاقة ارتباطية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين مجموع الموجودات، مجموع الودائع، مجموع القروض، والتي تعبر عن متغير الحجم، ولما كانت هذه المقاييس تعبر عن متغير واحد (هو متغير الحجم)، لم يقم الباحث باستخدام هذه المقاييس مع بعضها البعض. بل استخدم في كل مرة مقياساً من هذه المقاييس مع ثبات المتغيرات المستقلة وسوف يتم التأكد من درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى عن طريق اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) وعلى النحو التالي:[1]

يظهر الجدول رقم (23) نماذج الانحدار المستخدمة لاختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع:

الجدول رقم (23): نماذج الانحدار المدروسة

رقم النموذج	المتغيرات المدروسة	المتغيرات المستبعدة
النموذج الأول	مجموع الموجودات، الربحية، الرافعة المالية	ودائع العملاء، القروض والتسليفات
النموذج الثاني	مجموع ودائع العملاء، الربحية، الرافعة المالية	مجموع الموجودات، القروض والتسليفات
النموذج الثالث	مجموع القروض والتسليفات، الربحية، الرافعة المالية	مجموع الموجودات، ودائع العملاء

[1]- الجيوسي،أحمد ،مرجع سبق ذكره،ص 55.

النموذج الأول:

حيث استخدم الباحث متغير الحجم مقاساً بمجموع الموجودات مع بقية المتغيرات المستقلة (الربحية، الرافعة المالية). وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم(24).

الجدول رقم (24): ملخص نتائج تحليل الانحدار(1)

VIF	Sig	t-value	Beta	المتغير المستقل
1	0.047*	2.827	0.816	الحجم/مجموع الموجودات
2.292	0.794	0.285	0.142	الربحية
3.985	0.795	-0.283	-0.186	الرافعة المالية
Sig=0.047 Adjusted R Square =0.583				
(*) قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05				
عدد المشاهدات (6)				

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (t) المعنوية للمتغيرات المستقلة كانت على النحو التالي:

الحجم (مجموع الموجودات)= (0.047)، الربحية = (0.794)، الرافعة المالية = (0.795).

مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين مستوى الإفصاح والحجم (مجموع الموجودات)، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وكلاً من الربحية والرافعة المالية.

النموذج الثاني:

حيث استخدم الباحث المتغير المستقل وهو الحجم مقاساً بمجموع ودائع العملاء مع المتغيرين المستقلين م(الربحية، الرافعة المالية). وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم(25).

الجدول رقم (25) ملخص نتائج تحليل الانحدار(2)

المتغير المستقل	Beta	t-value	Sig	VIF
الحجم /الودائع	0.822	2.882	0.045*	1
الربحية	0.204	0.464	0.674	1.917
الرافعة المالية	-0.535	-0.721	0.523	5.966
Sig=0.045 Adjusted R Square =0.594				
(*) مهم عند مستوى معنوية 0.05				
عدد المشاهدات (6)				

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (t) المعنوية للمتغيرات كانت على النحو التالي: الحجم (مجموع ودائع العملاء)= (0.045)، الربحية = (0.674)، الرافعة المالية = (0.523).

وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين مستوى الإفصاح والحجم (مجموع ودائع العملاء)، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وكلاً من الربحية والرافعة المالية.

النموذج الثالث:

حيث استخدم الباحث متغير الحجم مقاساً بالقروض والتسليفات مع بقية المتغيرات المستقلة (الربحية، الرافعة المالية). وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم(26).

الجدول (26): ملخص نتائج تحليل الانحدار(3)

المتغير المستقل	Beta	t-value	Sig	VIF
الحجم /القروض والتسليفات	0.832	3.001	*0.04	1
الربحية	0.075	0.148	0.892	2.507
الرافعة المالية	-0.171	-0.285	0.794	3.602
Sig=0.04				
Adjusted R Square =0.615				
(*) مهم عند مستوى معنوية 0.05				
عدد المشاهدات (6)				

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (t) المعنوية للمتغيرات كانت على النحو التالي: الحجم (القروض والتسليفات)= (0.04)، الربحية = (0.892)، الرافعة المالية = (0.794).

وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين مستوى الإفصاح والحجم (القروض والتسليفات)، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وكلاً من الربحية والرافعة المالية.

المبحث الثالث:اختبار الفرضيات:

1- اختبار الفرضيات المتعلقة بين مستوى الإفصاح وحجم البنك:

بينت الدراسات السابقة التي أجريت وجود علاقة بين حجم البنك و بين مستوى الإفصاح والذي تم تمثيله من خلال إجمالي الأصول أو حجم رأس المال أو من حجم ودائع العملاء أو مجموع التسهيلات الائتمانية والقروض وذلك يعود إلى ازدياد حجم الشركة سوف يولد الدافع لدى المصارف لزيادة كمية المعلومات المفصح عنها من أجل المحافظة على ثقة المتعاملين مع البنك.

وتم تجزئة الفرضية الرئيسية الأولى إلى ثلاث فرضيات فرعية

اختبار الفرضية الأولى:

تم صياغة فرضية العدم على الشكل التالي:

الفرضية العدمية (Ho1): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك.

تم تمثيل حجم البنك من خلال مجموع الموجودات، وإجمالي التسليفات والتسهيلات الائتمانية، ومجموع الودائع والحسابات الدائنة.

الفرضية العدمية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مجموع الموجودات ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك.

وجد الباحث أن القيمة الاحتمالية (Sig) كانت (0.047) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع الموجودات ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الخاصة.

الفرضية العدمية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مجموع ودائع العملاء ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك.

وجد الباحث أن القيمة الاحتمالية (Sig) كانت (0.045) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع ودائع العملاء ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الخاصة.

الفرضية العدمية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك.

بلغت القيمة الاحتمالية (Sig) (0.04) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الخاصة.

مما سبق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Sig) كانت (0.047)، (0.045)، (0.04) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الابتدائية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة الرئيسية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع حجم البنك ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الخاصة.

وهذه النتيجة اتفقت مع النتائج التي توصل إليها كلاً من Cooke, Ahmed, Hossen .

2- اختبار الفرضية المتعلقة بالعلاقة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح:

إن الرافعة المالية تعتبر إحدى أساليب التمويل لدى المنشأة وهو يقوم بالاعتماد على الاقتراض من الغير، وبالتالي فمن المتوقع تقوم المصارف بزيادة مستوى الإفصاح من أجل زيادة مستوى الثقة لدى المقرضين ولدى المستثمرين بأن أموالهم بأيد أمينة.

اختبار الفرضية الثانية:

تم صياغة فرضية العدم الثانية على الشكل التالي:

HO2: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنك.

قام الباحث باختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (t-test)، وقد كانت قيمة (t) المعنوية تساوي (0.795)، (0,523)، (0.794) في النماذج الثلاث وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة (5%)، وبالتالي فإن الباحث يقبل بالفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنك.

وقد جاءت هذه النتيجة بعكس ما توصلت إليه دراسة الجيوسي. ويتفق مع ما توصل إليه (Ahmed).

قد يكون السبب اختلاف البيئة وطبيعة المجتمع في الدراسات.

3- الربحية ومستوى الإفصاح:

إن الربحية تعتبر المقياس الأهم لكفاءة الإدارة حيث من المحتمل بأن يؤدي مستوى الربحية إلى زيادة الإفصاح حيث يعد مقياس هام لدى المستثمرين ولدى العملاء لزيادة التعامل مع هذا البنك وبالعكس فمن المحتمل أن تقوم الإدارة بتخفيض مستوى الإفصاح لتغطية بعض الأمور السلبية قد يكون له أثر لدى المتعاملين مع البنك.

اختبار الفرضية الثالثة:

تم صياغة فرضية العدم الثالثة على النحو التالي:

Ho3: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنك ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنك:

قام الباحث باختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (t-test)، وقد كانت قيمة (t) المعنوية تساوي (0.794)، (0.674)، (0.892) على التوالي وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المستخدم (0.05) وبالتالي فإن الباحث يقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين ربحية البنك ومستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنك وهذا يتفق مع عدد من الدراسات السابقة مثل: الجيوسي، Ahmed ويختلف مع دراسة Hossen.

وقد يكون السبب بأن الإدارة لا تميل إلى زيادة الإفصاح في حال تحقيق الأرباح، وتميل إلى مزيد من الإفصاح في حالات الخسائر في محاولة منها للتغطية على خسائرها.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة والنتائج والتوصيات

يتضمن هذا الجانب عرضاً موجزاً لأهم ما تناولته فصول الدراسة، كما يتضمن عرضاً لأهم نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة التطبيقية على البنوك الخاصة العاملة في سورية بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي يرى الباحث أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها على صعيد البنوك الخاصة.

أولاً: الخلاصة:

تناول البحث بالدراسة والتحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وحجم أعمال البنوك الخاصة في سورية، كما اهتم الباحث بدراسة مدى اعتماد المستثمر على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار ولتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيم الدراسة إلى الفصول التالية:

1- الإطار المفاهيمي للإفصاح في المصارف

2- متطلبات الإفصاح وفقاً للمنظمات المهنية وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

3- الدراسة التطبيقية

ثانياً: النتائج

بناءً على تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

1. أظهرت نتائج الدراسة والتحليل كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة من البنوك الخاصة عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) بين ودائع العملاء ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة.

2. أظهرت نتائج الدراسة والتحليل كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة من البنوك الخاصة عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) بين صافي القروض والتسهيلات الائتمانية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة.

3. أظهرت نتائج الدراسة والتحليل كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة من البنوك الخاصة عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) بين مجموع الموجودات ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة.

4. كشفت نتائج الدراسة أن صافي القروض والتسهيلات الائتمانية يحتل المرتبة الأولى في التأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي يليه في الأهمية ودائع العملاء ثم مجموع الموجودات.

5. أظهرت نتائج الدراسة والتحليل عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة من البنوك الخاصة عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة.

6. أظهرت نتائج الدراسة والتحليل عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة من البنوك الخاصة عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) بين صافي ربحية البنك ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة.

7. كشفت نتائج الدراسة عدم كفاية نظام الإفصاح عن المعلومات من وجهة نظر المستثمرين في البنوك الخاصة في سورية، إذ بلغ متوسط مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك (59.3%)، قياساً على المؤشر الذي تم استخدامه في هذه الدراسة، وتراوح مستوى الإفصاح بين (52%) و(65%)، مما يدل على عدم إمكانية الاعتماد على القوائم المالية بدرجة كبيرة من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

8. وجدت الدراسة أن الجهات الرقابية في سورية ممثلة بهيئة الأسواق والأوراق المالية السورية ومصرف سورية المركزي قد عملوا جاهدين على إلزام البنوك الخاصة بتطبيق التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية والناظمة لعمل المصارف.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يرى الباحث أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها على صعيد البنوك الخاصة في سورية، وذلك على النحو التالي:

1- الاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بشفافية وإتاحتها للمستثمرين وذلك من خلال:

أ- التأكيد على قيام البنوك بنشر ملخصات ترفق مع القوائم المالية تتضمن كافة المعلومات المحاسبية التي تهم المستثمرين في البنوك.

ب-الاهتمام بإصدار التقارير المرحلية لما لذلك من أثر في رفع كفاءة أداء البنوك وزيادة حجم أعماله.

2- رفع مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من خلال قيام هيئة الأوراق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في هذه التقارير لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبات والغرامات اللازمة تجاه ذلك. كأن تقوم هيئة الأسواق والأوراق المالية بنشر أسماء المصارف التي تقدم مستوى متدن من الإفصاح كنوع من العقوبة.

3- العمل على إنشاء مركز متخصص يعني بدراسة الإفصاح للشركات، على أن يتم نشر نتائج هذه الدراسات بما يعمل على تشجيع المصارف الأقل إفصاحا في التوسع في عملية الإفصاح من ناحية وتوجيه المستثمرين نحو الإفصاح الأكثر إفصاحا مما يجعل قراراتهم أكثر دقة.

4- العمل على إصدار اللوائح والقوانين المنظمة والتي تمنع الغش وعدم استغلال الأطراف الداخلية للمعلومات المحاسبية

5- إنشاء بنك للمعلومات يقوم بتجميع كافة البيانات عن البنوك المتداول أسهمها في السوق تكون متاحة للجميع وبتكلفة مناسبة.

6- التأكيد على الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة وإلزام البنوك باللوائح والقوانين التي تنظم المهنة عند إعداد التقارير المالية.

7- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال مع مراعاة المتغيرات البيئية التي تحكم خصائص وطبيعة السوق المالية في الجمهورية العربية السورية.

8- زيادة التركيز على البحوث العلمية، خاصة التي تتناول علاقة الإفصاح المحاسبي من خلال الاهتمام باحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية ومدى احتواء القوائم المالية لهذه المعلومات.

9- الاهتمام بالصحافة المالية في مجال شؤون المال والأعمال لإتاحة المعلومات المحاسبية والاقتصادية للجمهور المالي.

10- يجب على مصرف سورية المركزي ومفوضية الحكومة أن تراقب عمل المصارف الخاصة والتأكد من مدى التزامها بالأنظمة والقوانين ومن كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المنشورة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1- الكتب:

1. أمين عبد الله، خالد: تحليل ائتمان الشركات، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان،2002.
2. أمين عبد الله، خالد:طراد، إسماعيل: إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
3. الحكيم، إبراهيم، SPSS المرجع في تحليل البيانات،الطبعة الأولى، دار شعاع، دمشق، 2004.
4. حلوة حنان، محمد رضوان: نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، 1998.
5. حنفي، قرياقوص، عبد الغفار ورسمية، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية،2002.
6. الحيالي، وليد ناجي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.
7. الدهراوي، كمال الدين، مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
8. سلطان، محمد سعيد: إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
9. سليمان، محمد مصطفى: حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
10. شقير ، فائق: محاسبة البنوك،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2000.
11. الشورابي،عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الطبعة الأولى،منشأة المعارف، الإسكندرية،2002.
12. الشيرازي، عباس، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1993.
13. القاضي، حسين: حمدان، مأمون: نظرية المحاسبة،مطبعة الروضة، دمشق، 2006.
14. لطفي، أمين السيد، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
15. لطفي، أمين السيد، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
16. المصري،رضا،فخر: مشكلات محاسبية معاصرة،منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2006.

17. مطر، محمد عطية، وآخرون: نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين ، الأردن، 1996.

2- الدوريات:

1. أبو رحمة، سيرين، اتفاقية بازل، كلية التجارة،جامعة الإسلامية في غزة،2007.
2. الخطيب،خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد الثامن عشر، العدد الثاني،2002.
3. زيود، لطيف: الرضا، عقبة: لايقة، رولا: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 /حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري/، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد /28/ ،العدد2، 2006.
4. سجيني، طلال إبراهيم،قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية،المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد،العدد الثامن،1997.
5. عبد الله،خالد أمين: الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92، تشرين أول 1995.

3- الرسائل الجامعية:

1. الجيوسي، أحمد: مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للبنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية،2003.
2. الزرير، رانيا: الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 30، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2005.
3. عبيد، فداء: الإفصاح في القوائم المالية للمصارف /دراسة مقارنة للتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم /30/، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2005.
4. لايقة، رولا:القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، جامعة تشرين،رسالة ماجستير منشورة، 2007.

5. مرعي، عبد الرحمن: دور سوق الأوراق المالية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في سوريا، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق ، 1998.
6. المهندي، محمد عبد الله :أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم، جامعة اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة،2004.
7. يوسف،اسحق أحمد:التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية وملائمتها لقرارات المستثمر المؤسسي،رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية،عمان،1993.

4-القوانين والأنظمة:

1. قانون هيئة الأسواق والأوراق المالية رقم22 لعام 2005
2. القانون رقم 28،قانون إحداث المصارف الخاصة،عام2001
3. رئاسة مجلس الوزراء، نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، دمشق، 2006.
4. مجلس النقد والتسليف،القرار رقم 362/م ن/ب 1، 2008.
5. مجلس النقد والتسليف، القرار رقم 101/م ن/ب4، 2005.
6. مجلس النقد والتسليف، القرار رقم 253، 2007.
7. مجلس النقد والتسليف،القرار رقم 94/م ن/ب4، 2004.
8. هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية،الممارسات السليمة لإدارة الشركات، 2008.
9. مجلس النقد والتسليف، دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في سورية، 2009.

5-مصادر أخرى:

1. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين، معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، الأردن، 2009.
2. بنك سورية المركزي،النشرة الربعية لعام 2008،المجلد 46-العدد3-4.
3. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008.
4. عدون،ناصر:هواري، معراج: دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الإقتصادي، مؤتمر الحوكمة الأول،كلية الاقتصاد،2008.

5. جليلاتي، محمد:أملية فى معايير الإفصاح،جامعة دمشق،مكتبة الاقتصاد،2008.
6. أبو العيون،محمود: دورة الرقابة المصرفية بازل 2 معهد السياسات الاقتصادية–صندوق النقد العربي – أبو ظبي.
7. خليل، عطا الله ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية :دراسة تحليلية /جامعة الزيتونة /الأردن ، 2005
8. مرعي، عبد الرحمن، أثر سوق الأوراق المالية على الإفصاح المحاسبي ، ورشة عمل معايير المحاسبة الدولية والتحديات الاقتصادية ، سوريا ، دمشق ، 2004 .
9. قاسم، عبد الرزاق: ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف السورية، ورشة عمل معايير المحاسبة الدولية والتحديات الاقتصادية، دمشق، 2004،
10. بنك بيمو السعودي الفرنسي:التقرير السنوي المنشور ،2007.
11. المصرف الدولي للتجارة والتمويل:التقرير السنوي المنشور،2007.
12. بنك سورية والمهجر: التقرير السنوي المنشور،2007.
13. بنك عودة سورية:التقرير السنوي المنشور،2007.
14. البنك العربي:التقرير السنوي المنشور،2007.
15. بنك بيبلوس:التقرير السنوي المنشور،2007.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1 - Books:

1. Kieso&Waygandt, Intermediate Accounting 11th, John Wiley, 2004, New York.
2. Hendriksoen ,Eldon , Accounting Theory ,New York ,Richard D.,1992.
3. Federick D. Choi and Gerhard Mueller, International Accounting , second Edition. Prentice Hall. Inc. USA. 1984

2- Articles:

1) Hossain,Mohammed: The extent of disclosure in annual reports of banking companies: The cases of India European Journal of scientific research, Vol.23 No.42008.
2) Khaled Dahawy, Teresa Conover: Accounting Disclosure in companies listed on the Egyptian Stock Exchange; Euro journals, issue1 2007.
3) AICPA, Objectives of Financial statements, N.Y.: The American Institute of Certified Public Accountants1973.

4) Eldon Hendriksen, Disclosure Insight into Requirement in U.S.A and U.K , the International Journal of Accounting, Vol.65 Spring 1992.
5) Ahmed,Kamran: Courtis,John: Association between corporate characteristics and disclosure level in annual report: Meta analysis, British Accounting Review,31, 1999.
6) T.E. Cooke, The impact of size, stock market listing and industry type on disclosure in the annual reports of Japanese listed corporations, Accounting and Business research, Vol.22, No.87, 1992.
7) T.E.Cooke, Disclosure in the corporate annual reports of Swedish companies, Accounting and business research, Vol 19, No.74, 1989.
8) Ross.watts and Jerold Zimmerman: Towards a positive Theory of the Determination of accounting standards، the accounting review, vol. L111 No.1, January 1978.

3- Others:

1. Fasb, Statement of financial accounting concepts No2, 1980.
2. AAA, Report of Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior, Accounting Review, Supplement to Vol. 72, No 4, 1997
3. www.hwkama.net
4. www.ebi.gov.eg

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) نتائج تحليل الانحدار

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مجموع الموجودات	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: الافصاح مستوى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.816[a]	.666	.583	.03457	2.171

a. Predictors: (Constant), الموجودات مجموع

b. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.010	1	.010	7.993	.047[a]
	Residual	.005	4	.001		
	Total	.014	5			

a. Predictors: (Constant), الموجودات مجموع

b. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.514	.031		16.323	.000		
	مجموع الموجودات	1.771E-6	.000	.816	2.827	.047	1.000	1.000

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Excluded Variables[b]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
						Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
1	الربحية	.142[a]	.285	.794	.163	.436	2.292	.436
	الرافعة المالية	-.186-[a]	-.283-	.795	-.161-	.251	3.985	.251

a. Predictors in the Model: (Constant), الموجودات مجموع

b. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	مجموع الموجودات
1	1	1.894	1.000	.05	.05
	2	.106	4.224	.95	.95

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.5443	.6576	.5933	.04371	6
Residual	-.02427-	.06176	.00000	.03092	6
Std. Predicted Value	-1.122-	1.471	.000	1.000	6
Std. Residual	-.702-	1.787	.000	.894	6

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ودائع الزبائن	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.822[a]	.675	.594	.03413	2.355

a. Predictors: (Constant), الزبائن ودائع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.822[a]	.675	.594	.03413	2.355

a. Predictors: (Constant), الزبائن ودائع

b. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.010	1	.010	8.305	.045[a]
	Residual	.005	4	.001		
	Total	.014	5			

a. Predictors: (Constant), الزبائن ودائع

b. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.521	.029		18.133	.000		
	ودائع الزبائن	1.936E-6	.000	.822	2.882	.045	1.000	1.000

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Excluded Variables[b]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
						Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
1	الربحية	.204[a]	.464	.674	.259	.522	1.917	.522
	الرافعة المالية	-.535-[a]	-.721-	.523	-.384-	.168	5.966	.168

a. Predictors in the Model: (Constant), الزبائن ودائع

b. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	ودائع الزبائن
1	1	1.875	1.000	.06	.06
	2	.125	3.865	.94	.94

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.5468	.6618	.5933	.04399	6
Residual	-.02677-	.05781	.00000	.03053	6
Std. Predicted Value	-1.059-	1.556	.000	1.000	6
Std. Residual	-.784-	1.694	.000	.894	6

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مجموع القروض والتسليفات	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.832[a]	.692	.615	.03320	1.908

a. Predictors: (Constant), مجموع القروض والتسليفات

b. Dependent Variable: مستوى الإفصاح

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.010	1	.010	9.004	.040[a]
	Residual	.004	4	.001		
	Total	.014	5			

a. Predictors: (Constant), مجموع القروض والتسليفات

b. Dependent Variable: مستوى الإفصاح

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.471	.043		10.911	.000		
	مجموع القروض والتسليفات	1.129E-5	.000	.832	3.001	.040	1.000	1.000

a. Dependent Variable: مستوى الإفصاح

Excluded Variables

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
						Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
1	الربحية	.075[a]	.148	.892	.085	.399	2.507	.399
	الرافعة المالية	-.171-[a]	-.285-	.794	-.162-	.278	3.602	.278

a. Predictors in the Model: (Constant), مجموع القروض والتسليفات

b. Dependent Variable: مستوى الإفصاح

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	مجموع القروض والتسليفات
1	1	1.949	1.000	.03	.03
	2	.051	6.202	.97	.97

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.5449	.6593	.5933	.04455	6
Residual	-.02491-	.05836	.00000	.02970	6
Std. Predicted Value	-1.087-	1.482	.000	1.000	6
Std. Residual	-.750-	1.758	.000	.894	6

a. Dependent Variable: الإفصاح مستوى

الملحق رقم (2) نتائج تحليل الارتباط

القروض مجموع والتسليفات	ودائع الزبائن	مجموع الموجودات	الرافعة المالية	الربحية	مستوى الافصاح		
.832(*)	.822(*)	.816(*)	.660	.675	1	Pearson Correlation	مستوى الافصاح
.040	.045	.047	.154	.141		Sig. (2-tailed)	
6	6	6	6	6	6	N	
.775	.692	.751	.767	1	.675	Pearson Correlation	الربحية
.070	.128	.085	.075		.141	Sig. (2-tailed)	
6	6	6	6	6	6	N	
.850(*)	.912(*)	.865(*)	1	.767	.660	Pearson Correlation	الرافعة المالية
.032	.011	.026		.075	.154	Sig. (2-tailed)	
6	6	6	6	6	6	N	
.995(**)	.979(**)	1	.865(*)	.751	.816(*)	Pearson Correlation	مجموع الموجودات
.000	.001		.026	.085	.047	Sig. (2-tailed)	
6	6	6	6	6	6	N	
.963(**)	1	.979(**)	.912(*)	.692	.822(*)	Pearson Correlation	ودائع الزبائن
.002		.001	.011	.128	.045	Sig. (2-tailed)	
6	6	6	6	6	6	N	
1	.963(**)	.995(**)	.850(*)	.775	.832(*)	Pearson Correlation	مجموع القروض والتسليفات
	.002	.000	.032	.070	.040	Sig. (2-tailed)	
6	6	6	6	6	6	N	

Correlations

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (3) النتائج الإحصائية

Statistics

		مستوى الافصاح	ودائع الزبائن	مجموع الموجودات	مجموع القروض والتسليفات	الربحية	الرافعة المالية
N	Valid	6	6	6	6	6	6
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		.5933	37407.3333	44906.1667	10881.6667	.1050	16.0233
Median		.6050	31652.5000	42677.0000	10908.0000	.0950	12.2700
Std. Deviation		.05354	22725.68206	24676.27033	3946.81510	.06863	9.43830
Range		.13	59428.00	63999.00	10138.00	.20	26.18
Minimum		.52	13351.00	17209.00	6592.00	.01	8.05
Maximum		.65	72779.00	81208.00	16730.00	.21	34.23

الملحق رقم (4): جدول نقاط ستاندر & بورز لتقييم مستوى الإفصاح

البند أو المعلومة	عدد النقاط
أولا: هيكل الملكية و حقوق المستثمرين:	
أ- *شفافية هيكل الملكية:*	
1. هل تقدم التقارير المالية وصف لأنواع الأسهم لدى الشركة.	1
2. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن أنواع المستثمرين.	1
3. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن عدد الأسهم العادية المرخص بإصدارها و عدد الأسهم المصدرة بالفعل.	2
4. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن القيمة الاسمية لتلك الأسهم العادية.	2
5. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن عدد الأسهم المرخص بإصدار و عدد الأسهم المصدرة بالفعل فيما يختص بالأسهم الممتازة، الأسهم التي ليس لها حق التصويت و غيرها من الأسهم.	2
6. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن القيمة الاسمية لتلك الأنواع السابقة من الأسهم.	2
7. هل تفصح التقارير المالية عن حقوق التصويت لكل نوع من أنواع الأسهم الموجودة لديها.	1
ب- تركز هيكل الملكية:	
1. هل يتم الإفصاح عن أكبر مستثمر أو أكثر ثلاث أو حتى أكبر عشرة مستثمرين في الشركة.	4
2. هل يتم الإفصاح عن المستثمرين الذين يملك كل منهم أكثر من 10 % من أسهم الشركة.	3
3. هل يتم الإفصاح عن نسبة الأسهم التي تمتلكها أشخاص من العاملين بالشركة.	1
ت- إجراءات التصويت و المقابلات بين المساهمين :	
1. هل يتم الإفصاح عن جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.	1
2. هل يتم الإفصاح عن الموضوعات الهامة التي تناولتها تلك الاجتماعات.	1
3. هل يتم الإفصاح عن المقترحات التي تم تقديمها في تلك الاجتماعات.	1
4. هل يتم الإفصاح عن الاجتماعات غير العادية للجمعية.	1
5. هل يتم الإفصاح عن كيفية اختيار الجمعية لأعضاء مجلس الإدارة.	1

6. هل يتم الإفصاح عن كيفية توجيه و حصول الجمعية العمومية على ردود لاستفساراتها من مجلس الإدارة.	1
7. هل تتضمن التقارير السنوية إشارة إلى وجود دليل لقواعد الحوكمة التي تلتزم بها الشركة.	2
8. هل يتم نشر هذه القواعد .	1
ثانيا : الشفافية المالية و الإفصاح عن المعلومات :	
أ- اتجاهات الشركة:	
1. هل تتضمن التقارير المالية مناقشة للإستراتيجية التي تتبعها الشركة.	1
2. هل تتضمن التقارير المالية معلومات عن نوع الصناعة التي تعمل بها الشركة.	1
3. هل تتضمن التقارير المالية معلومات عن الاتجاهات العامة في الصناعة التي تعمل بها.	1
4. هل تتضمن التقارير المالية معلومات عن السلعة أو الخدمة التي تقدمها الشركة.	1
5. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن القطاعات المختلفة بالشركة إن وجدت.	1
6. هل تفصح الشركة عن نصيبها السوقي لأي من الأنشطة التي تمارسها.	1
7. هل تتضمن التقارير المالية أي نوع من أنواع تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل.	2
8. هل تفصح الشركة عن المخرجات عن المنتجات في صورة عينية.	1
9. هل تتضمن التقارير المالية أي نوع من أنواع التنبؤات بحجم المخرجات المتوقع في المستقبل.	1
10. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن خصائص الأصول المستخدمة	1
11. هل تقدم التقارير المالية بعض من مؤشرات الكفاءة مثل معدل العائد على الأموال المستثمرة أو معدل العائد على حق الملكية أو غيرها.	1
12 هل تتضمن التقارير المالية مستويات تلك المؤشرات السابقة في الصناعة التي تعمل فيها الشركة.	1
13. هل تتضمن التقارير المالية خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة.	1
14. هل تتضمن التقارير المالية تفاصيل عن خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة.	1
ب- السياسة المحاسبية:	
1. هل تقوم الشركة بنشر تقارير مالية فتريه (ربع سنوية).	1
2. هل تفصح التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.	1

3. هل تفصح التقارير المالية عن المعايير المحاسبية المطبقة.	1
4. هل تقوم الشركة بتطبيق معايير محاسبية محلية (خاصة بالبلد التي تنتمي إليها).	1
5. هل تقوم الشركة بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا	4
6. هل تفصح الشركة عن الاختلافات بين ما تطبقه من معايير محلية و المعايير المتعارف عليها دوليا.	1
ج- تفاصيل السياسات المحاسبية:	
1. هل تفصح الشركة عن طرق تقييم الأصول.	1
2. هل تفصح الشركة عن معلومات بخصوص طرق حساب اهتلاك الأصول.	1
3. هل تقوم الشركة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة خاضعة لسيطرتها.	1
4. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:	
5. هل تفصح الشركة عن قائمة بنسبة ملكيتها في الشركات الأخرى حتى و لو كانت أقلية.	1
6. هل تفصح الشركة عن هيكل ملكية الشركات التابعة لها.	1
7. هل تفصح الشركة عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.	1
8. هل تفصح الشركة عن المعاملات التي تتم بين شركات المجموعة.	1
د- المعلومات عن مراجع الحسابات:	
1. هل تفصح الشركة عن اسم مراجع الحسابات الذي قام بمراجعة القوائم المالية.	1
2. هل تفصح الشركة عن تقرير المراجع مرفقا بالقوائم المالية.	1
3. هل تفصح الشركة عن المبلغ الذي قامت بدفعه كأتعاب مراجعة.	1
4. هل تفصح الشركة عن المبالغ التي تم دفعها للمراجع مقابل خدمات أخرى بخلاف المراجعة.	1
ثالثا : هيكل و عمليات مجلس الإدارة :	
أ- هيكل مجلس الإدارة :	
1. هل تفصح الشركة عن اسم رئيس مجلس الإدارة.	1
2. هل تفصح الشركة عن تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة.	1
3. هل تفصح الشركة عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة	1
4. هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص أعضاء مجلس الإدارة	1

5. هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص الوضع الوظيفي و طبيعة مجلس الإدارة.	1
6. هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.	1
7. هل تفصح الشركة عن توقيت انضمام كل عضو لمجلس الإدارة	1
8. هل تفصح الشركة عن تصنيف الأعضاء سواء تنفيذيين أو من خارج الشركة.	1
ب- دور المجلس :	
1. هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص دور مجلس الإدارة في الشركة.	1
2. هل تفصح الشركة عن الأمور يختص بها مجلس الإدارة	1
3. هل تفصح الشركة عن اللجان التابعة لمجلس الإدارة	1
4. هل تفصح الشركة عن جدول اجتماعات مجلس الإدارة	1
5. هل هناك لجنة للمراجعة	1
6. هل تفصح الشركة عن اسماء أعضاء لجنة المراجعة	1
7. هل هناك لجنة للمكافآت أو الحوافز	1
8. هل تفصح الشركة عن اسماء لجنة المكافآت أو الحوافز	1
9. هل هناك لجنة للتعيينات	1
10. هل تفصح الشركة عن اسماء لجنة التعيينات	1
11. هل هناك لجنة تختص بالاستراتيجيات / الاستثمار / التمويل.	1
ج- مكافآت و تدريب أعضاء مجلس الإدارة:	
1. هل تفصح الشركة عن البرامج التدريبية التي تلقاها أعضاء مجلس الإدارة.	1
2. هل تفصح الشركة عن عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة في الشركة.	1
3. هل تفصح الشركة عن كيفية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	1
4. هل يتم الإفصاح عن مرتبات و حوافز أعضاء مجلس الإدارة.	1
5. هل يتم الإفصاح عن أشكال مرتبات و حوافز أعضاء مجلس الإدارة (نقدية، أسهم، غيرها).	1
6. هل يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المرتبطة بالأداء.	1
د- تقييم و مكافآت المديرين التنفيذيين:	

1. هل يتم الإفصاح عن قائمة باسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.	1
2. هل يتم الإفصاح عن معلومات بخصوص هؤلاء المديرين التنفيذيين.	1
3. هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها هؤلاء المديرون في الشركة.	1
4. هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها هؤلاء المديرون في الشركات التابعة.	1
5. هل يتم الإفصاح عن كيفية مكافأة هؤلاء المديرين	1
6. هل يتم الإفصاح عن مرتبات هؤلاء المديرين	1
7. هل يتم الإفصاح عن أشكال مرتبات هؤلاء المديرين	1
8. هل يتم الإفصاح عن مكافآت هؤلاء المديرون المرتبطة بالأداء	1
9. هل يتم الإفصاح عن تفاصيل التعاقد مع المدير التنفيذي CEO.	1
إجمالي عدد النقاط	**98**